

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## مدى وعي المراسلين الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية بقضايا المرأة

إعداد

أمل عزت عثمان نصار قواريق

إشراف

د. فريد عبد الفتاح أبوضهير

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة  
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.

2015م

مدى وعي المراسلين الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية  
بقضايا المرأة

إعداد

أمل عزت عثمان نصار قواريق

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2015/12/23 ، وأجيزت .

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

- د. فريد عبد الفتاح أبوضهير / مشرفاً ورئيساً

.....

- د. عبد الجواد عبد الجواد / ممتحناً داخلياً

.....

- د. وداد البرغوثي / ممتحناً خارجياً

الإهداء

إلى من زرع في قلبي حب العلم والمثابرة

اطال الله في عمره ورعاه ابي العزيز

إلى من كانت شمعة احرقت نفسها لتتير لي درب العلم والامل

حفظها الله وامد في عمرها امي الحبيبة

إلى زهرة عمري وفلذة كبدي اولادي الأحباء

إلى نساء فلسطين المثابرات شريكات الرجال في مسيرة الحرية والنضال

إلى كل من وقف بجانبني وساندني في انجاز بحثي

أهدي هذا العمل المتواضع

امل عزت نصار قواريق

## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان الى دكتورى الفاضل فريد عبد الفتاح أبوضهير لما بذله من جهد

بالإشراف لإتجاز هذا العمل

كما وأتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام

والشكر الموصول لكل المراسلين الإعلاميين الفلسطينيين

لتعاونهم في تعبئة استمارة البحث

وكل الشكر والتقدير لكل من شاركني في اتمام هذا العمل المتواضع

امل عزت نصار قواريق

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

### مدى وعي المراسلين الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية بقضايا المرأة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها، لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.


#### Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: مل عزت قواربوا

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٢٠١٥ / ١٢ / ٢٢

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الاقرار
ح	فهرس المحتويات
ذ	فهرس الجداول
ش	فهرس الملاحق
ص	الملخص
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها:
2	مقدمة
7	مشكلة الدراسة
8	أسئلة الدراسة
8	فرضيات الدراسة
9	أهداف الدراسة
10	أهمية الدراسة
11	حدود الدراسة
11	مصطلحات الدراسة
14	فصول الدراسة

16	الفصل الثاني: الطريقة والاجراءات
17	منهج الدراسة
17	مجتمع الدراسة
18	عينة الدراسة
18	أداة الدراسة
20	صدق الأداة
20	ثبات الأداة
20	إجراءات الدراسة
21	متغيرات الدراسة
24	المعالجات الإحصائية
25	الفصل الثالث: الاطار النظري والدراسات السابقة
26	اولاً: الإطار النظري
29	ثانياً: الدراسات السابقة
42	ثالثاً: تاريخ الصحافة الفلسطينية
42	نشأة الصحافة الفلسطينية
47	تطور الصحافة الفلسطينية
51	رابعاً: النوع الاجتماعي في الاعلام
51	قضايا المرأة في الإعلام
56	صورة المرأة في الاعلام

61	الفصل الرابع: الوعي بقضايا المرأة
63	أولاً: وعي المجتمع بقضايا المرأة
66	دور الأسرة في التوعية بقضايا المرأة
71	دور المدرسة في التوعية بقضايا المرأة
76	ج- دور الاعلام في التوعية بقضايا المرأة
85	ثانياً: وعي الإعلاميين بقضايا المرأة
91	الفصل الخامس: الإستبانة والمعالجات الإحصائية
175	الفصل السادس: النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية
176	أولاً: النتائج
180	ثانياً: التوصيات والمقترحات البحثية
183	قائمة المصادر والمراجع
189	الملاحق
b	Abstract



## فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1)	متغيرات الدراسة	21
(2)	توزيع العينة وفقاً لمكان العمل	94
(3)	توزيع العينة وفقاً للراتب	94
(4)	توزيع العينة وفقاً للمعرفة بالمواثيق الدولية	95
(5)	توزيع العينة وفقاً للاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها	97
(6)	توزيع العينة وفقاً لتحديد الأولويات في تغطية الخبر حسب الأهمية	102
(7)	أولوية تغطية القضايا إعلامياً	104
(8)	توزيع العينة وفقاً لتغطية المراسلين الصحفيين لقضايا المرأة إعلامياً	105
(9)	توزيع العينة وفقاً لمعرفة المبحوث بمصطلح النوع الاجتماعي	106
(10)	توزيع العينة وفقاً لمعرفة الصحفيين بالمصطلحات التي تخص قضايا المرأة	107
(11)	معرفة المراسلين الصحفيين بالمحاور التي تخص قضايا المرأة	109
(12)	توزيع العينة وفقاً للمشاركة في تدريبات النوع الاجتماعي	110
(13)	توزيع العينة وفقاً لطبيعة التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي	110
(14)	توزيع العينة وفقاً لتطوير المعرفة بقضايا المرأة	111
(15)	توزيع العينة وفقاً للمسؤولية عن تحديد سياسة تغطية الأخبار والقضايا	112
(16)	تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة سيداو	113
(17)	مربع كاي بيرسون	115

الرقم	الجدول	الصفحة
(18)	تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة كوبنهاجن	115
(19)	مربع كاي بيرسون	116
(20)	تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة نيروبي	117
(21)	مربع كاي بيرسون	118
(22)	تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008	118
(23)	مربع كاي بيرسون	119
(24)	تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على متابعته لقضايا المرأة في المجتمع	120
(25)	مربع كاي بيرسون	121
(26)	تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على الحرص على طرح قضايا المرأة اعلامياً	122
(27)	مربع كاي بيرسون	123
(28)	تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي	123
(29)	مربع كاي بيرسون	124
(30)	تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على تأييد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة	125
(31)	مربع كاي بيرسون	126
(32)	تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على رأيه بأن ادراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة	126
(33)	مربع كاي بيرسون	127

الرقم	الجدول	الصفحة
(34)	تأثير تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية قلت فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة	129
(35)	مربع كاي بيرسون	131
(36)	تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية مسيرة للاحزاب السياسية للمطالبة بانهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة	132
(37)	مربع كاي بيرسون	134
(38)	تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في احدى المؤسسات الحكومية	134
(39)	مربع كاي بيرسون	136
(40)	تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية	137
(41)	مربع كاي بيرسون	139
(42)	تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين اثناء قطف الزيتون	139
(43)	مربع كاي بيرسون	141
(44)	تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الاساسية من المدارس	141
(45)	مربع كاي بيرسون	143
(46)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة(اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً)	145
(47)	مربع كاي بيرسون	146
(48)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالصحة الانجابية	147
(49)	مربع كاي بيرسون	148

الرقم	الجدول	الصفحة
(50)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالعنف الاسري	148
(51)	مربع كاي بيرسون	149
(52)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالمساواة الاجتماعية	150
(53)	مربع كاي بيرسون	151
(54)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالعدالة الاجتماعية	152
(55)	مربع كاي بيرسون	153
(56)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بعمل المرأة	154
(57)	مربع كاي بيرسون	155
(58)	تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالكوتا النسائية	156
(59)	مربع كاي بيرسون	157
(60)	تأثير راتب المراسل الصحفي على الاهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة	159
(61)	مربع كاي بيرسون	161
(62)	تأثير راتب المراسل الصحفي على الاقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الاذاعي والتلفزيوني	162
(63)	مربع كاي بيرسون	165
(64)	تأثير راتب المراسل الصحفي على الاقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي	166
(65)	مربع كاي بيرسون	168
(66)	تأثير راتب المراسل الصحفي على الاقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر	196

الصفحة	الجدول	الرقم
171	مربع كاي بيرسون	(67)
172	تأثير راتب المراسل الصحفي على القيام بتغطية اعلامية لقضايا تخص المرأة	(68)
173	مربع كاي بيرسون	(69)

### فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
190	أسماء محكمي أداة الدراسة	ملحق (1)
191	أداة الدراسة	ملحق (2)

## مدى وعي المراسلين الصحفيين في الضفة الغربية بقضايا المرأة

إعداد

أمل عزت عثمان نصار قورايق

إشراف

د. فريد عبد الفتاح أبو ضهير

### الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى الوعي بقضايا المرأة لدى المراسلين الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومدى اهتمامهم بتلك القضايا وإلمامهم بالمحاور المتعلقة بها. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المراسلين الإعلاميين الفلسطينيين العاملين في وسائل الإعلام الفلسطينية ضمن مناطق محافظات نابلس ورام الله والخليل، والبالغ عددهم (271) مراسلاً ومراسلة. وقد اختارت الباحثة في جمع البيانات مجتمع الدراسة بطريقة المسح الشامل لكل المراسلين والمراسلات في المحافظات المذكورة، والذين يعملون في وسائل الإعلام المحلية، وهذه البيانات تغطي المناطق التي اختيرت. ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة بالاعتماد على المعايير العلمية، وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين<sup>1</sup>، وتم استخراج معامل الثبات بواسطة معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغ معامل الثبات (72%)، وتم تحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال اختبار مربع كاي.

وقد توصلت الدراسة الى أن المراسلين الصحفيين بالمجمل يمتلكون معرفة ضئيلة جداً بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي تخص المرأة، وكذلك متابعتهم لقضايا المرأة والاهتمام بها، ويوجد لديهم اهتمام ضئيل بتغطيتها إعلامياً، كما يشاركون مشاركة ضئيلة في الدورات التي تخص النوع الاجتماعي، ولديهم ضعف في معرفتهم للمصطلحات التي تخص قضايا المرأة واهتمام ضئيل بتطوير معرفتهم بقضايا المرأة بشكل عام، كما هو موضح في جداول المعالجات الإحصائية، على الرغم من وجود عدد كبير منهم لا يعرفون بتلك المواثيق الدولية أبداً، ولا يهتمون بقضايا المرأة، أو بطرحها إعلامياً، أو بمتابعتها، أو تطوير معرفتهم بها من خلال الدورات والندوات بشكل مطلق.

<sup>1</sup> فريد ابو ضهير، علياء العسالي، أمين أبو وردة، عبد الجواد عبد الجابر، حسين أحمد، رولا أبو دحو، نداء أبو عواد.

ومن خلال جداول المعالجات الإحصائية التي تطرقت للمتغيرات البحثية التي تمت دراستها تبين أنه لا يوجد تأثير لمكان عمل المراسل الصحفي على معرفته بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تخص المرأة (سيدوا، كوبنهاجن، نيروبي، وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008)، كما أنه لا يوجد تأثير للنوع الاجتماعي ومتابعة المراسل الصحفي لقضايا المرأة في المجتمع أو طرحها إعلامياً، ولا يوجد تأثير للنوع الاجتماعي وحرص المراسل الصحفي على المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي، أو تأييده للمعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة، ولا على رأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة. كما لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولويته لتغطية قضايا تخص المرأة. كما بينت النتائج بأنه لا يوجد تأثير لخبرة المراسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً)، ولا يوجد لها تأثير على معرفته بالعنف الأسري، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وعمل المرأة، والكويتا، لكن لها تأثير على معرفته بالصحة الإنجابية.

كما أنه لا يوجد تأثير لمستوى دخل المراسل الصحفي على درجة اهتمامه بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة، واقتصره على طرح تلك القضايا على المقال الصحفي أو الخبر، لكنه يوجد تأثير لمستوى دخله على قيامه بالتغطية الإعلامية لقضايا تخص المرأة، ويمكن أن نفسر ذلك التأثير لمستوى الدخل على القيام بالتغطية الإعلامية لقضايا المرأة، أنه كلما ارتفع دخل المراسل الصحفي الفلسطيني زادت نسبة تغطيته لقضايا المرأة والعكس صحيح، وذلك يعود لعدة أسباب منها تكلفة العمل، حيث أن أي تغطية لقضايا النوع الاجتماعي يتبعها تكلفة مادية، تخصم هذه التكلفة من راتب الموظف، فإذا كان المراسل الصحفي العادي ذوي الدخل المحدود سيتم تجنب تغطية مثل تلك القضايا، وإذا كان راتبه مرتفع فلا يؤثر أن قام بمثل تلك التغطية، وكذلك ان كان العمل خاص فهو أقل تغطية وعمل المراسل الصحفي تحت إطار مؤسسة معينة أعلى تغطية.

تفسير اخر ايضا، أن الراحة النفسية للمراسل الصحفي القادمة من الرفاهية الاقتصادية تجعله يبحث عن الامور العميقة مثل قضايا الجندر، كما أن لمراسلين الصحفيين ذوي الراتب العالي يكونون اصحاب شهرة لذلك هم مستهدفين من قبل المؤسسات الاخرى لدعوتهم للتغطية الاعلامية، دوناً عن المراسلين ذوي الدخل المنخفض والذين هم مبتدئون بالعمل وليسوا اصحاب شهرة في المجال الاعلامي .

اضافة الى تفسير اخر هو أن المراسلين الصحفيين قد يتجنبوا اي تغطية اعلامية لقضايا النوع الاجتماعي أو لفعاليات نسوية تابعة للمؤسسات النسوية، كون المراسل يستهلك ويستغل بطلب اعمال اضافية منه دون مقابل، وهذا يستنفذه مادياً بالوقت والجهد أيضاً، وهذه التفسيرات حسب ماورد في كلام المراسلين الصحفيين عندما سؤلوا عن التفسير وراء تغطية قضايا المرأة من قبل المراسلين الصحفيين ذوي الدخل المرتفع بنسبة اكثر من غيرهم.

وتبين أيضاً من الدراسة أن قضايا المرأة المطروحة إعلامياً هي ذات طابع اجتماعي، يتم تناولها من باب اجتماعي بحت، بعيداً عن السياسة والاقتصاد والجوانب الأخرى، ويتم طرحها وتناولها إعلامياً من باب الأسرة والصحة والاقتصاد والتدبير المنزلي والطفولة وغيرها، وكان قضايا المرأة إعلامياً تقتصر على ذلك دون غيره.



## الفصل الأول

### مشكلة الدراسة وأهميتها

## الفصل الاول

### مشكلة الدراسة وأهميتها

#### مقدمة

المرأة هي حياة بأكملها. فهي نصف المجتمع، وتُنجب وتُربي النصف الآخر. وعندما نتحدث عن المرأة فاننا نتحدث عن نصف طاقات المجتمع، والتي يجب علينا استخدامها وتوظيفها لتحقيق التنمية الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية قدماً في سبيل تقدم هذا المجتمع وتطوره ورقيه بين الأمم.

"الفيلسوف جاك جان روسو قال: اذا أردتم رجالاً عظاماً، فعلموا المرأة ما هي العظمة وما هي الفضيلة. وهذا يؤكد أن تنشئة الرجل وتعليمه تعد عملية فردية، بينما تعد تنشئة المرأة وتعليمها تنشئة للأسرة بأكملها، ذلك لأن تربية الأبناء تعتمد اعتماداً كلياً على ما تغرسه الأم في نفوسهم من قيم ومبادئ وأفكار، لأنها مسؤولة ومسؤولة كاملة عن تنمية طفلها بدنياً وفكرياً واجتماعياً ومعنوياً وجمالياً" (الخصيب، 2008، ص5).

فالمرأة تقوم بدور مهم في عملية التنمية الشاملة في المجتمع التي تحقق نموه المتكامل. ولنجاح ما تقوم به المرأة في عملية التنمية المجتمعية من أدوار يجب بدايةً أن تجد كيانها الإنساني، وأن تطور قدراتها، وتشارك في عملية صنع القرار، خاصة في الأمور المتعلقة بها وبمصيرها، لتأكيد ذاتها أولاً، ثم المساهمة في بناء المجتمع وتطوره ونموه الشامل.

إن المرأة واجهة المجتمع الذي تعيش فيه، فإن صلحت صلح حال المجتمع بأسره، وإن فسد حالها فسد حال المجتمع ككل، فهي مفتاح تقدم المجتمعات وهي مفتاح تراجعها، وهي أساس كل شيء، لذلك قالوا قديماً:

أعددت شعباً طيب الأعراق

الأم مدرسة إذا أعدتها

ففرى بأن بعض الشعوب أولتها اهتماما مبالغاً فيه، فيما وضعتها مجتمعات أخرى هي وقضاياها في آخر سلم الاهتمامات.

إن قضايا المرأة لا تنفصل عن قضايا المجتمع ككل، فهي قضايا اجتماعية إنسانية اقتصادية سياسية دينية وقانونية وثقافية. ومن أهم القضايا المتعلقة بالمرأة والتي تحتاج النظر فيها هي القضايا المتعلقة بالاضطهاد الذي تتعرض له، بما في ذلك أشكال من العنف والاستغلال والتمييز في كافة مجالات الحياة.

وتشمل أجندة قضايا المرأة الفلسطينية العديد من القضايا النوعية، وبضمن ذلك قضية التمييز ضد المرأة والتي تُعد من من أهم القضايا الجوهرية، حيث تشمل مسائل، مثل: عدم المساواة، وغياب العدالة الاجتماعية، والذي تكون في نتيجته في العادة تعرّض المرأة للظلم والاضطهاد والعنف بأشكاله المختلفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي واللفظي والاقتصادي والسياسي والإجتماعي.

وهنا نتساءل عن القضايا التي تحتاج للتمثيل والمناقشة في الإعلام العربي، حيث أن "القضايا كثيرة، ولكن هناك قضايا لها انعكاسات نفسية وجسدية على واقع المرأة، وهي تلك التي تتعلق بالممارسات الاجتماعية التقليدية. وأهم هذه الإشكاليات والموضوعات، تلك التي لها اتصال بالعلاقة بين الرجل والمرأة، كالزواج الطلاق، أو مسائل العائلة، كذلك إشكاليات اجتماعية نابعة من تعقيدات الحياة المعاصرة، مثل الإدمان على المخدرات. وبعض المجتمعات ترفض الاعتراف بالإدمان باعتباره ظاهرة مرضية، وتحاول التعامل معه كظاهرة نفسية، وفي غالب الأحيان ترفض الاعتراف بوجود مشاكل إدمان بين الشباب العربيات" (عمارنة، 2009، ص15).

وفي الآونة الأخيرة تزايد اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بالقضايا التي تخص المرأة، وخاصة في البلدان النامية. وكما جاء في دراسة جعفر عبد السلام بعنوان "صورة المرأة في الإعلام"، أن قضايا المرأة تلقى اهتماماً خاصاً باعتبارها من المداخل الرئيسية للتنمية الاجتماعية الشاملة. فلا يوجد مجتمع متقدم بدون امرأة متعلمة، ومتقفة، تدرك مسؤوليتها نحو ذاتها ومجتمعها ومدركة تماماً لواجبها ودورها الاجتماعي، كما هي مدركة لحقوقها المختلفة:

الشرعية، والاجتماعية، والقانونية، وتتمكن من ممارسة هذه الحقوق (عبد السلام، 2006، ص9).

وقد أشارت فاطمة مبارك في دراسة لها بعنوان "الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية" (2010) بأنه على الرغم من أن اهتمام الفاعلية العربية المعنية بقضايا المرأة قد اتسع ليشمل مجالات كثيرة تمثل الجوانب المختلفة لحضور المرأة في المجتمع، إلا أن مجال الاعلام يظل محورياً نظراً، لدوره الخادم لجميع المجالات الأخرى. فالإعلام عند المعنيين بقضايا المرأة هو وسيط أساسي في العملية الهادفة لتحسين وضع النساء في المجتمع بوجه عام، وذلك عبر التفعيل الصحيح لدوره كحامل للرسائل، ومشكل للصور الذهنية والأفكار وأنماط التفكير والذوق العام والاهتمامات والاتجاهات، وهو الدور الذي يتزايد نفوذه في ضوء التطور التقني الهائل الذي تشهده وسائل الاتصال في الآونة الأخيرة (مبارك، 2010، ص13).

"إن قضية المرأة لا ينظر إليها في نطاقها الضيق، أي من حيث العلاقة بين الجنسين فقط، ولكنها تعد قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية ودولية شاملة. ويعني ذلك أن الهدف ليس فقط تصحيح أوضاع النساء، ولكن أن يتم ذلك من خلال رؤية بديلة لمجتمع مستقبلي محلي ودولي مختلف" (عبادة، 2011، ص61).

ويُعد الإعلام، بكافة أشكاله، المقروء والمرئي والمسموع، من أهم الوسائل الداعمة لتلك الحقوق وإبراز تلك القضايا، حيث يتحمل عبئاً كبيراً في إبرازها والأخذ بها على محمل الجد، من أجل تحقيق ما يصبو إليه المجتمع من التطور وتحقيق التنمية الشاملة، عن طريق النهوض بطرفيه الأساسيين، الرجل والمرأة.

وفي بعض الأحيان يلعب الإعلام يلعب دوراً مهماً في التوعية المجتمعية بقضايا المرأة، من حيث مناقشة تلك القضايا وإلقاء الضوء عليها وطرحها على الرأي العام، مما يؤدي إلى توعية المجتمع بتلك القضايا، إضافة إلى توعية المرأة بذاتها وبقياسها. ويسهم الإعلام أيضاً في رفع الظلم عن المرأة الى حد ما عن طريق مكافحة التمييز ضدها، والمساهمة في إعطائها حقوقها كافة، كالحقوق التعليمية، والوظيفية، وأهمها الحق في الحياة. ولا شك أن الدور الذي تقوم به

وسائل الإعلام، وخاصة المرئية والمسموعة ومواقع التواصل الإجتماعي، في تفعيل صورة النوع الإجتماعي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور تلك الوسائل وفعاليتها في المجتمع، سواء كان هذا الدور إيجابياً من حيث مساهمته في تغيير العادات التقليدية والمفاهيم والتقاليد النمطية، وتحفيز الأفراد لامتلاك وعي مغاير ومستنير حول قضايا النوع الاجتماعي، أو سلبياً يساعد على تكريس تلك العادات والمفاهيم التقليدية.

وهذا الوعي الذي يخلقه الإعلام في غاية الأهمية لحرية المجتمع والمرأة على حد سواء. "ولهذا، فإن التغيير في الوعي حول قضية المرأة أكثر من مجرد المقاربات النظرية والفكرية، إنه يتطلب العمل المباشر على صعيد الممارسة الاجتماعية، وبخاصة الممارسة السياسية" (الشرابي، 2008، ص 261).

وعندما يقوم الإعلام بتقديم قضايا المرأة وإبرازها، ذلك لبلورة رسالة إعلامية تتسم بالحيادية والموضوعية، تقوم بالترويج لحق المرأة في العدل والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وحقها في الحصول على نصيب منصف من الفرص الاجتماعية داخل بيئتها، جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل، وذلك من أجل أن يؤدي هذا الترويج في النهاية إلى تغيير وعي المجتمع واتجاهاته، ومن ثم سلوكه تجاه المرأة من حيث مكانتها وأدوارها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفعيل دور المرأة فاعلاً وشريكاً اجتماعياً أساسياً في عملية التنمية المجتمعية الشاملة.

وهنا يبرز دور وسائل الإعلام في اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير أنماط تفكير الأفراد، وزيادة وعي المجتمع بكل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل عام، وقضايا المرأة بشكل خاص، كما أسلفنا. ولا يمكن للوعي الاجتماعي أن يتبلور ويصبح خلافاً لما هو عليه إذا لم يكن قائماً على الوعي بقضايا المرأة وحقوقها ونيل حريتها. فهو ضروري جداً من أجل حرية المجتمع وتقدمه وتطوره. وعليه فإذا كان لهذا المجتمع أن يبقى وأن يستمر، فلا بد من تغيير واقع المرأة، لكن هذا لن يحصل بين ليلة وضحاها أو بلمسة سحرية، بل يحدث عن طريق العمل على زيادة وعي المجتمع بقضاياها المصيرية، لا سيما قضايا المرأة التي هي أهم عنصر فيه، وضرورة طرح تلك القضايا بالوعي الكامل من قبل متخصصين يوظفون قضايا المرأة

إعلامياً بالشكل الإيجابي، بعيداً عن السلبية والتكهن والتخبط في طرح مواضيع ليس لها هدف إلا تحقيق المردود المادي، وليس إحداث تغيير في قضايا مجتمعية مصيرية، حيث تقوم بعض وسائل الإعلام بتقديم المرأة وقضاياها بصورة تقليدية يغلب عليها الطابع النمطي السلبي.

ومما لا شك فيه أننا نلاحظ أن وسائل الإعلام في المجتمعات على اختلافها، تكون خاضعة لظروف تلك المجتمعات وقيودها الاجتماعية والسياسية، وربما تصل السيطرة إلى ماهية طرح القضايا وتناولها كأجندة إعلامية، كما أن هناك دوراً أيضاً لأصحاب وسائل الإعلام في تحديد أجندة الأولويات الإعلامية، ومدى اهتمامهم ببعض القضايا دون الأخرى. كما يعتمد طرح القضايا إعلامياً على الصحفي، فإذا كان متمكناً فإنه يسهم في تشكيل البناء الإدراكي والمعرفي والسلوكي للجمهور عن القضايا المختلفة المطروحة إعلامياً، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة.

وقد "اهتمت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة بالجمهور اهتماماً زائداً، وصولاً إلى التعرف على مدى تأثير هذه الوسائل الاعلامية في اتجاهات وسلوكيات هذا الجمهور. وقد ارتبط بهذا الاهتمام الزائد من وسائل الاعلام القصور الواضح في توجه الابحاث والدراسات نحو مقدمي البرامج الاذاعية والتلفزيونية ومنتجيتها وكتاب المقالات والتحقيقات في الصحف والأنظمة الاجتماعية التي تتفاعل هذه الاجهزة بحكم الضرورة معها" (نصار، 2004، ص85).

وفي حدود علم الباحثة، فإن الغالبية الساحقة من الأبحاث التي تم الاطلاع عليها توجهت الى دراسة الجمهور المتلقي لما تبثه وسائل الإعلام وتأثيرها عليهم، وأهملت هذه الأبحاث دراسة تلك الوسائل الإعلامية، أو القائمين عليها من مدراء ورؤساء أقسام ومراسلين صحفيين ومحرري ومعدّي ومقدمي برامج إعلامية. وبناء على ذلك رأت الباحثة ضرورة تسليط الضوء على فئة مهمة من فئات جمع الخبر والمعلومة ونشره أو بثه إعلامياً على الجمهور المتلقي، ألا وهي فئة المراسلين الصحفيين ومعرفة مدى وعيهم بما يقدمون للجمهور من قضايا تخص النوع الاجتماعي. كون هذه الفئة مهمة جداً في جمع الخبر من الميدان، ونشره وعرضه إعلامياً، وهي التي تقوم بكتابة ماسيعرض اعلامياً بعد عرضه على القائمين على الوسائل الاعلامية للموافقة عليه او عدم الموافقة، لذلك هم الأساس في انتقاء مواضيع الطرح الإعلامي.

## مشكلة الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع مدى وعي المرسلين الصحفيين لدى وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا المرأة، مثل التمييز على أساس الجنس، والقهر الاجتماعي، والحرمان من الميراث، وغياب العدالة الاجتماعية، والقتل على خلفية الشرف، والاضطهاد، والعنف بكافة أنواعه: الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والنفسي، والجنسي. وأنت هذه الدراسة انطلاقاً من أن الإعلام هو السلطة الرابعة، وله تأثير كبير في الجمهور المتلقي. كما أنت الدراسة أيضاً في ظل وجود عشرات الأقمار الصناعية التي تبث عبرها آلاف القنوات والمحطات الفضائية، فضلاً عن الانتشار الهائل للمواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي. لذلك كان من الضروري الاهتمام بما تبثه تلك المحطات والمواقع الإعلامية الفلسطينية عن قضايا المرأة بشكل عام، والمرأة الفلسطينية، بالطبع، بشكل خاص، ومعرفة مدى وعي الإعلاميين بتلك القضايا، نظراً للدور الذي يلعبه الإعلام في التوعية في قضايا المرأة، وإلقاء الضوء عليها، ولما له من دور كبير في تفعيل صورة وأدوار النوع الاجتماعي. فمن خلال الاطلاع على الطريقة التي يُظهر الإعلام بها صورة المرأة العربية بشكل عام، نرى بأنه لا يخرج عن الصور التقليدية، حيث "تسيء بعض المضامين والأشكال الصحفية مثل الكاريكاتير، وصفحات الحوادث والإعلانات إلى صورة المرأة، حيث تقدمها في صورة يغلب عليها الطابع التقليدي، وتغلب عليها الجوانب السلبية بشكل يفوق الجوانب الإيجابية" (عبد الغفار، 2009، ص39)، الأمر الذي يفرض أهمية البحث في هذا المجال، سعياً لتغيير هذا النمط من التغطية، وتطوير استخدام الأدوات الإعلامية في معالجة القضايا النسوية.

من هنا تبرز لنا مشاكل كثيرة في آلية عرض قضايا النوع الاجتماعي عبر الوسائل الإعلامية وخاصة الفلسطينية. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لقياس مدى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعليه جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال التالي:

- ما مدى وعي المرسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة في الضفة الغربية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس أسئلة الدراسة التالية:

### أسئلة الدراسة

- 1- ما مدى وعي مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا المرأة في الضفة الغربية؟
- 2- ما أولويات قضايا المرأة ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية في الضفة الغربية؟
- 3- وما طبيعة تلك القضايا التي يهتم بها المراسلون الصحفيون الفلسطينيون؟
- 4- ما مدى الاهتمام الذي يوليه المراسل الصحفي الفلسطيني بقضايا المرأة؟
- 5- ما مدى سعي المراسل الصحفي الفلسطيني لتطوير معرفته وإلمامه بقضايا المرأة؟

### فرضيات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة فرضيات تخدم غرض البحث، وتمت دراسة هذه الفرضيات والإجابة عليها وتفسيرها من أجل إثباتها أو نفيها، للخروج بالنتائج النهائية المطلوبة والتي تسعى لتحقيق هدف البحث. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الفرضيات استندت إلى ما أشرنا إليه سابقاً حول ضعف تناول الإعلام لقضايا المرأة، حيث ارتأت الباحثة أن البحث في حيثيات هذا الضعف هو أهم من البحث في مظاهره، والتي يدركها القارئ العادي، فضلاً عن الباحث المتخصص. فقد افترضت الباحثة أن واقع التغطية الإعلامية المتدني لقضايا المرأة، الذي أشارت إليه دراسات وأبحاث سابقة ومقالات متعددة، يُعزى لأمرين: الأول، غياب الوعي لدى الإعلاميين في مجال قضايا المرأة، والثاني، عدم الاهتمام بهذه القضايا من قبل الإعلاميين، وعدم وضعها على سلم الأولويات.

وفيما يلي الفرضيات التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

- 1- لا تشكل قضايا المرأة أولوية ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطيني.
- 2- لا يوجد وعي لدى المراسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة .
- 3- لا يسعى المراسل الصحفي الفلسطيني لتطوير معرفته بقضايا المرأة.



4- لا يوجد اهتمام لدى المراسل الصحفي الفلسطيني بقضايا المرأة.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن الصحفيين لن يصرّحوا بعدم وعيهم وعدم اهتمامهم بقضايا المرأة، بطبيعة الحال. ولذلك، فإن الاستبانة التي استخدمتها الباحثة كأداة للبحث والتحليل تضمنت أسئلة مباشرة وأخرى غير مباشرة للتعرف على مدى الوعي، ومدى الاهتمام بقضايا المرأة. ومن المهم التأكيد أيضا أن فحص مثل هذه الفرضيات يتطلب دراسة أعمق، بعيدة عن مجال هذا البحث، لسلوك المبحوثين، وأفكارهم ومواقفهم من قضايا المرأة، ومجالات اطلاعهم، وآليات اختيارهم للأخبار، وغير ذلك من الأمور التي قد تدخل في مناهج بحوث التربية وعلم النفس.

ولذلك، تُعد هذه الدراسة مدخلا مهما للتعرف على الطريقة التي ينظر بها المبحوثون إلى قضايا المرأة، بناء على أساليب تعبيرهم هم أنفسهم على أقل تقدير.

#### أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لمعرفة مدى الوعي بقضايا المرأة وخاصة عند المراسلين الصحفيين الفلسطينيين، حيث أن ذلك الوعي ينعكس على طبيعة البرامج الإعلامية المطروحة على الساحة الإعلامية الفلسطينية، كما أشرنا آنفا. ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها كما يلي:

- 1- التعرف على مستوى وعي مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا المرأة الفلسطينية.
- 2- التعرف على أولويات قضايا المرأة ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية في الضفة الغربية، وما طبيعة تلك القضايا التي يهتم بها المراسلون الصحفيون الفلسطينيون.
- 3- التعرف على درجة الإهتمام التي يوليها المراسل الصحفي الفلسطيني لقضايا المرأة.
- 4- التعرف على مدى سعي المراسل الصحفي الفلسطيني لتطوير معرفته وإلمامه بقضايا المرأة.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في سعيها للبحث في جذور التغطية الإعلامية لقضايا المرأة. فقد كتب الكثيرون من المفكرين والباحثين عن عدم إنصاف الإعلام للمرأة، وعن تجاهله للكثير من قضاياها. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للبحث في مدى وعي من يقفون خلف تلك التغطية لتلك القضايا، ومدى إيمانهم بحقوق المرأة ابتداءً. وعليه فإن هذه الدراسة هي من الدراسات النادرة التي تتناول مدى وعي الإعلاميين، وخصوصاً المراسلين الصحفيين، في تناول قضايا المرأة، وبخاصة في ظل تزايد أعداد وسائل الإعلام، سواء التقليدية منها أو الحديثة، والتي تلعب دوراً في صياغة توجهات المجتمع الفلسطيني، حيث لم يتم تناول هذا الموضوع ضمن دراسات سابقة، في حدود علم واطلاع الباحثة على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالإعلام الفلسطيني والمرأة بشكل عام. فقد تبين أن تلك الدراسات في مجملها بحثت في المشكلة المتعلقة بمضمون تلك القضايا المطروحة إعلامياً. لذا فإن هذا البحث يتطرق إلى درجة وعي هؤلاء المراسلين الذين يُفترض أن يطرحوا مثل تلك القضايا إعلامياً. ومن هنا يمكننا توضيح أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

1. تحديد الدور الذي يلعبه وعي المراسلين الصحفيين بالقضايا الخاصة بالمرأة والمطروحة في وسائل الإعلام الفلسطينية، في إبراز قضايا المرأة بالشكل الصحيح وتوعية المجتمع بها ضمن برامج متخصصة بذلك.
2. توجيه الأنظار إلى أن إلقاء اللوم على وسائل الإعلام بسبب ضعف تناولها لقضايا المرأة هو أمر سطحي، وغير كافٍ. ولا بد من تسليط الضوء على مسألة التوعية والتأهيل للإعلاميين، كوسيلة لوضع أساس متين لدور إعلامي مميز في القضايا النسوية في المستقبل. فليس من المنطق الاستمرار في كيل الإتهام لوسائل الإعلام، وتوجيه الانتقادات اللاذعة لها لتقصيرها في معالجة قضايا المرأة، في ظل غياب الوعي والإهتمام لدى الصحفيين في هذا المجال.

3. يعتبر أول بحث يسلط الضوء على مدى وعي المراسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة الفلسطينية، على حد علم الباحثة، وذلك بعد البحث مطولاً في الدراسات السابقة حول ذلك الموضوع.

### حدود الدراسة

الحدود الزمانية: وهي متمثلة في فترة الدراسة في العام 2015.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على منطقة الضفة الغربية، فلسطين.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على المراسلين الصحفيين العاملين بوسائل الإعلام الفلسطينية المحلية المقروءة والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية والمرئية.

### مصطلحات الدراسة

سعت الباحثة في هذا المحور إلى تعريف المصطلحات التي درج استخدامها في البحث ككلمات اصطلاحية ارتبطت بمجال قضايا المرأة، وفيما يلي التعريف بالمصطلحات المستخدمة:

**قضايا المرأة الفلسطينية:** هي تلك المشكلات الأساسية التي تواجه المرأة الفلسطينية في نواحي الحياة المختلفة، والتي تعمل المؤسسات الفلسطينية على محاولة الحد من وجودها، وتطوير المرأة من خلال تجاوز هذه المشكلات. وتلك القضايا هي اهتمامات، ومشكلات تنشأ عن اختلاف الأدوار للرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك عن التساؤل حول العلاقة بينهما (الدفاق، 2008، ص8).

**وتعرفها الباحثة إجرائياً:** بأنها القضايا والمعضلات التي تؤثر على المرأة بشكل مباشر، كالاضطهاد، وغياب العدالة المجتمعية، والتمييز، والحرمان من الميراث، والقتل على خلفية الشرف، والعنف بكافة أنواعه: الاجتماعي، والنفسي، والجنسي، والاقتصادي، والسياسي، والجسدي.

مفهوم النوع الاجتماعي: هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي (Gender Relationship)، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة: إقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإيجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل. وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الإتران على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة إحتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع (مفتاح، 2006، ص9).

وتعرفه الباحثة إجرائياً: بأنه مصطلح يشير إلى الرجل والمرأة وما يتعلق بهما من قضايا متنوعة تشكل العلاقة بينهما وبين مجتمعهما بما يحدده من أدوار لهما محكومة بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وبيئية.

الوعي: كلمة تدل على ضم شيء، وفي قواميس اللغة العربية وعيت العلم أعيه وعياً، ووعي الشيء والحديث عنه تعيه وعياً وأوعاه: حفظه وفهمه وقبله فهو واع، وفلان أوعى من فلان أي أحفظ وأفهم، والوعي هو ما يكون لدى الإنسان من أفكار ووجهات نظر عن الحياة والطبيعة والقضايا من حوله. والوعي كلمة تعبر عن حالة عقلية يكون فيها العقل بحالة ادراك وعلى تواصل مباشر مع محيطه الخارجي عن طريق منافذ الوعي التي تتمثل عادة بحواس الإنسان الخمس. كما يمثل الوعي عند العديد من علماء علم النفس الحالة العقلية التي يتميز بها الإنسان بملاكات المحاكمة المنطقية الذاتية (الإحساس بالذات)، (والإدراك الذاتي)، (والحالة الشعورية)، (والحكمة أو العقلانية) (والقدرة على الإدراك الحسي) للعلاقة بين الكيان الشخصي والمحيط الطبيعي له (ويكيبيديا، 2014، <http://ar.wikipedia.org/wiki>).

والوعي اصطلاحاً يعني أيضاً حفظ القلب الشيء، ووعي الشيء والحديث يعيه وعياً، وأوعاه يعني حفظه وفهمه وقبله، فهو واع، وفلان أوعى من فلان أي أحفظ وأفهم (ابن منظور، 1968، ص4876).

وتعرفه الباحثة إجرائياً: بأنه مدى ادراك المرسلين الصحفيين لقضايا المرأة التي يقومون بطرحها اعلامياً ومدى تمكنهم منها، وامتلاكهم المعرفة والإلمام بتلك القضايا.

**الصحفي:** هو الشخص الذي يمارس مهنة الصحافة، إما منطوقة، أو مكتوبة. وعمل الصحفي هو جمع ونشر المعلومات عن الأحداث الراهنة، والاتجاهات، وقضايا الناس، وعمل ريبورتاجات. كما أن مهنة الصحفي هي إعداد تقارير لإذاعتها أو نشرها في وسائل الإعلام المختلفة مثل: الصحف، والتلفزيون، والإذاعة، والمجلات (ويكيبيديا، 2014،

[.http://ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)

**وتعرفه الباحثة إجرائياً:** بأنه الصحفي الذي يعمل على جمع الأخبار من الميدان وعرضها ونشرها في مؤسسة إعلامية فلسطينية محلية في الضفة الغربية في مدن رام الله ونابلس والخليل.

**المراسل الصحفي:** ويسمى أيضا المُخبر أو المندوب الصحفي. والمراسل يعد من أهم المصادر الإخبارية التي تميز وكالة أنباء أو صحيفة بما يحقق لها من النجاح والسبق الصحفي. ويتوقف على جهوده وقدرته على العمل ما يحقق في هذا المجال، ويأتي بالأخبار من موقع الحدث. ويتميز المراسل الصحفي بالنظر والسمع الجيد، وسرعة تدوين الملاحظات، وتحليل وتفسير المعلومات، وسرعة الحركة. ويتمتع بموهبة الأسلوب ودقة الملاحظة وسرعة البديهة. ويجب أن تتوفر لديه ثقافة واسعة، والقدرة على التعامل مع المصادر للحصول على أكبر قدر من المعلومات. والمراسل يعد من الأدوات التي من خلالها تحصل الصحف على أخبارها، وهو من أبرز الأدوات والمصادر الإخبارية فيها حيث يمدّها بتفاصيل الأحداث في الخارج كونه الأقرب لمكان وقوع الحدث (الدليمي، 2011، ص34).

**وتعرفه الباحثة إجرائياً:** بأنه الصحفي الذي يعمل كمراسل في مؤسسة إعلامية فلسطينية محلية في الضفة الغربية في مدن نابلس ورام الله والخليل. وقد قصدت الباحثة بمصطلح المراسل الصحفي الواردة في البحث المراسلين الصحفيين والمراسلات الصحفيات. وقد جاء استخدام لفظ التذكير هنا، حسب ما هو مألوف، وما هو متفق عليه في اللغة العربية من استخدام لفظ التذكير،

لتعني كلا الجنسين، وهو ما ورد أيضاً في التراث العربي عبر التاريخ القديم، وكما جاء في القرآن الكريم<sup>1</sup>.

**الضفة الغربية:** الضفة الغربية هي أراضٍ فلسطينية تقع غرب نهر الأردن. وقد احتلها الصهاينة عام 1967، وتشكل 21% من مساحة فلسطين التاريخية (أي من نهر الأردن إلى البحر المتوسط) (فلسطين سؤال وجواب، 2014، ص1).

**وتعرفها الباحثة إجرائياً:** بأنها مدن فلسطينية تغطي الشمال والجنوب والوسط مقتصرة على نابلس ورام الله والخليل.

### فصول الدراسة

قسمت الباحثة دراستها الى ستة فصول، عرضت في الفصل الأول المقدمة، بما فيها مشكلة الدراسة، وأهميتها، والأسئلة، والفرضيات، والأهداف، وتعريف مجموعة من المصطلحات التي تتعلق بشكل مباشر بموضوع الدراسة.

واستعرض الفصل الثاني من الدراسة وصف الطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد عينة الدراسة ومجتمعها، وبناء أدواتها، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، ووصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

وفي الفصل الثالث تطرقت الدراسة الى الإطار النظري، والدراسات السابقة التي تتعلق بشكل مباشر وغير مباشر بموضوع الدراسة. كما تطرق هذا الفصل لعرض تاريخ الصحافة الفلسطينية بما فيها نشأة الصحافة والمطبوعات قديماً في عهد الإمبراطوية العثمانية والاستعمار وحركة النهضة الإصلاحية العربية في أواخر القرن الثامن عشر. كما عرض هذا الفصل مراحل تطور الصحافة الفلسطينية، حيث مرت بمراحل عديدة منذ نشأتها أيام الحكم العثماني، ثم الانتداب البريطاني، ثم الحكم الأردني، مروراً بالاحتلال الإسرائيلي، ثم دخول السلطة

---

<sup>1</sup> ورد في الكثير من كتب تفسير القرآن بأن آيات الأحكام والوعيد التي في القرآن تشمل الفريقين: الذكر والأنثى، وإن كانت بصيغة المذكر. وكما قال الشيخ ابن تيمية، وهو يميل إلى دخول النساء في ألفاظ الجموع المذكورة، واختاره ابن قدامة في الروضة، وهو قول الحنابلة والظاهرية وبعض المالكية (العلائي، 1997، ص333-337).

الفلسطينية، خاضعة لسياسات وقواعد معينة تابعة لنظام كل مرحلة من المراحل السابقة التي مرت بها، متأثرة بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية آنذاك.

كما تطرق هذا الفصل لعرض موضوع النوع الاجتماعي والإعلام، حيث تحدث عن قضايا المرأة في الإعلام التي تبرز أحياناً كمادة إعلامية تسعى الى طرح المواضيع ذاتها، كالزواج، والطلاق، والإنجاب، والأزياء، والموضة، والتجميل، والريجيم، والأناقة، وتربية الأطفال، والعلاقات الأسرية. كما عرض هذا الفصل صورة المرأة، كما تتناولها وسائل الإعلام المختلفة، حيث أن الاختلاف في تناول صورة المرأة في الوسائل الإعلامية لم يمنع من تشكيل ملامح وسمات عامة لصورة المرأة في الإعلامين: المرئي والمسموع في العالم العربي.

واستعرضت الباحثة في الفصل الرابع موضوع الوعي بقضايا المرأة، بما فيه وعي المجتمع، ودور الأسرة والمدرسة والإعلام في التوعية بقضايا المرأة. وتطرق هذا الفصل للحديث عن وعي الإعلاميين بقضايا المرأة.

وفي الفصل الخامس تم استعراض الاستبانة والمعالجات الإحصائية واستخلاص النتائج منها وفحصها في ضوء فرضيات الدراسة.

وفي الفصل السادس والأخير تم استعراض أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة في هذه الدراسة، وأتبعتها بأهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة الدراسة التي كانت الأساس الدافع وراء القيام بالبحث.

## الفصل الثاني

### الطريقة والاجراءات



## الفصل الثاني

### الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد عينة الدراسة ومجتمعها، وبناء أدواتها، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، ووصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

### منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأكثر ملاءمةً لهذا النوع من البحوث، "وهو منهج يقوم على دراسة الواقع، أو على عرض الظاهرة كما هي، دون زيادة أو نقصان أو تعديل، وذلك من خلال تقديم وصف دقيق لذلك الواقع أو لتلك الظاهرة. وهذا الوصف قد يكون عبر التعبير الكيفي الذي يوضح خصائص الظاهرة، وقد يكون عبر التعبير الكمي الذي يصف الظاهرة وحجمها بالأرقام" (الشاعر، 2012، ص57). وتعتمد الدراسة على الأسلوب الكمي من خلال البيانات المجمعة عبر الاستبانات التي تعتبر أداة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، ومن ثم تحليلها استناداً إلى هذا المنهج البحثي.

### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المراسلين الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الفلسطينية: المسموعة، والمقروءة والمرئية، والإلكترونية، والبالغ عددهم (271) مراسلاً ومراسلة، حيث تم حصر وسائل الإعلام بهدف حصر المراسلين داخل المدن الثلاث في الضفة الغربية في فلسطين، والتي تشمل: نابلس، رام الله، الخليل. وقد اختيرت هذه المناطق كونها تشكل مدناً رئيسية كبرى تغطي شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية نظراً لكثرة عدد مدن الضفة وصعوبة تغطيتها.

## عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من المراسلين الصحفيين، وعددهم (271) مراسلاً ومراسلة يعملون في وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية (وزارة الاعلام الفلسطيني، 2009).

وتم اختيارهم بطريقة المسح الشامل لكل المراسلين الصحفيين العاملين في الوسائل الإعلامية الفلسطينية التي تصدر وتبث من داخل فلسطين والمتواجدين في المدن الرئيسية الثلاث (نابلس، رام الله، الخليل)، والذين يعملون في الوسائل الإعلامية: المسموعة، والمقروءة، والمرئية، والالكترونية، بعد حصر الوسائل الإعلامية الموجودة في الضفة الغربية، والتي تشمل مدن الضفة الثلاث: نابلس، ورام الله، والخليل. وهي عينة مقصودة تغطي مناطق الشمال والوسط والجنوب. ويبلغ عدد المراسلين الصحفيين الذين استجابوا للأسئلة البحثية في الاستبانة في مدينة نابلس (73) مراسلاً ومراسلة، كما وبلغ عددهم في الخليل (46) مراسلاً ومراسلة، وبلغ في رام الله (105) مراسلاً ومراسلة، بمجموع (224) في تلك المناطق المبحوثة من أصل (271)، حيث امتنع (47) من المراسلين والمراسلات عن الاستجابة لأسئلة الاستبانة لأسباب شخصية ومهنية خاضعة لظروف العمل<sup>1</sup> وشروط المؤسسة الإعلامية والقائمين عليها.

وقد تم توزيع الاستبانة على المبحوثين بطريقة المسح الذي يشمل جميع أفراد مجتمع البحث، ذكوراً وإناثاً على حد سواء العاملين في وسائل الإعلام المحلية بغرض تحقيق هدف الدراسة.

## أداة الدراسة

تم بناء أداة للدراسة (الاستبانة) وذلك لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة لمعرفة مدى وعي المراسلين بقضايا المرأة الفلسطينية التي يتم طرحها إعلامياً في الصحف، والمواقع الإلكترونية، والمحطات الإذاعية والمتلفزة في فلسطين. وتم إعدادها لغرض الدراسة بعد

---

<sup>1</sup> الأسباب الشخصية هي عدم رغبة المراسل الصحفي بإجابة أسئلة الاستبانة وقد يكون السبب في ذلك خوفاً من أن تحسب أراؤه عليه. أما عدم رغبة المراسل الصحفي بإجابة أسئلة الاستبانة لأسباب مهنية فهي نتيجة قيود خاضعة لظروف العمل، مثل امتناع بعض الأفراد عن إجابة أسئلة الاستبانة لقيود تخضع لسياسة تلك المؤسسة وبنود شرطية مفروضة من سلطات حكومية خارجية على تلك المؤسسات والوسائل الإعلامية، كإذاعة القران الكريم مثلاً، امتنع طاقمها بأكمله عن الإستجابة لعدم موافقة السلطة على نهج تلك المؤسسة الإعلامية بحرية التعامل والعمل والتعبير.

عرضها على عدد من الأساتذة والباحثين بغرض التقييم والتصويب، كما أشرنا سابقاً. كما تم تصميم الاستبانة على أساس صياغة أسئلة تتضمن عدة محاور من أجل الإجابة على أسئلة البحث والوصول إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات المطروحة فيه، للتحقق من استيفاء هدف الدراسة.

وتم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد؛ وتم بناء الفقرات واعطاؤها الأوزان كما يلي:

- أوافق بشدة: خمس درجات
- أوافق: أربع درجات
- محايد: ثلاث درجات
- أعارض: درجتان
- اعارض بشدة: درجة واحدة

كما تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أقسام وهي:

**القسم الأول:** تكونت الاستبانة في هذه الفقرة من مقدمة توضح الهدف من الإستبيان، ونوع المعلومات التي نود جمعها، بالإضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين على الإجابة بصدق وصراحة وموضوعية على الأسئلة.

**القسم الثاني:** معلومات شخصية، وهي متغيرات المرسلين والمراسلات العاملين والعاملات في وسائل الإعلام الفلسطيني، وتشمل: المؤهل العلمي، العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، مكان الإقامة، التخصص، الدخل، المؤسسة التي يعمل بها.

**القسم الثالث:** تكونت من فقرات تتعلق بقياس مدى الوعي بقضايا المرأة الفلسطينية لدى المرسلين الفلسطينيين.

## صدق الأداة

تم إعداد الاستبانة للتحقق من غرض الدراسة، وهو معرفة مدى وعي المراسلين الصحفيين بقضايا المرأة الفلسطينية المطروحة في الإعلام الفلسطيني، وذلك بعد عرضها على عدد من المحكمين وذوي الخبرة بغرض التقييم والتصويب وللتحقق من صدقها، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها. وقد تم التأكد من صدق الأداة باتباع طريقة Reliability Analysis وذلك باستخدام معامل الثبات Cronbach Alpha للتأكد من صدق بيانات الاستبانة والتي كانت (72%) وهو مقياس لمعدل صدق الاختبار للاستبانة، وتم توزيع الاستبانة على عينة من المبحوثين بشكل مبدئي قبل توزيعها على مجتمع الدراسة ككل، حيث بلغ عدد تلك العينة التجريبية (25) مراسلاً صحفياً ومراسلة، وذلك للتحقق إذا ما كانت الفقرات مفهومة، والتأكد من عدم وجود أي لبس في صياغة الأسئلة قد تعيق وصول الفكرة، بحيث يتم التعديل عليها وتصويبها إذا استدعى الأمر. وقد تم التعديل عليها بما يلزم، وتم إرفاق أداة الدراسة بصورتها النهائية ضمن ملاحق الدراسة.

## ثبات الأداة

تم استخدام معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach)، وهو (72%)، وهو مقياس لمعدل ثبات الإختبار للإستبانة. ونقصد بالثبات، أي أننا إذا طبقنا الاستبانة في نفس الظروف فإننا سنحصل على نفس النتائج، ولا نقول أننا سنحصل على نتائج متطابقة 100% (الإحصائيون العرب، [www.arabicstat.com](http://www.arabicstat.com)).

## إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- إستعراض الدراسات السابقة في إطار دراسة أدبيات البحث، بهدف وضع البحث في سياقه التاريخي والعلمي والنظري.
- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.

- توزيع الاستبانة وجمع البيانات.
  - ترميز الاستبانة وإدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).
  - استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.
- متغيرات الدراسة**

وتشمل الدراسة المتغيرات التالية حسب ما هو مبين في الجدول:

### جدول (1)

النسبة %	التكرار	متغيرات الدراسة	
62.5%	140	إعلاميون	النوع الاجتماعي
37.5%	84	إعلاميات	
70.5%	158	خاصة	نوع المؤسسة
29.5%	66	حكومية	
75.4%	169	أقل من عشر سنوات	سنوات الخبرة
20.1%	45	من 10-20 سنة	
4.5%	10	من 20 فأعلى	
2.7%	6	ثانوية عامة أو أقل	المستوى التعليمي
76.3%	171	جامعي	
8.9%	20	كلية متوسطة	
12.1%	27	دراسات عليا	
25.9%	58	أقل من 25	العمر
51.3%	115	25- أقل من 35	
16.1%	36	35- أقل من 45	
6.7%	15	45 أو أكثر	
53.1%	119	متزوج/ة	الحالة الاجتماعية
45.5%	102	أعزب/عزباء	
1.3%	3	مطلق/ة	
0%	0	أرمل/ة	

46.9%	105	محافظة رام الله	مكان الإقامة
32.1%	72	محافظة نابلس	
21.0%	47	محافظة الخليل	

#### أ- المتغيرات التابعة والمستقلة

1. مكان العمل وله ثلاث قيم محافظات الشمال ومحافظات الجنوب ومحافظات الوسط كمتغير

مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة له كالتالي:

- معرفة المراسل الصحفي بوثيقة سيداو.

- معرفة المراسل الصحفي بوثيقة كوبنهاجن.

- معرفة المراسل الصحفي بوثيقة نيروبي.

- معرفة المراسل الصحفي بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008.

2. النوع الاجتماعي وله قيمتان: رجل وامرأة كمتغير مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة له

كالتالي:

- متابعة قضايا المرأة في المجتمع.

- الحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً.

- المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي.

- تأييد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة.

- رأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة.

3. سن المراسل الصحفي وله أربع قيم: أقل من 25 سنة، من 25 - أقل من 35، من 35 - أقل

من 45، من 45 سنة فأعلى كمتغير مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة له كالتالي:

- أولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد اقاربها في ظروف غامضة.

- أولوية تغطية قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهمات حكومة الوحدة.

- أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية.

- أولوية تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية.

- أولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للإحتجاج على الإعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون.

- أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس.

4. خبرة المراسل الصحفي ولها ثلاث قيم: أقل من عشر سنوات، من 10 - أقل من 20 سنة، من 20 فأعلى كمتغير مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة لها كالتالي:

- تمكين المرأة (اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً).

- الصحة الانجابية.

- العنف الأسري.

- المساواة الإجتماعية.

- العدالة الإجتماعية.

- عمل المرأة.

- الكوتا.

5. راتب المراسل الصحفي وله أربع قيم: أقل من 2000، من 2000-4000، من 4000-6000 ومن 600 فأعلى كمتغير مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة له كالتالي:

- الإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة.

- الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الروبرتاج الإذاعي والتلفزيون.
- الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي.
- الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر.
- القيام بتغطية إعلامية لقضايا المرأة.

### المعالجات الإحصائية

تم تفرغ إجابات أفراد العينة، وتم ترميزها وإدخالها إلى جهاز الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss). ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

أ- التكرارات والنسب المئوية التابعة لها.

ب- الجداول المتقاطعة مع نسبها المئوية وتكراراتها.

ج- الرسوم البيانية.



## الفصل الثالث

### الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الثالث: تاريخ الصحافة الفلسطينية

## الإطار النظري

هناك العديد من النظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تفسر مدى وعي واهتمام الإعلاميين بقضايا المرأة وأسباب ذلك الاهتمام بما يتضمنه من مبررات اجتماعية وثقافية. فهناك نظرية الغرس الثقافي، ونظرية التنشئة الاجتماعية، ونظرية ترتيب الأولويات والأجندة، ونظرية حارس البوابة، والتي يمكن أن تستند إليها هذه الدراسة، ويمكن اعتبار هذه النظريات الأكثر تفسيراً للموضوع الذي تعالجه الدراسة. وفيما يلي عرض موجز لتلك النظريات:

- نظرية الغرس الثقافي: "تطلق هذه النظرية من أن الجمهور يتأثر بما تبثه وسائل الإعلام للرأي العام، حيث تسهم في زيادة ثقافته ومعارفه ومعلوماته، وخاصة الجمهور الملتصق بوسائل الإعلام، والذي يعتمد كلياً على ما يتدفق من معلومات وأخبار عن العالم الخارجي والداخلي. فالإعلام له علاقة غير مباشرة بغرس المعلومات والأفكار في عقول الناس عن قضية ما كهدف إعلامي (المشاقبة، 2011، ص95). وعلاقة النظرية بموضوع الدراسة تكمن في أن الصحفي الذي لا يمتلك الوعي الكافي في القضية التي يطرحها، فإنه لن يتمكن حينها من غرس الثقافة والأفكار في عقول الناس. فمن البديهي أن الغرس الثقافي يتطلب معرفة ومهارة من قبل الصحفي في القضية التي يتناولها في وسيلة الإعلام.

إن للإعلام دوراً كبيراً في بث الأفكار وغرسها في عقول الجمهور من خلال البرامج التي يقدمها عن قضايا معينة، ولا سيما القضايا المتعلقة بالمرأة. فالإعلامي الذي لا يمتلك الوعي الكافي، والمعلومات الصحيحة حول طبيعة البرامج أو المعلومات التي يقدمها في هذه البرامج (والتي نعني بها هنا البرامج المتعلقة بالمرأة)، والتي تؤثر بالجمهور بشكل كبير، عندها يمكن لنا أن نفهم كيف يكون الضعف في تناول الإعلام لقضايا المرأة. فتقديم الإعلام للمعلومات والأفكار التي قد تكون مغلوطة، أو مشوهة، يمكن أن تسهم في تكريس الصورة النمطية التقليدية عن المرأة، أو النقص في معالجة قضاياها، مما يؤدي إلى تكريس الواقع الاجتماعي الذي تفتقد فيه المرأة إلى العدالة والمساواة والحقوق.

- نظرية التنشئة الاجتماعية: وتتصل هذه النظرية بالنظرة الدونية للمرأة وقدراتها في كثير من المجتمعات العربية. فالرجل يُنظر إليه دائماً على أنه أكفأ وأقدر منها في كل مجالات الحياة (العمر، 2004، ص27). وبناء على هذه النظرية، يُنظر إلى المرأة على أنها أقل شأنًا في مجالات الحياة المتنوعة. ولربما كان هذا سبباً في تركيز الإعلام على قضايا الرجل، أو القضايا المجتمعية بشكل عام، أكثر من التركيز على قضايا المرأة، كما تشير كثير من الدراسات<sup>1</sup>، وكما هو واضح إعلامياً أمامنا كونها تعد، بالنسبة لهم، قضايا هامشية لا يُلقى لها بالاً، نظراً لأن المرأة تشكل عنصراً ثانوياً في المجتمع، ويُنظر لها بدونية، فيما يتبوأ الرجل مكانة أفضل منها. لذلك فهي وقضاياها أيضاً لا تشكل المحور الرئيسي في ما يطرحه الإعلام.

- نظرية ترتيب الأولويات والأجندة: "هذه النظرية تقول أنه مثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء، تترتب المواضيع التي سوف تناقش بناءً على أهميتها. أي أن تقوم وسائل الإعلام بالوظيفة نفسها، أي لها جدول أعمالها الخاص وأجندتها. وأن جدول أعمال وسائل الإعلام هو ما تنبئه من برامج وما تعرضه من مواضيع، حتى تبدو للجمهور أن هذه البرامج أو هذه المواضيع والأفكار أهم من غيرها وأولى بالاهتمام. وبشكل مبسط تقترح النظرية أن لمراسلي وسائل الإعلام دوراً في انتقاء وتسليط الضوء على بعض الأحداث أو القضايا المعينة، وعبر تكرار هذه العملية، ومن واقع الإنسان بين ما تقدمه وسائل الإعلام، يبدأ الجمهور في تبني الأجندة التي تطرحها هذه الوسائل الإخبارية، بما يقوده للتصديق بأهمية بروز هذه الأحداث والقضايا دون غيرها" (المشاقبة، 2011، ص91).

ونفهم من نظرية ترتيب الأولويات والأجندة أن غياب الإدراك لدى المراسل الصحفي لأهمية القضايا التي يطرحها، وخصوصاً القضايا المتعلقة بالمرأة، وغياب الوعي لديه بتلك القضايا، يؤدي إلى التعامل معها بشكل غير منهجي، ولا تحتل أولوية بالنسبة له، وبالتالي تصبح في آخر سلم الأولويات بالنسبة له، ولا تحتل، بالتالي، أية أهمية في وسائل الإعلام التي يتعامل معها. وهذا بالطبع، وحسب ما نصت عليه النظرية، ينعكس على الجمهور، إذ تصبح قضايا المرأة في

<sup>1</sup> مثل دراسة دويكات (2013، ص2-4). بعنوان دور الإعلام في قضايا المرأة. مركز المرأة للإرشاد القانوني، فلسطين.

آخر جدول الأعمال، ليس فقط من حيث كمية التغطية، ولكن أيضا من حيث أهميتها بالنسبة للفرد.

- نظرية حارس البوابة: "حراسة البوابة تعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الإتصال، بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمر، حتى يصل في النهاية إلى الوسيلة الإعلامية، ومنها إلى الجمهور. وهناك مجموعة من حراس البوابة يقفون في جميع مراحل السلسلة التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات. ويتمتع أولئك الحراس بالحق في أن يفتحوا البوابة أو يغلقوها أمام أي رسالة تأتي إليهم، كما أن من حقهم إجراء تعديلات على الرسالة التي ستمر، وكل قرار يتخذ بتوصيل أو نقل شيء هو قرار بكبث أو إخفاء شيء آخر (رشتي، 1978، ص299).

ومن هنا نرى أن هذه النظرية تبين بأن المرسلين العاملين في وسائل الإعلام، والذين شبهوا بحراس البوابات الإعلامية، هم مسؤولون عن تمرير أفكار ومعلومات إخبارية للجمهور، وإخفاء ومنع تمرير معلومات أخرى لهم. فإذا كان هؤلاء الحراس مهتمين بقضايا المرأة، ومهتمين بإيصال الحقيقة ونشر الوعي ومناهضة التمييز والعنف وتهميش المرأة، وهم على وعي كاف بقضايا المرأة، فإنهم سوف يقومون بتمرير ما يؤمنون به وما يدركونه وما يعونه جيداً، وسيصل ذلك إلى الجمهور. وحينها سوف يحدث نوع من أنواع التغيير، على اعتبار أن الإعلام ووسائله مع كافة القائمين عليه هو وسيلة من وسائل التغيير المجتمعي. أما إذا كانت قضايا المرأة لا تشغل حيزاً لدى حراس البوابة الإعلامية، وليست مدرجة على قائمة أولويات الأجندة الإعلامية خاصتهم، ولا يمتلكون الوعي الكافي بتلك القضايا الخاصة بالمرأة، ولا حتى لديهم الحق في اتخاذ القرار لما سيتم تمريره عبر تلك البوابة، فحينها لن يولوا هذه القضايا الاهتمام اللائق، وقد يعملون على إخفاء بعض المعلومات وعدم تمريرها للجمهور، مما يؤدي إلى حجب حقائق ومعلومات عن تلك القضايا، حيث تبقى على هامش الاهتمامات، وفي مؤخرة سلم الأولويات، على اعتبار أن هناك قضايا أكثر أهمية، وذلك يرجع إلى غياب الوعي بقضايا المرأة.

## الدراسات السابقة

لقد اطلعت الباحثة على العديد من الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع البحث (أي درجة الوعي حول قضايا المرأة لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين) وبخاصة الدراسات التي تتناول موضوع القائم بالاتصال، إلا أنه، وبعد البحث المطول، لم تجد الباحثة دراسات تتناول هذا الموضوع بشكل مباشر. وبالتالي توجهت للإطلاع على الدراسات ذات الصلة غير المباشرة بالموضوع، والتي كانت مهتمة بدراسة المرأة والإعلام وبيان صورتها فيه بشكل عام. كما توجهت للإطلاع على الدراسات المتوفرة في الجامعات الفلسطينية والأردنية، بصدد هذا الموضوع وكانت معظمها عبارة عن أبحاث غير منشورة، كأبحاث طلبة البكالوريوس في كلية الإعلام في جامعة بيرزيت، بالإضافة إلى دراسات أخرى منشورة، مع قلة عددها. ولكن تقتضي الإشارة للأبحاث غير المنشورة والتي وجدتها الباحثة بعد البحث المطول لسببين:

الأول نقص وندرة الأبحاث العلمية في موضوع البحث (أي درجة الوعي حول قضايا المرأة لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين)، وعدم توافر الدراسات السابقة التي تنطرق لهذا الموضوع بشكل مباشر، والثاني لأهمية هذه الدراسات ودلالاتها، رغم أنها لا ترقى لأن تكون أبحاثاً علمية محكمة ومعتمدة، كدراسة (الدقاق، 2008) بعنوان: "قضايا المرأة في الإعلام المرئي المحلي" ودراسة (خصيب، 2009) بعنوان: "صورة المرأة في برامج الإعلام المرئي المحلي بعيون طلبة جامعة بيرزيت: نموذج برامج تلفزيون فلسطين ودراسة (عمارنة، 2009) بعنوان: "مدى تغطية جريدة الأيام لقضايا المرأة في عام 2008، ومدى تحقيقها للتوازن في النوع الاجتماعي النسوي.

ومن المفيد الإشارة إلى خلاصة تلك الدراسات التي عثرت عليها الباحثة فيما يلي:

### دراسات عربية

- دراسة (العسالي، علياء 2004) بعنوان: "صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي: دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في منهاج التربية المدنية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على صورة المرأة، وكيفية تناولها، ومدى وضوحها في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي، والتحقق من مقدار تحقيق مخططي المنهاج لسياسة إنصاف المرأة وتغيير صورتها بالاتجاه الإيجابي. واستخدمت الباحثة تحليل المضمون لما يحتويه هذا المنهاج من أنشطة وخبرات وصور ورسوم. واقتصرت الدراسة على حصر جميع منهاج التربية المدنية للسنة الدراسية (2003-2004) للصف الأول وحتى السادس الأساسيين بأجزائه كلها، وتصميم جداول تتناول عدة محاور متعلقة بموضوع المرأة، وهي المرأة والأسرة، واختيار العمل والمساواة في تقلد الوظائف بين الجنسين. وفي نتائج الدراسة ظهرت صورة المرأة كأم وربة منزل في الدرجة الأولى في هذا المنهاج، وانحصرت مهن المرأة بمهن محددة، كالتمريض والتعليم. إلا أنه كان هناك تكرار لصورة الجنسين وهم يقومون بأعمال منزلية لمساعدة الأسرة. وفي الصف السادس وردت سمات الاستقرار الأسري، ومن أبرز صورها المساواة بين الأطفال.

- ورقة بحثية (البطراوي، 2004) بعنوان: "واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين"

حاولت هذه الورقة الدراسية تسليط الضوء على دور المرأة في الإعلام الفلسطيني، واستعراض أهمية الإعلام المرئي والمسموع في دعم قضايا المرأة الفلسطينية، وبالتالي النهوض بالمفاهيم الاجتماعية السائدة لتغيير النظرة النمطية للمرأة العربية. واتبعت هذه الورقة البحثية أداة تحليل المضمون، كما اقتصرت على وسائل الإعلام الفلسطيني المرئية والمسموعة كعينة دراسة في

مجتمع الدراسة الفلسطيني. وخلصت هذه الورقة البحثية إلى أن المرأة الفلسطينية لعبت دوراً مهماً على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي امتد بشكل غير مباشر إلى الإعلام.

#### - دراسة (الدقاق، 2008) بعنوان: "قضايا المرأة في الإعلام المرئي المحلي"

جاءت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة البرامج التلفزيونية المحلية وكيفية تغطيتها لقضايا المرأة الفلسطينية، ومعرفة ما إذا كان يتم بث مثل هذه البرامج بوعي كامل من قبل اختصاصيين بقضايا المرأة. كما ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على تناول المحطات التلفزيونية المحلية للقضايا المتعلقة بالمرأة، وتحليل البرامج التي يتم بثها حول هذا الموضوع من حيث مضمونها وهدفها. واستخدم البحث المقابلات وأداة تحليل المضمون لدراسة هذه البرامج المحلية، ومعرفة مدى تأثير هذه البرامج وفحوى المواضيع المدرجة فيها ضمن استخدامه للمنهج الوصفي التحليلي. واقتصرت عينة الدراسة على محطتين محليتين هما: تلفزيون وطن، وتلفزيون القدس التربوي في مجتمع الدراسة الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى أن جميع البرامج كانت بتمويل من مؤسسات خاصة، ولم يوجد أي برامج بتمويل حكومي أو بتمويل ذاتي. وكانت الحلقات تعرض المشكلة فقط دون البحث عن أساليب لإقناع المشاهد ولا تقدم نتائج، وكانت تتحول حلقات النقاش في هذه البرامج من الحديث عن قضايا المرأة إلى الحديث عن المواضيع السياسية، ووجود تهميش من قبل القائمين على المحطات المحلية المرئية عند توزيع حصص البرامج على القضايا المجتمعية، وتأتي على حساب قضايا المرأة.

#### - رسالة ماجستير (نهر، 2008) بعنوان: "صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية: دراسة

#### تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة الـ mbc1 نموذجاً"

تناولت هذه الدراسة صورة المرأة في البرامج الدرامية المقدمة في قناة mbc1 ، كما تناولت صورة المرأة في البرامج المنوعة، بما فيها البرامج الثقافية والبرامج الإعلانية المقدمة في هذه القناة. واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون لمعرفة صورة المرأة كما تبرزها هذه القناة ضمن استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي. كما واقتصرت عينة الدراسة على قناة mbc1 كواحدة من أبرز وسائل الإعلام العربية في العالم العربي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن فضائية

mbc1 تقدم صورة المرأة في السلب والإيجاب في برامجها المختلفة [الدراما، الإعلان، الثقافة، الأخبار وغيرها]. ويؤكد البحث على أن تغيير صورة المرأة من السلب إلى الإيجاب يعتمد بالأساس على قوة كفاح المرأة ذاتها، ويتناسب معه طرديا في الفكر والممارسة.

- دراسة (خصيب، 2009) بعنوان: "صورة المرأة في برامج الإعلام المرئي المحلي بعيون طلبة جامعة بيرزيت: نموذج تلفزيون فلسطين"

يعتبر البحث دراسة لمحاولة التعرف على ما تقدمه وسائل الإعلام المحلية المرئية (تلفزيون فلسطين) للمرأة الفلسطينية وقضاياها من برامج وطريقة عرضها. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، في سعيه لتحليل وسائل الإعلام لمعرفة صورة المرأة، كما تقدمها البرامج المحلية من وجهة نظر عدد من طلاب جامعة بيرزيت كعينة دراسة، ضمن مجتمع الدراسة الفلسطيني. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، أهمها أن الجانب الفكري للمرأة يخفت في برامج تلفزيون فلسطين، وأن البرامج التي تخص قضايا الرجل تطغى على تلك التي تخص قضايا المرأة على شاشة تلفزيون فلسطين، وأنه في البرامج المتعلقة بقضايا المرأة يتم فيها استضافة رجال للحديث عن القضية بدلا من استضافة النساء، ولا يتم استضافة متخصصين للحديث عن القضية.

- دراسة (عمارنة، 2009) بعنوان: "مدى تغطية جريدة الأيام لقضايا المرأة في عام 2008، ومدى تحقيقها للتوازن في النوع الاجتماعي النسوي"

حاولت الدراسة رصد مدى تغطية صحيفة الأيام لقضايا المرأة الفلسطينية بكافة أنواعها، من قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، وذلك من ناحية الحجم والمضمون لهذه التغطية، مع الأخذ في الاعتبار مسبقاً أن هناك نقصاً وخلاً في هذه التغطية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة فلسطين، وكانت عينة الدراسة مقتصرة على صحيفة الأيام لعام 2008.

وخلصت الدراسة إلى أن النشاط الصحفي لجريدة الأيام خلال عام 2008 لم يعط أهمية كبيرة لتغطية قضايا المرأة وفعاليتها بشكل موسع ومعق. فتغطية قضايا المرأة الفلسطينية تركزت



على شكل أخبار قصيرة فقط. وبالتالي يظهر القصور الواضح من ناحية المرأة إعلامياً، وتناول قضاياها بشكل سطحي غير شامل، ولا يراعى التوازن في النوع الاجتماعي.

- دراسة (حلس، ومهدي، 2010) بعنوان: "دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطينيين: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب - جامعة الأزهر

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني. واستخدم الباحثان منهج البحث المسحي الاجتماعي باعتباره أنسب المناهج البحثية لمثل هذه الدراسات. وقام الباحثان بإعداد استبانة، وقاما بتوزيعها على عينة مكونة من 219 طالباً في جامعة الأزهر في قطاع غزة كمجتمع دراسة. وبعد جمع البيانات وتحليلها، توصل الباحثان إلى تسليط الضوء على دور وسائل الاعلام في بلورة وتشكيل الوعي الاجتماعي لدى طلاب الجامعة، حيث وصلت نسبة الذين يتعرضون دائماً لوسائل الإعلام 92.7%، مما يؤكد ارتفاع نسبة دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي. ويحتل الراديو المرتبة الأولى من حيث الأهمية. وتعتبر مشاكل الشباب والمراهقين من أهم القضايا التي تجذب انتباه الشباب في وسائل الإعلام.

- كتاب (إيميلي نصر الله، وآخرين، 2008) بعنوان: "قضايا المرأة العربية (الشرعية - الجسد - السلطة)" ، سوريا

تناول هذا الكتاب قضايا المرأة واحتياجاتها وحقوقها في المجال الاجتماعي. وقد تناول أيضاً مجمل القضايا التي تخص المرأة العربية في عالم السياسة والحكم وحققها في المشاركة فيه وتولي المناصب السياسية، وقضاياها كإمرأة وعضو أساسي في المجتمع، وحقوقها في المجال الاجتماعي، كالتعليم والزواج والإنجاب والحق في تقرير المصير. وتناول قضايا المرأة المتعلقة بحقوقها الديني والاقتصادي والثقافي، واحتياجاتها كإمرأة. ومن جملة ما خلصت له الدراسة أن الاهتمام بقضايا المرأة يكون من خلال التعرف على واقعها والاحتياجات الفعلية لها ومشكلاتها والتحديات التي تواجهها على كافة الأصعدة والمستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من أجل الوصول إلى حل فعلي لذلك، وتوفير ما يلبي احتياجاتها ويضمن لها حقوقها. وهذا أصبح

يمثل أحد القضايا المهمة والمطروحة على الساحة الفكرية العربية اليوم، لكن مع التمييز بين طرح قضايا الرجل والاهتمام بها مقابل ما يطرح من قضايا المرأة.

- كتاب (عادل عبد الغفار، 2009)، بعنوان "الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة: رؤية تحليلية واستشرافية"، كلية الإعلام، جامعة القاهرة

تناولت هذه الدراسة استعراضاً لأجندة قضايا المرأة المعاصرة للمرأة المصرية، وتحديد موقع قضية المشاركة السياسية بين هذه القضايا، إضافة إلى تقييم دور الإعلام في معالجة قضايا المرأة بوجه عام، وطبيعة الصورة المقدمة عن المرأة في وسائل الإعلام، والمقترحات المطروحة لتطوير الأداء الإعلامي بشأن قضايا المرأة في إطار رؤية مستقبلية شاملة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن أجندة القضايا التي تخص المرأة والمطروحة إعلامياً تحتوي على العديد من القضايا ذات الطابع الاجتماعي والصحي، وأن قضايا التمييز الاجتماعي والثقافي ضد المرأة تأتي كواحدة من أهم القضايا الاجتماعية التي تترك آثارها السلبية على صورة المرأة في المجتمع.

- كتاب (زينب منصور حبيب، 2011) بعنوان "الإعلام وقضايا المرأة"، كلية الإعلام، الأردن

تناولت هذه الدراسة القضايا المتعلقة بالمرأة والمطروحة إعلامياً، كما تناولت دور الإعلام في دمج المرأة في قطاع العمل. وأشارت إلى دور الإعلام في خلق وعي حقيقي بقضايا المرأة، ومدى تأثير الإعلام ووسائله عليها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإعلام يستغل المرأة ويؤثر عليها سلباً، حيث أن الوسائل الدعائية ماهي إلا منابر إعلامية تظهر بها المرأة على إنها موجودة لخلق المتعة واللهو والزينة والتجميل والموضة، وإظهارها بصورة نمطية في وسائل الإعلام المختلفة: المقروءة، والمرئية، والإلكترونية، وأن هناك صورة نمطية للمرأة في الثقافة العربية، فرضت نموذجاً على التغطيات الفضائية وعلى البرامج التي تقدم والتي تناقش قضايا المرأة، باستثناء عدد محدود من البرامج التي تتعرض للمرأة من مواقع مناقشة قضاياها السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يناقش ضمن مفهوم برامج الأسرة وليس ضمن مفهوم برامج المجتمع.

- كتاب (منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، 2000) بعنوان "المرأة والطفل في الإعلام الفلسطيني"

تناولت هذه الدراسة موضوع تغطية الإعلام الفلسطيني لقضايا المرأة، سواء بالقطاع الخاص أو القطاع الحكومي العام. كما تناولت موضوع التحديات التي تواجه تغطية الإعلام لقضايا المرأة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإعلام في القطاع الخاص، وخاصة الصحف المحلية اليومية، أكثر اهتماماً بقضايا المرأة مقارنة مع اهتمامها بقضايا الطفل، وأن الإعلام والصحافة الفلسطينية يوليان اهتماماً أكبر لقضايا المرأة، إلا أن هذه القضايا لا تزال تُبحث بشكل سطحي مهمش. وخلصت الدراسة إلى أنه من التحديات التي تواجه تغطية الإعلام الفلسطيني لقضايا المرأة هو انشغال وسائل الإعلام بقضايا النزاع السياسي، وخوف الإعلاميين من طرح قضايا معينة تخص المرأة خوفاً من العادات والتقاليد.

- كتاب (جعفر عبد السلام، 2006) بعنوان "صورة المرأة في الإعلام"، مركز دراسات الأسرة

جاءت هذه الدراسة من أجل رصد وتحليل صورة المرأة في الإعلام المصري والدور الذي يجب أن يقوم به الإعلام لتصحيح هذه الصورة لتصبح معبرة عن الأدوار الحقيقية للمرأة في المجتمع. واقتصرت عينة الدراسة على وسائل الإعلام المصرية ضمن مجتمع الدراسة المصري، وجاءت هذه الدراسة محاولة لدراسة وسائل الإعلام وأولويات أجندة قضايا المرأة في هذه الوسائل. واتبعت الدراسة المنهج البحثي الوصفي الذي يعتمد على البيانات المجمعة. وخلصت الدراسة إلى أن أجندة قضايا المرأة التي طرحت إعلامياً خلال عام 2005 هي القضايا الاجتماعية بنسبة 24% تليها القضايا الصحية والقضايا المشاركة في الحياة العامة. وتعكس النتائج سيطرة الأشكال التقليدية للبرامج من حوار وحديث مباشر على تقديم قضايا المرأة في جميع القنوات التي تمت دراستها.

**Women Issues in Newspapers of Uttarakhand, by Vandana Nautiyal  
and Jitendra Dabral, 2012.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة قضايا المرأة المطروحة في صحيفة أوتاراخند، وتحليل هذه القضايا النسائية الموجودة في الصحيفة، كالمساواة، والصحة، والتعليم، والتحرش الجنسي، والعنف، والجريمة ضد المرأة، حيث أن وسائل الإعلام المطبوعة، والتي تشمل الصحف، والدوريات، والنشرات الإخبارية، وغيرها من الوسائل، هي التي يتم الاعتماد عليها من قبل الشعب كمصدر موثوق للمعلومات والتعليم والترفيه. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ضمن تحليل المضمون، لمعرفة قضايا المرأة التي تُعرض في صحف أوتاراخند التي أخذتها كعينة للدراسة في مجتمع الدراسة الهندي. وخلصت الدراسة إلى أنه في السنوات الأخيرة طرأت زيادة في الكم وتحسن في النوع في مجال طرح القضايا المتعلقة بالمرأة في وسائل الإعلام، وخاصة في الإعلام المطبوع، لكن ما زال التعامل مع هذه القضايا هامشياً.

**What Makes an Issue a Woman's Hour Issue? By Danica Minic, 2008**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تجعل من قضايا المرأة هي قضايا الساعة، أي القضايا المحورية، والتي تأخذ قدراً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام والمجتمع ككل. وتعيد هذه الدراسة البحث في القضايا التي أثّرت في مناقشات سياسة تغطية الإعلاميين لقضايا المرأة وتجاربهم من وجهة نظرهم، ومعرفة العوامل التي تؤثر على اختيارهم لقضايا المرأة، وسبل الاقتراب منها. واستخدمت الدراسة المقابلات وأداة تحليل المضمون ضمن اتباعها للمنهج الوصفي، وأخذت بريطانيا كمجتمع للدراسة. واقتصرت عينة الدراسة على راديو بي بي سي الدولي. وخلصت الدراسة إلى أن تمثيل قضايا النساء في نشرات الأخبار بلغت نسبتها 21% من جميع الأخبار، وتطرق الإعلام بنسبة 28% من قضايا المرأة التي تخص الرياضة والفنون، و28% من القضايا الاجتماعية والقانونية، ومواضيع الاقتصاد 20%، والمواضيع السياسية 14%. ومن العوامل المؤثرة في اختيار الإعلاميين لقضايا المرأة هي هوية البرنامج ونوعه،

والعامل الثاني هو طبيعة الجمهور، أي المستمعين لهذا البرنامج، والعامل الثالث هو السياق المهني والمؤسسي للبرنامج ومبادئ وسيلة الإعلام التي يتم طرح تلك القضايا بها.

**Running On the Spot: NZ's Record in News Media Gender Equity, by Margie Comrie, and Kate McMillan, 2013.**

أُجريت هذه الدراسة في نيوزيلندا، وهدفت إلى رصد وسائل الإعلام العالمية، بما فيها تغطية 108 بلداً كعينة للدراسة. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل المضمون الكمي والنوعي، لمعرفة تمثيل ومشاركة المرأة في وسائل الإعلام، ومعرفة مدى المساواة بين الجنسين في القضايا المطروحة إعلامياً في هذه الوسائل. وخلصت الدراسة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال يمثل السمة المميزة في المحتوى الإخباري اليومي في جميع أنحاء العالم. وخلصت الدراسة أيضاً أن هناك أعداداً متزايدة للنساء في مجال العمل في الإعلام كمراسلات، لكن مع هذا لم يكن هناك إحراز تقدم واضح في عدد مواضيع الأخبار والقضايا التي تخص النساء.

## مناقشة الدراسات السابقة

من الملاحظ أن مجمل الدراسات السابقة تطرقت لموضوع قضايا المرأة وتغطيتها إعلامياً بشكل مباشر، ولم تنطرق إلى موضوع دراستنا الذي يبحث في أسباب الأشكال التي اتخذتها التغطية الإعلامية. فقد جاءت دراسة (خصيب، 2009) بعنوان: "صورة المرأة في برامج الإعلام المرئي المحلي بعيون طلبة جامعة بيرزيت، لتلقي الضوء على ما تقدمه وسائل الإعلام المحلية المرئية (تلفزيون فلسطين) للمرأة الفلسطينية وقضاياها من برامج وطريقة عرضها. أما دراسة (عمارنة 2009) بعنوان: "مدى تغطية جريدة الأيام لقضايا المرأة في عام 2008، ومدى تحقيقها للتوازن في النوع الاجتماعي النسوي، فقد رصدت مدى تغطية صحيفة الأيام لقضايا المرأة الفلسطينية بكافة أنواعها، من قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها. وهاتان الدراستان تتعلقان بالنتائج وليس بالأسباب.

كذلك جاءت دراسة (الدقاق 2008) بعنوان: "قضايا المرأة في الإعلام المرئي المحلي" لتلقي الضوء على ظاهرة البرامج التلفزيونية المحلية وكيفية تغطيتها لقضايا المرأة الفلسطينية، ومعرفة ما إذا كان يتم بث مثل هذه البرامج بوعي كامل من قبل اختصاصيين بقضايا المرأة. وهذا يلتقي بشكل غير مباشر مع الأهداف التي يسعى لها هذا البحث. وخلصت دراسة الدقاق إلى وجود تهميش من قبل القائمين على المحطات المحلية المرئية عند توزيع حصص البرامج على القضايا بهذه القضايا.

الورقة البحثية لـ(بيناز البطرواي 2004)، بعنوان "واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين" حاولت تسليط الضوء على دور المرأة في الإعلام الفلسطيني، واستعراض أهمية الإعلام المرئي والمسموع في دعم قضايا المرأة الفلسطينية. وخلصت إلى أن المرأة الفلسطينية لعبت دوراً مهماً على الصعيد الاجتماعي والسياسي والإقتصادي امتد بشكل غير مباشر إلى الإعلام. ولم تنطرق هذه الدراسة، كما هو واضح، إلى مسألة وعي الصحفيين بقضايا المرأة، ولكنها أشارت بوضوح إلى حضور النساء في العمل الإعلامي، الأمر الذي يؤدي إلى تمثيل النساء في هذا الحقل. أما دراسة (نهر، 2008) بعنوان: "صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة الـ mbc1 نموذجاً" فقد جاءت لتعالج صورة المرأة في البرامج الدرامية المقدمة في قناة الـ mbc1. وخلصت هذه الدراسة إلى أن

صورة المرأة في فضائية mbc1 تتراوح بين السلب والإيجاب في برامجها المختلفة. وهذه الدراسة أيضا لم توضح فيما إذا كان الإعلاميون العاملون في هذه المحطة التلفزيونية الكبيرة على دراية بقضايا المرأة.

دراسة (جلس، 2010) بعنوان "دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني" حاولت التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني. وأكدت النتائج على ارتفاع نسبة دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي، وخاصة الراديو. هي دراسة مهمة لبحثنا، حيث أن مسألة نشر الوعي تتطلب وجوده أصلا لدى القائمين على إعداد الرسالة الإعلامية، وهو ما لم تتعرض له الدراسة المذكورة.

أما دراسة (علياء العسالي، 2004) بعنوان "صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي" فقد هدفت الى التعرف على صورة المرأة، وكيفية تناولها، ومدى وضوحها في منهاج التربية المدنية للصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي، والتحقق من مقدار تحقيق مخططي المنهاج لسياسة إنصاف المرأة وتغيير صورتها بالاتجاه الإيجابي. وخلصت الدراسة الى ان المناهج التعليمية بتلك الصفوف تظهر المرأة بالصورة التقليدية النمطية اجتماعياً ومهنياً، وهو ما يرتبط بشكل غير مباشر على مسألة بناء الوعي لدى الإنسان، وبشكل خاص الصحفيين، في قضايا المرأة، وهو محور مهم من محاور البحث الذي نتناوله في هذه الدراسة.

أما كتاب "قضايا المرأة العربية (الشرعية- الجسد- السلطة)" لنصر الله وآخرون، فقد تناول مجمل القضايا التي تخص المرأة العربية في عالم السياسة والحكم، وحققها في المشاركة فيه، وتولي المناصب السياسية، وقضاياها كإمرأة وعضو أساسي في المجتمع. وخلص الى أن الاهتمام بقضايا المرأة يكون من خلال التعرف على واقعها ومشاكلها واحتياجاتها، من أجل الوصول الى حل يضمن لها كافة حقوقها. أما كتاب "الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة: رؤية تحليلية واستشرافية" لعادل عبد الغفار، فقد استعرض أجندة قضايا المرأة المصرية، إضافة إلى تقييم دور الإعلام في معالجة قضايا المرأة بوجه عام، وطبيعة الصورة المقدمة عن المرأة في وسائل الإعلام. وهذا يتوافق مع هدف الدراسة في التعرف على درجة الاهتمام التي يوليها المرسل الصحفي والوسائل الإعلامية لقضايا المرأة. وخلصت تلك الدراسة إلى أن أجندة

القضايا التي تخص المرأة والمطروحة إعلامياً تحتوي على العديد من القضايا ذات الطابع الاجتماعي والصحي، وهذا ينسجم مع النتائج التي توصل لها بحثنا، حيث تبين أن قضايا المرأة المطروحة إعلامياً هي ذات طابع اجتماعي، يتم تناولها من باب الأسرة والصحة وغيره.

أما كتاب "الإعلام وقضايا المرأة" لزينب منصور حبيب، فقد تناول دور الإعلام في خلق وعي حقيقي بقضايا المرأة، ومدى تأثير الإعلام ووسائله عليها، وخلص إلى أن وسائل الإعلام المختلفة: المقروءة، والمرئية، والإلكترونية، تظهر المرأة بصورة نمطية، وما يناقش من قضايا المرأة يناقش ضمن مفهوم برامج الأسرة وليس ضمن مفهوم برامج المجتمع. وكما هو واضح، فإن الكتاب لم يعالج مسألة وعي الصحفيين في قضايا المرأة، ولكنه يبحث في دور الإعلام في خلق الوعي لدى الجمهور.

أما كتاب "المرأة والطفل في الإعلام الفلسطيني" لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف (2000) فقد تناول موضوع التحديات التي تواجه تغطية الإعلام لقضايا المرأة، سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي العام. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإعلام في القطاع الخاص، وخاصة الصحف المحلية اليومية، أكثر اهتماماً بقضايا المرأة مقارنة مع اهتمامها بقضايا الطفل، إلا أن هذه القضايا لا تزال تُبحث بشكل سطحي مهمش. وبالطبع، فإن هذا الكتاب يشير أيضاً إلى النتائج، ولا يعالج الأسباب، وهو الأمر الذي عزز اتجاه الباحثة في دراسة أهم تلك الأسباب، وهي درجة وعي الصحفيين بقضايا المرأة.

أما كتاب "صورة المرأة في الإعلام" لجعفر عبد السلام، فقد جاءت محاولة لدراسة وسائل الإعلام وأولويات أجندة قضايا المرأة في هذه الوسائل. وتلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في نقطة السعي إلى التعرف على أولويات قضايا المرأة ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام. وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن أجندة قضايا المرأة التي طرحت إعلامياً خلال عام 2005 هي القضايا الاجتماعية، تليها القضايا الصحية والقضايا المشاركة في الحياة العامة، هو ما تسعى الباحثة إلى التعمق فيه ومعرفة مسباته.

أما الدراسات الأجنبية فنجد أن الدراسة الأولى، والتي هي بعنوان "قضايا المرأة المطروحة في صحيفة أوتاراخذ"، هدفت إلى معرفة قضايا المرأة المطروحة في تلك الصحيفة، وتحليل هذه



القضايا النسائية الموجودة فيها، كالمساواة، والصحة، والتعليم، والتحرش الجنسي، والعنف، والجريمة ضد المرأة. وخلصت الدراسة إلى أنه في السنوات الأخيرة طرأت زيادة في الكم وتحسن في النوع في مجال طرح القضايا المتعلقة بالمرأة في وسائل الإعلام، وخاصة في الإعلام المطبوع، لكن ما زال التعامل مع هذه القضايا هامشياً. وتدخّل هذه الدراسة في نفس سياق الدراسات العربية التي عالجت الظاهرة، ولكنها لم تعالج أسبابها.

أما الدراسة الأجنبية الثانية والتي هي بعنوان "ما الذي يجعل من قضايا المرأة هي قضايا الساعة"، والمقصود به ذات أهمية في الطرح الإعلامي، فقد هدفت إلى معرفة العوامل التي تجعل من قضايا المرأة هي قضايا ذات أولوية، أي القضايا المحورية والتي تأخذ قدراً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام والمجتمع ككل. وتتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا في السعي إلى التعرف على درجة الاهتمام التي يوليها المراسل الصحفي لقضايا المرأة ومدى اهتمامه فيها. وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة في اختيار الإعلاميين لقضايا المرأة هي هوية البرنامج ونوعه، والعامل الثاني هو طبيعة الجمهور، أي المستمعين لهذا البرنامج، والعامل الثالث هو السياق المهني والمؤسسي للبرنامج ومبادئ وسيلة الإعلام التي يتم طرح تلك القضايا بها. لكن حسب نتائج بحثنا لم يتفق مع ما توصلت له تلك الدراسة، حيث أن المسؤول عن تحديد واختيار الإعلاميين لقضايا المرأة، إما أن يكون حسب المراسل الإعلامي نفسه أو المراسل مع المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها، أو حسب أجنحة خارجية ضمن خطة مدروسة فيما يتم طرحه إعلامياً. ولم تتطرق الدراسة إلى مستوى المعرفة والوعي لدى الصحفيين بقضايا المرأة، رغم أهمية الجوانب التي عالجتها.

أما دراسة "سجل نيوزيلندا في أخبار وسائل الإعلام للعدالة بين الجنسين"، فقد هدفت إلى معرفة تمثيل ومشاركة المرأة في وسائل الإعلام، ومعرفة مدى المساواة بين الجنسين في القضايا المطروحة إعلامياً في هذه الوسائل. وخلصت الدراسة إلى أن عدم المساواة، وغياب العدالة بين الجنسين، لا يزال يمثل السمة المميزة في المحتوى الإخباري اليومي في جميع أنحاء العالم. وهذه النتيجة تخدم موضوع بحثنا، إذ نبحت في مسببات ذلك، والغوص لمعرفة علاقة وعي الصحفيين بغياب التغطية المنصفة والعدالة للمرأة وقضاياها.

## تاريخ الصحافة الفلسطينية

أ- نشأة الصحافة الفلسطينية

ب- تطور الصحافة الفلسطينية

نشأة الصحافة الفلسطينية

نعرض في هذا المحور مراحل نشوء الصحافة الفلسطينية، لكن بشكل مختصر، كون هذا البحث ليس بالبحث التاريخي في مجال الصحافة الفلسطينية. لكن من المفيد في إطار هذه الدراسة الإشارة بإيجاز لما شهدته الصحافة الفلسطينية من مراحل تطور منذ نشأتها الأولى.

عُرف الناس بحب الإطلاع على الأخبار التي تدور حولهم منذ الأزل، وكانت الأخبار تُعمم على الشعوب بطرق معينة خاصة بكل عصر آنذاك، في الأسواق وفي الأماكن العامة، أو توصيل الخبر بطرق مختلفة، كالحمام الزاجل، أو قرع الطبول، أو رسول الحاكم، وغيرها. "وإذا اعتبرنا أن الصحافة عبارة عن نشر الأخبار، والحوادث، والمعلومات، وروايتها، وتعميمها بين طبقات الناس، فإن العرب قد عرفوا هذا الفن بعناصره منذ عصر الجاهلية، وتاريخهم حافل بتسجيل الوقائع التاريخية، ووصف رحلاتهم وحروبهم، أو ما يجري في بيئاتهم من أعمال سياسية وغير سياسية، وما يصدر من أحكام وبلاغات وتوصيات" (حافظ، 1978، ص8).

وقد عُرف أن العرب قديماً، ومنذ أيام الجاهلية، كانوا يرسلون رسلاً إلى القبائل المجاورة في حالات الحرب أو السلم وغيرها، من أجل نقل المعلومات والرسائل إلى بعضهم البعض، أو البت في أحداث اجتماعية، كالأمطار، وأخبار القوافل، أو سياسية، كأخبار الغزوات والحروب التي قد حدثت آنذاك. وقد يأخذ الرسل وظيفة ما يقابله بـ"المراسلين الصحفيين" في زمننا الحاضر.

وبالطبع، استمرت تلك الأشكال الاتصالية حتى القرن التاسع عشر، حيث بدأت المطبوعات في الانتشار في العالم إثر اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر. وقد وصلت المطبوعات إلى الدول العربية بعد أن استقر حالها في أوروبا وأمريكا وغيرها من دول العالم.

وبشكل عام "إن لنشأة المطبوعات العربية صلة وطيدة بثلاثة أمور أساسية، هي: الإمبراطورية العثمانية، والاستعمار، وحركة النهضة الإصلاحية العربية. فقد عمد الباب العالي في القرن التاسع عشر إلى إصدار صحيفة في كل ولاية من ولاياته لنشر الأوامر والقوانين وأخبار الدولة. كما بادرت بعض الجاليات الأوروبية بإصدار مطبوعات لصلتها بأوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر... ثم جاء عصر الاستعمار، من فرنسي، وبريطاني، وإيطالي، وإسباني، فأنشأ ظروفاً تاريخية واجتماعية وجغرافية مختلفة" (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، 2008، ص61). وهذه الظروف الاجتماعية والجغرافية التي خلقها الاحتلال أثرت على إصدار المطبوعات العربية آنذاك.

والصحافة قديماً في العهد العثماني، كما ورد في دراسة حافظ عن دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية، كانت بالأغلب ذات صبغة حكومية وشبه حكومية، في الفترة ما بين 1908م إلى 1917م. وكانت الجريدة الرسمية التي تنطق باسم الدولة آنذاك هي جريدة الحجاز، وصدرت تحت إشراف رئيس ديوان ولاية الحجاز، واستطاعت أن تعيش طويلاً حيث استمرت بالصدور لأكثر من سبع سنوات، وكانت تكتب باليد وتطبع على الجلاتين. وفيما يتعلق بحرية الصحافة، فقد امتازت السنوات الأخيرة من حكم الدولة العثمانية بالصرامة والقسوة بشكل عام (حافظ، 1978، ص33).

أما في عهد الانتداب البريطاني، كما أشار خلف في دراسته بعنوان "حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين"، أنه هو الذي عوّل عليه الكثيرون عند قيامه آنذاك، لم يوفر هو أيضاً من حرية الصحافة إلا ما يخدم أهدافه ومصالحه ويلبي احتياجاته. فبعد أن تمكنت بريطانيا من استعمار فلسطين، وقررت إنشاء حكومة مدنية فيها، كانت معنية بتزويد المواطنين والاتصالات بما يخدم مصالحها. فتوجهت بصورة رئيسية إلى الصحافة كأحد أشكال الاتصال الجماهيري. لذا عادت الصحافة الفلسطينية إلى الظهور من جديد في عام 1919 بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (خلف، 2005، ص16).

وقد أشارت معظم الدراسات التي قام بها الباحثون والمهتمون بتاريخ ونشأة الصحافة الفلسطينية إلى أن بدايتها كانت عام 1876م، مع صدور صحيفتي القدس الشريف والغزال.

وأورد خلف في دراسته 2005، أنه تم إنشاء نقابة صحافية باسم نقابة الصحافة العربية في فلسطين. ولكن نتيجة للخلافات السياسية التي بلغت أشدها بين الزعماء الفلسطينيين في العام 1927، انعكست آثار تلك الخلافات على مختلف الصحف والتي ساهمت في زيادة حدة الخصومة. لكن أصحاب تلك الصحف ما لبثوا أن تنبهوا إلى خطورة هذه الخلافات على القضية الوطنية الفلسطينية (خلف، 2005، ص17).

ومن ذلك نرى بأن تاريخ الخلافات والنزاعات وتعارض الأحزاب السياسية على أرض فلسطين ليس بالأمر الجديد، وآثاره لا زالت تتعكس على بعض وسائل الإعلام، وخاصة الحزبية، والتي تساهم بدورها في زيادة حدة الخصومة لاستخدامها لأغراض تخدم مصالح الأحزاب التابعة لها وأهدافها دون التطلع للهدف القومي الوطني الفلسطيني الأسمى، أو الاهتمام والنهوض بأحد أطرافه، لا سيما الاهتمام بقضايا المرأة.

أما سابقاً، فقد "كانت كل فترة تمر على الصحافة الفلسطينية من هذه الفترات يتفاعل بها الجميع بأن تكون مرحلة مزدهرة ستشهدها المنطقة برمتها، بحيث تسير باتجاه تغيير وتطوير الأوضاع القائمة آنذاك، كما شهدت فترة الثلاثينات ظهور مجلات متخصصة ومتنوعة المجالات، مثل مجلة العرب. وفي فترة الأربعينيات (أواخر الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية عهد الانتداب البريطاني)، صدرت صحف يومية ومجلات أسبوعية ونصف شهرية، وتلك الفترة لم تشهد صحفاً حزبية، عدا الصحف الشيوعية التي بدأت تصدر في تلك السنوات. ويعزى ذلك لعدم وجود كيان للأحزاب يحمل خطة ايديولوجية معينة" (ابو عياش، 2008، ص67).

ونرى بأن الصحافة قد مرت بمراحل كثيرة في أحقاب التاريخ الغابرة، والأدوار التي مرت بها أكثر من أن تُحصر أو أن يستوعبها باحث أو مهتم ومتعقب، فلا تزال الحقب الزمنية تتوالى على الصحافة الفلسطينية إلى يومنا هذا، فلا تلبث أن تخرج من حقبة حاکمة متسلطة تتحكم بها وتقيدها لتأتي حقبة أخرى تضع شروطاً وقيوداً أكثر تسلطاً وتشدداً من الحقبة التي سلفت.

وفي الفترة التي أعقبت احتلال فلسطين عام 1948م، شهدت البلاد، كما تشير الدراسات، ثلاثة أنماط سياسية رئيسية أثرت كل منها في طبيعة النظم والقوانين والتشريعات المعمول بها في مختلف الأماكن التي انقسمت إليها.

"بعد نكبة عام 1948، وما نتج عنها من إعلان قيام دولة إسرائيل، وتهجير لألاف الفلسطينيين، خضعت مناطق الضفة الغربية وشرقي القدس إلى إمارة شرق الأردن، التي شكلت معها في العام 1951، ما عرف بعدها بالمملكة الأردنية الهاشمية، وعاصمتها عمان، وألحق قطاع غزة بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) وأشرفت عليها الإدارة المصرية [بالإضافة إلى الأراضي التي خضعت للاحتلال الإسرائيلي المباشر، وهي ما تسمى أراضي 42]. وقد انعكست هذه الظروف على واقع الصحافة الفلسطينية، وأصبحت كل منطقة تخضع لقوانين الإدارة التي تسيطر عليها" (ابو عياش، 2008، ص70).

وحسب ما أورده خلف في دراسته، أن الصحافة الفلسطينية خضعت لقانون الطوارئ العسكري الذي بقي ساري المفعول حتى عام 1958م في المناطق التي احتلتها إسرائيل وأعلنت فيها عن قيام دولتها فيها. وبناء على ذلك تميزت تلك الفترة بالتشديد والتقييد لحرية الصحافة. فمساعي الاحتلال كانت ترمي لإسكات الأصوات المعارضة له (خلف، 2005، ص21).

وفي هذه الفترة كانت الصحافة الفلسطينية مقيدة، وعانى الصحفيون الفلسطينيون، بمن فيهم المرسلون الصحفيون، من القيود المفروضة عليهم، فضلا عن الحواجز الكثيرة التي تحول دون الوصول إلى المعلومة، كان من أهمها الحواجز العسكرية التي تحد من التنقل بحرية بين المدن الفلسطينية مما يقلل من عملية الاتصال والتواصل، بما فيها الوصول إلى المعلومة من قلب الحدث، وصعوبة تغطية وجمع المرسلين الصحفيين للأخبار هناك. كما تعرض الصحفيون آنذاك إلى اعتداءات، بما فيها عمليات الاعتقالات، وإغلاق المكاتب الصحفية، وسحب التراخيص، وكان ذلك سعيًا وراء قمع الحريات، بما فيها حرية الصحافة والإعلام الحر وإيصال صوت الحقيقة إلى العالم.

وامتاز الإعلام الفلسطيني منذ زمن بعيد بخصوصية فرضتها ظروف خاصة، ناجمة عن الاحتلال الذي تعاقب على أرض فلسطين، وشهداها التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني، حيث ارتبط العمل الإعلامي الفلسطيني ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي والنضالي، وتأثر بالواقع السياسي الذي عاشه الشعب الفلسطيني المحتل.

وكما أشار أبو عياش في دراسته، أن الوضع قد بقي على ما هو عليه حتى قدوم السلطة، وهي المرحلة التي علق عليها الصحفيون الفلسطينيون العديد من الآمال، بتوديع عصر الرقابة الإسرائيلية وما خلفه من سلاسل قيدتهم وقيدت أعلامهم أيضاً. لكن سرعان ما سار الوضع عكس الآمال المتوقعة لتكتم السلطة المشوار الرقابي الذي بدأ به الاحتلال، لكن ليس بصورة علنية كما كان يفعل، وإنما رقابة ما بعد النشر التي دفعت باتجاه رقابة ذاتية خطيرة يمارسها الصحفيون على أنفسهم. وكما أشار خلف، فإن ذلك النوع من الرقابة هو من أخطر أنواعها، حيث تحد من التفكير والإبداع والمهنية، وتكتفي بطرح مواضيع عمومية باهتة (أبو عياش، 2008، ص97).

وأشار خلف في دراسته أن عام 1994 شهد تطوراً مهماً على صعيد الصحافة الفلسطينية، بعد أن قامت السلطة الفلسطينية في بعض المدن، وتولت مسؤوليتها وبعض الصلاحيات فيها، حيث مثلت السلطات المنظمة للجوانب المدنية الفلسطينية، والتي كانت تشمل تنظيم الحريات الصحفية كجزء لا يتجزأ من مسؤوليتها عن حقوق الإنسان الفلسطيني. لكنها واجهت عقبات في سن التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي، كونها حديثة العهد وتتنقصها الخبرات في هذا المجال، كما أشار أبو عياش في دراسته. وتجسدت قلة خبرتها هذه بإصدار قانون المطبوعات. وما يمكن الإشارة إليه أن الصحافة الفلسطينية حفلت بالتنوع، فراها ترواحت من حيث الإهتمامات ما بين القضايا الفكرية، والقضايا الدينية، وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية (خلف، 2005، ص22).

## تطور الصحافة الفلسطينية

الصحافة هي نتاج التقدم العلمي والفكري، والوعي الثقافي، والنضوج الأدبي لمجتمع ما، كما أنها تسير باستمرار مع نهضة الأمة وتقدمها. فتقدم الصحافة يقاس بتقدم المجتمع الذي تصدر فيه، وتقدم المجتمع وتطوره معرفياً وتكنولوجياً يمد الصحافة بطاقة كبيرة من الازدهار والرفق، وهي بالمقابل تمد المجتمع بالتوجيه، لأنها أداة فكر ومعرفة وتمحيص.

وعرضت الباحثة فيما سبق مراحل نشوء الصحافة الفلسطينية، حيث مرت هذه الصحافة في عدة محطات شهدت تطورها مع تطور الأنظمة التي علمت الصحافة في ظلها وما تمتلكه تلك الأنظمة من وسائل.

الصحافة هي من أهم حلقات الوصل بين الحضارات والقبائل وبلدان العالم أجمع منذ القدم، فقد خلق الإنسان وخلق معه غريزة حب الاستطلاع والبحث، وهذه الغريزة نجدها في مختلف فئات وطبقات الشعب على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية. فالإنسان يتطلع دائماً في الحياة لكل ما هو جديد وغريب، فنجد دائماً الاستكشاف والبحث عن الأخبار والمعلومات الواردة من كل حذب وصوب، حتى لو كلفه ذلك عناءً ومشقة في سبيل الحصول على الخبر، وتقوم الصحافة بالدور الأكبر في إشباع تلك الغريزة الإنسانية.

ونرى بأن الصحافة تتطور من مرحلة زمنية إلى أخرى بحسب التقدم بالحقبة الزمنية، وهذا التقدم الزمني يرافقه تطور في وسائل انتقال المعلومة، وتطور في مستلزمات الحضارات المتنوعة السائدة في المنطقة من صناعات ومخترعات، وتطور في وسائل التكنولوجيا والوسائل المعلوماتية التي تخدم متطلبات الصحافة في نقل الخبر بتفصيل ومصداقية تفصل وقائعه الحقيقية.

أما على صعيد الصحافة المرئية، كما ورد في دراسة لمركز المرأة العربية (2008)، فقد انتقل المشهد المرئي من عصر تلفزيونات تخدم أهدافاً سياسية حكومية إلى عصر فضائيات خاصة تخدم أهدافاً سياسية غير حكومية، بل وأيديولوجية في بعض الأحيان، وتخدم أهدافاً سياسية حكومية في أحيان أخرى، وأيضاً تخدم أهدافاً تجارية ربحية، وأخرى خاصة قائمة على توجهات

معينة بعيداً عن السياسة في بعض الأحيان الأخرى. فأصبحت المسائل التي كانت محظورة، مثل سياسات المعارضة والجنس والدين، من أعمدة برامج السهرة، ولا يوجد هناك تحرج أو تحفظ من طرح تلك القضايا على ساحة الإعلام الفضائي.

وكما أشرنا سابقاً تحت موضوع نشأة الصحافة الفلسطينية أن المراحل التي مرت بها المطبوعات العربية ارتبطت بثلاث حُقبَ زمنية أساسية في العالم العربي، هي: الإمبراطورية العثمانية، والاستعمار، وحركة النهضة الإصلاحية العربية. أما المراحل التي مر بها الإعلام الفلسطيني بشكل عام بعد قيام دولة الاحتلال، فيمكن تقسيمها، زمنياً، إلى ثلاث مراحل أساسية:

"وهي مرحلة ما بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 67 ولغاية مجيء الإنتفاضة الأولى عام 87، والتي كان العمل الإعلامي الفلسطيني خلالها محاصراً، ووسائله محدودة تقتصر على بعض الصحف المحلية. والمرحلة الثانية خلال الانتفاضة الأولى في الفترة ما بين عام 87 ولغاية مجيء السلطة عام 94، وهي المرحلة الثالثة والتي تدفقت خلالها مختلف وسائل الإعلام العالمية لتغطية الأحداث، وتوجه العديد من الفلسطينيين للعمل في هذه المهنة" (فراج، 2007، ص2).

وقد أشرنا سابقاً أيضاً إلى أنه في عام (1994) طرأ تطور مهم على صعيد الصحافة الفلسطينية، نظراً لإقامة السلطة الفلسطينية في بعض المدن، وتوليها لبعض المسؤوليات والصلاحيات والسلطات المنظمة للجوانب المدنية الفلسطينية، وتلك المسؤوليات التي كانت تقوم بها تشمل تنظيم الحريات الصحفية، كجزء مرتبط بمسؤوليتها عن حقوق الإنسان الفلسطيني.

ثم تشكلت وزارة الإعلام الفلسطينية فيما بعد، وجاءت لرعاية ومتابعة الشؤون الإعلامية الفلسطينية، ولتسهم إيجاباً في تفعيل العمل الإعلامي الفلسطيني الذي كان يعاني طوال سنوات الاحتلال، كما ورد في دراسة البتراوي (2004). وقد منحت وزارة الإعلام عدة تراخيص لصحف ومجلات نسائية بعد قيام السلطة، منها: "صوت النساء"، وهو ملحق لجريدة "الأيام" اليومية، يصدر شهرياً عن طاقم شؤون المرأة، وكذلك مجلة "ينابيع" الصادرة عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية. كما صدرت صحيفتان يوميتان عامتان (أي غير متخصصتين) هما صحيفتا



"الأيام" و"الحياة الجديدة" (بالإضافة إلى صحيفة "القدس"، ثم صدور صحيفة رابعة سنة 2007 هي صحيفة "فلسطين" اليومية من غزة"، حيث أصبح في فلسطين أربع صحف يومية). وبصدور هذه الصحف بعد مجيء السلطة، ازدادت الفرص للأقلام النسائية وللإعلاميات الفلسطينيات للكتابة، وفتحت المجال للمراسلات الصحفيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً (البطراوي، 2004، ص7).

أما مرحلة ما بعد مجيء السلطة حتى الآن، حسب ما ورد في دراسة فراج (2007) التي أشرنا لها سابقاً، أن هذه المرحلة بدأت ببث تلفزيون فلسطين وإذاعة صوت فلسطين، ضمن بنود اتفاقية أوسلو التي منحت السلطة الفلسطينية العديد من الموجات للبث الإذاعي والتلفزيوني، وأصبحت هذه المحطات الإعلامية الفلسطينية متنفساً للشعب ليعبر عن ذاته وهمومه وتطلعاته. ثم ظهرت عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية في مدن الضفة وغزة.

"والياً، وفي مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية التي قامت بإنشاء وزارة للإعلام، يمكن القول إن الوضع الإعلامي في فلسطين قد تطور تطوراً ملحوظاً، ولم يقتصر هذا التطور على الصحافة المكتوبة فحسب، بل في مجالي المرئي والمسموع على حد سواء. فقد أصدرت وزارة الإعلام في فلسطين ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من 122 ترخيصاً صدرت لأفراد وأحزاب ومؤسسات غير حكومية أخرى لإصدار صحف يومية أو مجلات أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية" (البطراوي، 2004، ص4).

وظهرت في تلك الفترة العديد من الوسائل الإعلامية، المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية، وانتشرت في معظم المناطق الفلسطينية واستمرت بازدياد حتى وقتنا الحاضر، لكنها كانت مقيدة في العديد من المواضيع المطروحة إعلامياً والتي تحددها السياسة الإعلامية التي تتبعها كل وسيلة. وهذا يتضح من خلال ما تم معاصرته ميدانياً، ومن خلال ما تم التطرق إليه من دراسات بصدد هذا الموضوع، كالدراسة التي صدرت بعنوان "السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسات في التجربة والأداء 1994-2013"، حيث ذكر فريد أبو ضهير أحد المشاركين في إعداد الفصل الثالث عشر من تلك الدراسة، أنه على الرغم من كثرة عدد

المؤسسات الإعلامية التي ظهرت بعد اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، إلا أن هذه المؤسسات والوسائل الإعلامية على اختلافها مسموعة ومقروءة ومرئية وإلكترونية، لم تمارس حرية الرأي والتعبير فيما تطرحه إعلامياً، حيث كانت خاضعة لوجود السلطة، إضافة إلى وجود الإحتلال، فضلاً عن التيارات السياسية الفلسطينية واختلاف رؤاها تجاه الصراع مع الإحتلال. وعلى الرغم من أن معظم هذه الوسائل الإعلامية تعتبر نفسها مستقلة، إلا أنها في الحقيقة تتبع لفصائل سياسية معينة، وبالتالي أهدافها بالطبع مرتبطة بأهداف تلك الفصائل (محسن، 2015، ص 608).

ويبدو لنا مما سبق أن الوسائل الإعلامية الفلسطينية بقيت تخضع لعدة قيود تفرضها عليها المعايير الاجتماعية المستقاة من العادات والتقاليد، بالإضافة إلى قيود تفرضها إدارات هذه المؤسسات التي تتبع نهج خصوصية الأجندة الخارجية من جهة، أو إلى قيود تفرضها إدارات هذه المؤسسات التي تتبع نهج سياسة السلطة الحاكمة في المجتمع من جهة أخرى. وقد تأثرت الوسائل الإعلامية الفلسطينية كثيراً بما يدور حديثاً على الساحة الدولية والمحلية بصفة خاصة. ويبدو أن تلك الوسائل الإعلامية وقعت فريسة للإنقسام الداخلي بين الفصائل والقوى السياسية، متبعة ما تمليه عليها تلك الأحزاب من أجنداث إعلامية لتصبغ برامجها وما تطرحه من قضايا على الجمهور حسب الاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية لتلك القوى والأحزاب.

## النوع الاجتماعي في الإعلام

أ- قضايا المرأة في الإعلام

ب- صورة المرأة في الإعلام

### قضايا المرأة في الإعلام

عندما نطلق على المرأة بالجنس الثاني وكأننا نكون قد عينا أنها موضوع ثانٍ يختلف تماماً عن عالم الرجل. وهذا المصطلح يعني أننا وصفنا المرأة بالموضوع وليس الذات، بما يحمله هذا الموضوع في طياته من قضايا ثقافية واجتماعية وجنسية وإنجابية وتعليمية وسياسية. فهي بالتالي كائن ليس قائماً بذاته، وذلك يعني أن قضاياها معقدة نظراً لتراكم جوانبها على مر الأحقاب الزمانية والتي تؤثر بها الظروف الطبيعية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، وتسهم في تعقيدها، فنراها تهتمش إعلامياً واجتماعياً، وذلك يؤثر على كافة الأصعدة الحياتية.

لذلك، فإن تفعيل دور المرأة في المجتمع هو من القضايا الأساسية المهمة التي شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام وفكر المهتمين في هذا المجال في السنوات الأخيرة. ومن أجل إيجاد نظرة ومعتقد إيجابي تجاه دور المرأة بصفة خاصة، يجب على مؤسسات الدولة المختلفة، وخاصة مؤسسات الإعلام، والتعليم، والثقافة، والمؤسسات الدينية، والاجتماعية، أن تعمل على تغيير اتجاهات المجتمع بما يعزز من دور المرأة في كافة الصعد الحياتية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، والدور السياسي بصفة خاصة، لأهميته وتأثيره على كافة مؤسسات الدولة (حسين، 2006، ص30).

ويمكن لنا مناقشة قضايا المرأة من عدة أوجه وأبعاد، حيث تتعدد الزوايا التي يمكن لنا مناقشة المرأة من خلالها، خاصة مع تعقد البنية المجتمعية المعاصرة من جهة، ومع تشابك العلاقات بين المجتمعات في العصر الحديث من جهة أخرى. وقضايا المرأة لها أبعاد ذات طبيعة إنسانية في

الدرجة الأولى تتجاوز حدود البنية المجتمعية الخاصة، ولها أبعادها الاجتماعية والفكرية والثقافية أيضاً داخل كل بنية مجتمعية (نصر الله، وآخرون، 2008، ص 45).

وتعد قضايا النوع الاجتماعي من أهم القضايا المعاصرة والتي تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية المستدامة عند الاهتمام بها والتركيز على استعادتها لحقوقها كاملة، وخاصة القضايا المتعلقة بالتعليم، والعمل، والصحة، والمشاركة السياسية وصنع القرار، لأهميتها في تحقيق العدالة المجتمعية وتكافؤ الفرص التشاركية في كل مجالات الحياة بين النوع الاجتماعي، وتحقيق التفاعل المتوازن في سبيل تطور المجتمع وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة، حيث أنه لا يمكن أن يتطور المجتمع دون النهوض بشقيه (الرجل، والمرأة) بشكل متوازن، أو تهميش فئة النساء، لأنهن عماد المجتمع. فلا يمكن تهميش هذه الفئة، لأنها في غاية الأهمية في عملية المشاركة الفعلية في عجلة التنمية الشاملة.

ولذلك ظهر الكثير من المطالبين بحقوق المرأة والمدافعين عن قضاياها، وأصبحت تتقدم تلك القضايا خطوة خطوة إلى الأمام، ولم تعد تلك القضايا تقتصر على التعليم والعمل، بل أصبحت تواكب متطلبات العصر الحديث، كالتجارة، والسفر، والأمور الدينية، وغيرها، وأصبحت جزءاً من أيولوجية تقدم الدولة واستقلالها، وأصبحت قضايا المرأة في خطاب الدولة جزءاً من قضايا المجتمع وتحريره، والذي يساهم بالتالي في تحرير المرأة.

وتلك القضايا تبرز أحياناً كمادة إعلامية تسعى إلى طرح المواضيع ذاتها، كالزواج والطلاق والإنجاب والأزياء والموضة والتجميل والريجيم والأناقة وتربية الأطفال والعلاقات الأسرية، دون الإبحار في العلاقة غير المتكافئة بين الرجال والنساء، والتي يرسمها المجتمع منذ القدم. ويسعى بعض الإعلاميين التقليديين، طارحي تلك القضايا إعلامياً، لتكوين الصورة التقليدية ذاتها التي رسمت من قبل المجتمع وترسيخها، حيث أنهم لم يروا قضية المرأة إلا من خلال بعض الظواهر الجزئية، ولا يتم تناول القضايا الجوهرية إلا تناولاً عاماً، ولا يتضمن أي موقف إزاء مشاكل المرأة وقضاياها المصيرية.

وقد بينت الأبحاث أنه، وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة، تزامناً مع كثرة ظهور المواثيق والمعاهدات الدولية، وتأكيد نصوصها على حقوق الإنسان والمساواة ونصرة المرأة. فقد جاء ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، وأكد في المادة الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للناس جميعاً، بلا تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، ولا تفريق بين النساء والرجال في المجتمع لأي سبب كان (عبد السلام، 2006، ص350).

"ولكن الصورة ليست دائماً بهذا النقاء في جميع الأزمنة والأمكنة، فثم علماء اجتماع تقليديون لم يروا قضية المرأة إلا من خلال بعض الظواهر الجزئية، (كالزواج، والانجاب... الخ) ولم يتعدوها الى تركيبة العلاقة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي جعل المبتدئين من علماء الاجتماع العرب لا يرون في إشكالية المرأة سوى تغيير العادات المظهرية (طريقة اللباس، والطعام، والزواج والطلاق... الخ) وإحلال علاقات الاستهلاك الرأسمالية محل علاقات الاستهلاك التقليدية، دون المس بالرابطة غير المتكافئة بين الرجال والنساء" (خضور، 1997، ص16).

وحسب ما جاء في دراسة دانيكا مينيتش البريطانية (2008) بموضوع ما "الذي يجعل قضايا المرأة هي قضايا الساعة؟" في راديو بي بي سي الدولي، أن تمثيل قضايا النساء في نشرات الأخبار كانت بنسبة قليلة مقارنة بمجمل الأخبار المعروضة في هذا الراديو، وطرحت قضايا المرأة التي تتعلق بالرياضة والفنون وقضاياها الاجتماعية والقانونية ومواضيع الاقتصاد بنسبة قليلة تماثلها، وشغلت قضايا المرأة في المواضيع السياسية حيزاً أقل من باقي القضايا الأخرى في هذا الراديو، وبينت الدراسة بأن طرح قضايا المرأة يشغل الحيز الأقل مقارنةً مع ما يطرح من غيره من القضايا المجتمعية والقضايا التي تخص الرجل (minic, 2008, p.1).

"وفي إطار الاهتمام الدولي بقضايا المرأة ومشاركتها في صياغة أنماط جديدة للحياة في المجتمعات المختلفة، وما تبعه من طرح لدور الإعلام وعلاقته بتحسين أوضاع المرأة، ازداد الاهتمام البحثي الأكاديمي والتطبيقي في شمال العالم وجنوبه بدراسات المرأة والإعلام بشكل عام، ودراسات الصحافة النسائية بشكل خاص.. وفي إطار هذا الاهتمام المتزايد بالمرأة

وقضاياها، قدم الإعلام صورة للمرأة، قد تتفق أو لا تتفق مع ما تتطلع إليه المؤسسات المعنية بالمرأة" (عبدالسلام، 2006، ص113).

ويبدو أن الصحف اليومية أكثر اهتماماً بقضايا المرأة، مقارنةً مع مدى اهتمامها بقضايا الطفل والأسرة بشكل عام. ومن الواضح أن السبب في ذلك يعود إلى جهود المنظمات النسوية التي أدركت في الأعوام القليلة الماضية أهمية الإعلام وتأثيره على الجمهور المتلقي، فقامت بتركيز اهتمامها عليه. ومع أن الإعلام والصحافة الفلسطينية يوليان اهتماماً كبيراً لقضايا المرأة، إلا أن هذه القضايا لا تزال حتى اللحظة تُبحث بشكل سطحي، ولا تزال التغطية الصحفية حساسة تجاه هذه القضايا (اليونيسف، 2000، ص30).

وحسب ما جاء في دراسة ناتيال ودابرال 2012 قضايا المرأة في صحيفة أوتاراخذ ، التي هدفت إلى معرفة قضايا المرأة المطروحة في صحيفة أوتارانتثال الهندية، أنه في السنوات الأخيرة قد طرأت زيادة في الكم وتحسن في النوع في مجال طرح القضايا المتعلقة بالمرأة في وسائل الإعلام، وخاصة في الإعلام المطبوع، لكن ما زال التعامل مع هذه القضايا هامشياً، كما أشرنا في الدراسات السابقة (Nautiyal .et al, p.2, 2012).

إن أكثر المواضيع تداولاً في وسائل الإعلام العربية حسب البحوث التي تم الاطلاع عليها، هي المواضيع السياسية، في حين أن الرائج لدى المهتمين بالمرأة وبقضايا المرأة والإعلام هو خلاف ذلك. وتفسر تلك النسبة العالية في جزء منها بأن وسائل الإعلام العربية أصبحت تتحدث في السنوات الأخيرة عن المشاركة السياسية وأهميتها للمرأة، ودورها في التمكين الاجتماعي والاقتصادي. وإذا استثنينا المواضيع السياسية، نرى بأن قضايا الأسرة وشؤون البيت، كالحديث عن علاقة الأزواج والأبناء وعن الطبخ والأزياء والموضة والتجميل، تقفز إلى الواجهة لتحل الصدارة في طرح قضايا المرأة إعلامياً (مركز المرأة العربية، 2008، ص150).

لكن وسائل الإعلام لا تولي عادة عناية كافية بالقضايا التي تهتم المرأة بصفة خاصة، وهناك بعض المحاولات من أجل تغيير صورة المرأة التي تعرضها وسائل الإعلام في العديد من الدول، إلا أن هذه الصورة ما زالت تقليدية تركز على الدور الإيجابي فقط.

ورغم الجهود الحثيثة المبذولة في توجيه الإعلام لخدمة قضايا المرأة، فلا تزال هناك الكثير من المعوقات التي تتمثل في غياب سياسة إعلامية عربية واضحة وموحدة مناهضة للإعلام التجاري العربي والإعلام العالمي، بحيث تعكس صوراً إيجابية عن المرأة العربية مغايرة للصورة الموجودة حالياً، وتُبرز إسهاماتها الحقيقية ودورها الحقيقي في المجتمع (المعاينة، 2010، ص305).

"وأظهرت نتائج التحليل الخاص بالمرصد الإعلامي للمرأة، والتابع للمجلس القومي للمرأة، أن أكثر قضايا النساء التي حظيت بالتغطية الإعلامية في برامج القنوات محل الرصد هي القضايا الاجتماعية، وذلك بنسبة 24.9% من القضايا التي تم تناولها في هذه الفترة، تليها قضايا الصحة بنسبة 19.2%، ثم قضايا المشاركة في الحياة العامة بنسبة 10.2%، وجاءت القضايا القانونية، وقضايا العنف ضد المرأة في ترتيب متأخر بنسبة 2.8%" (عبد السلام، 2006، ص15).

## صورة المرأة في الإعلام

إن صورة المرأة هي جزء من صورة المجتمع الذي تعيش فيه، سواء كانت صورتها بالوسائل الإعلامية، أو بالمناهج التعليمية أو ما شابه. كما أن الصورة السائدة للمرأة في الإعلام تكاد تتشابه من بلد إلى آخر في أرجاء العالم، مع الاختلاف في الحثيات المتداولة.

فصورة المرأة التي تعرضها وسائل الإعلام، وخصوصاً البرامج التلفزيونية، لا تعبر عن الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة في الواقع الاجتماعي، بل تتجاهل هذه الوسائل أدواراً كثيرة بدأت تشغلها المرأة في المجتمع وبجدارة. ومع أن مجالات ونشاطات المرأة حديثاً تعددت، حيث شغلت مناصب سياسية، ووظائف مختلفة، حكومية وخاصة، إلا أن هناك تشويهاً واضحاً لصورتها في بعدها: الإنساني والاجتماعي في هذه البرامج التي تعرض عبر وسائل الإعلام، إضافة إلى أنها لا تعكس مكانتها ووضعها الحقيقيين في المجتمع (خصيب، 2008، ص16).

فقلما تصور وسائل الإعلام العالمية النساء وهن يشاركن في جوانب ذات شأن هام في العمل، أو وهن يشغلن وظائف ذات مستقبل في الدولة، وقلما يكون الصحفيون الذين يعالجون القضايا الجدية والأحداث السياسية من النساء. وقليل من النساء يشغلن مناصب قيادية في الدولة، أو يرأسن هيئات التحرير في الصحف، على سبيل المثال. وتصور النساء عادة على أن نشاطهن يقتصر على الأعمال المنزلية وتربية الأولاد، أو العمل كمرضات، أو كسكرتيرات مساعدات، لا أكثر، أو في وظائف مشابهة تحت إمرة الرجال (خضور، 1997، ص42).

وحسب ما جاء بدراسة كومري ومكلان (2013)، بعنوان: "الركض حول بقعة ضوء لمعرفة مدى المساواة بين الجنسين بوسائل الإعلام في نيوزيلندا" أن هناك أعداداً متزايدة من النساء في مجال العمل في الإعلام يعملن كمراسلات صحفيات. لكن مع هذا، لم يكن هناك إحراز تقدم واضح في عدد مواضع الأخبار والقضايا التي تخص النساء (Comrie et al, p.4, 2015).

ونرى في الغالب بعض الوسائل الإعلامية بمختلف أنواعها، إما أنها تعمل على تكريس الصورة السلبية والدونية للمرأة استناداً إلى بعض المعايير النمطية المأخوذة من تقاليد الشعوب وعاداتها التقليدية، وإما تلجأ، باسم الحداثة والتحضر والتمدن، إلى استغلال المرأة في اللهو والترفيه،



واستخدام جسدها كسلعة رخيصة للترويج في الدعاية الإعلامية الهابطة، أو أنها تحاول العمل على زرع صورة إيجابية للمرأة، وتظهرها بصورة الإنسانة القوية التي تطالب بحقوقها وتدافع عنها لدرجة التسلط أو الجبروتية. ويدل تضارب كل تلك الصور في وسائل الإعلام على عدم وجود استراتيجية عامة لوسائل الإعلام، أو آلية عمل واضحة المعالم تنتهجها في كيفية عرضها لصورة المرأة وقضاياها في فضاءها الإعلامي، أو استخدامها لخطة مدروسة لتغيير الصورة السلبية النمطية الراسخة اجتماعياً والتي يتم تداولها وتأكيداها عن طريق الإعلام، مما يؤدي إلى إعاقة نشاط المرأة، والحد من كينونتها الاجتماعية بالنسبة لذاتها أولاً، ثم لبيئتها الاجتماعية المحيطة بها، حيث يقع على عاتق وسائل الإعلام مسؤولية اجتماعية مزدوجة الهدف. فمن جهة، يقع على عاتق الإعلام توعية المرأة ذاتها بحقوقها وواجباتها، وتوعية أفراد المجتمع بأهمية المرأة وقدراتها وضرورة حصولها على حقوقها، كما أمر الله عز وجل، وذلك للمساهمة في تغيير اتجاهات الأفراد، على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وبيئاتهم الثقافية، ومفاهيمهم حول المنظومة الحقوقية الجندرية، وحول أهمية المرأة وأدوارها المجتمعية، ومن ثم المساهمة في إعطاء المرأة حيزاً من المشاركة المجتمعية لإثبات ذاتها في أدوارها الإنتاجية والإنجابية، وبالتالي استثمار طاقاتها والتي تشكل نصف طاقة المجتمع، مما يؤدي إلى التنمية المجتمعية الشاملة في تكامل جوانبها المختلفة.

وعلى الرغم من التحسن الطفيف جداً الذي جرى على تغطية قضايا المرأة في الفضائيات العربية في الآونة الأخيرة، إلا أن الصورة التقليدية والنمطية للمرأة في الثقافة العربية فرضت نموذجها على التغطيات الإعلامية الفضائية والمحلية، وعلى البرامج التي تقدم فيها، باستثناء عدد محدود جداً من البرامج التي تتعرض للمرأة من جوانب مناقشة قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي ما يناقش ضمن مفهوم برامج الأسرة، وبرامج الطفل، والعلاقات الزوجية، وليس ضمن مفهوم برامج المجتمع. كما أن معظم الصور التي تقدمها فضائيات الإعلام العربي للمرأة تفتقر إلى معاملة الواقع الحي والحقيقي للمرأة الذي تواجهه يومياً في المجتمع، فمعظم هذه الصور تقدم المرأة بلا طموحات وبلا وجهة نظر في القضايا العامة (حبيب، 2011، ص138).

إن صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني لا تنفصل عن صورتها في الإعلام العربي ككل، لأن "الإعلام النسائي في الدول العربية (في معظمه) لا يُظهر صورة الزوجة الشريكة للرجل، وإنما صورة الزوجة الخاضعة للرجل، فإنه يكرس المفهوم الخضوعي للزوجية، ولا يقدم الإعلام النسائي في الدول العربية (في غالبيته الساحقة) صورة المرأة المكافئة للرجل والمساوية له، وإنما صورة الزوجة التابعة للرجل. ويقدم الاعلام النسائي في الدول العربية (في معظمه) الزوجية كمفهوم عقدي، (وغالباً ليس كعقد نكاح) يهيمن فيه الطرف الأقوى (الرجل)، الذي بادر، ودفع، وامتلك، وبالتالي هو الطرف الأقوى في المعادلة وفي العقد" (خضور، 1997، ص51).

فندرى بأن المرأة تتحصر في زاوية الخضوع والإذعان لزوجها وأولادها، ونراها تبرز بصورة الأم المربية المضحية التي تبالغ في التركيز على الوظائف المادية والملموسة داخل الأسرة، كالطعام والشراب واللباس، وتبالغ بنظافة البيت والعناية بالأولاد والاهتمام بهم على حساب صحتها واهتماماتها الخاصة، وعلى حساب حقوقها ومشاركتها الأسرية في عملية اتخاذ القرار. وصورتها الإعلام كذلك، كما نراها، بأنها المرأة العاطفية الغارقة بالهموم، وفي أدوار الأمومة والأدوار الزوجية، تاركة وراءها قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بما فيها القضايا الخاصة والمتعلقة بحقوقها، والتي هي على عدم اطلاع او دراية بها.

ومن خلال نظرة أولية نجد أن صورة المرأة في الإعلام لا تزال قاصرة، وتعالج بطرق سطحية، وهذا يتطلب رفع درجة الوعي لدى الصحفيين. ففي الإعلانات مثلاً تكون المرأة فيها غالباً الشكل ويقدم بطرق سطحية، حيث يقدم الإعلان المرأة شكلاً بعيداً عن الصورة التي تطمح إليها بحيث تكون أكثر إنسانية. ولكن تلك الصورة الإنسانية لن تتحقق إلا عبر معالجة جديدة لقضايا المرأة، وذلك من خلال جملة من النظم والقوانين، وأيضاً باتخاذ مواقف من القانون العاجز الذي يحمل للمرأة التمييز عن الرجل، باعتبارها أقل منه في الحقوق، ومعالجة قضاياها التي تكرسها الأعراف والتقاليد والفهم الموروث عن دورها وما تمثله للذكور" (حبيب، 2011، ص134).

وما زالت الصورة التي يقدمها الإعلام المرئي عن المرأة غير واضحة المعالم، ولا متوازنة، ولا تعكس متغيرات المجتمع المختلفة بتتبع نماذج. فالإعلام يقدم في بعض الأحيان صوراً مهينة عن المرأة، ويعرضها باعتبارها جسداً انثوياً خالصاً لا وظيفة له إلا الإغراء والإثارة لجذب انتباه المشاهد. وفي نفس الوقت نرى الوسيلة الإعلامية ذاتها تتناول برامج إعلامية متنوعة ومختلفة تهتم بالمرأة وبقضاياها، وتحاول رفع شأنها في المجتمع، والمطالبة بنصرتها، وإعطائها حقوقها كاملة من باب احترام نصوص المواثيق الدولية التي أكدت على احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الجنسين. وفي هذا تناقض كبير يدفعنا للتساؤل عن مدى وعي بعض الوسائل الإعلامية بما تبثه وتنقله للمشاهدين في مثل هذه القضايا التي تخص المرأة (خصيب، 2008، ص14).

وهذا الاختلاف في تناول صورة المرأة في الوسائل الإعلامية لم يمنع من تشكيل ملامح وسمات عامة لصورتها في الإعلامين: المرئي والمسموع في العالم العربي. فمن السمات الواضحة والغالبة على صورة المرأة، أن جميع وسائل الإعلام تركز على المرأة في الفئات الاجتماعية الميسورة، وليست الفقيرة، أو المرأة في المدن، وليس الأرياف، وتركز على المرأة في بعض المهن، كالطبيبة، أو الممرضة، أو حتى البائعة في المحال التجارية، وذلك دون التطرق لبعض الشرائح النسائية المشاركة بفاعلية في مناقشة قضايا مجتمعها، أو حتى المرأة التي تعمل في مجالات متدنية، أو التي تقطن الأحياء الشعبية المهمشة داخل المدن الكبرى، ومناقشة همومها وقضاياها الخاصة واحتياجاتها. وهذا يهمل أكثر فئات النساء احتياجاً لمناقشة قضاياهن الحياتية المتعددة والمتنوعة (خضور، 2006، ص 42).

وعلى الرغم من تطور وسائل الإعلام في مختلف الدول، وما شهده العالم من تطور حضاري وتكنولوجي، إلا أن بعض الأبحاث التي تصدت لمواضيع المرأة والإعلام بشكل عام، والإعلام الفلسطيني بشكل خاص، بينت أن هناك ضعفاً في مواكبة الإعلام لمسيرة تطور المرأة الفلسطينية وأوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية الراهنة، والذي يتمثل في انخفاض مستوى البرامج عن الحد الذي تصبو إليه المرأة في مجالات حياتها المختلفة، واستمرار ظهور المرأة الفلسطينية بالصورة التقليدية النمطية، والتي تغلب على تلك البرامج

المعروضة في وسائل الإعلام الفلسطيني، حيث تتطرق تلك البرامج لعموم قضايا المرأة ومكانتها وأدوارها الاجتماعية التقليدية النمطية، الأمر الذي يتطلب النظر إلى تلك البرامج، وإعادة صياغة آلية عرضها ومحتوى مضمونها لتكون أكثر تأثيراً في تغيير نظرة المجتمع للمرأة، ومن ثم مسانبتها في تحقيق تمكينها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، وأداء أدوارها الفعلية في مجتمعنا الفلسطيني في ظل احتياجه لكافة أطرافه من النساء والرجال كطاقات بشرية أساسية في عملية التنمية الشاملة التي يسعى جاهداً لتحقيقها.

## الفصل الرابع

### الوعي بقضايا المرأة

أولاً: وعي المجتمع بقضايا المرأة:

أ - دور التنشئة لاجتماعية في التوعية بقضايا المرأة

ب- دور المدرسة في التوعية بقضايا المرأة

ج- دور الإعلام في التوعية بقضايا المرأة

ثانياً: وعي الإعلاميين بقضايا المرأة

## الفصل الرابع

### الوعي بقضايا المرأة

إن موضوع الوعي بقضايا المرأة موضوع منشعب ومتعدد الجوانب، لكن تم التطرق هنا لأهم المداخل التي لها تأثير في إيجاد الوعي المجتمعي بقضايا المرأة، سواء وعي الإعلاميين بتلك القضايا، أو وعي الناس والمجتمع ككل، ومن ضمنها دور الأسرة، والتنشئة الاجتماعية، ودور المدرسة، وكذلك دور الإعلام في هذا المجال.

وترتبط قضايا المرأة ارتباطاً وثيقاً بالإعلام، كونه المنبر الوحيد الذي يمكن من خلال وسائله التعبير عن تلك القضايا، وإبرازها، والدفاع عنها، ونشر الوعي بها، لضمان تحقيق ما تصبو إليه المرأة من العدالة الاجتماعية.

أما بالنسبة لعلاقة الإعلام بالمرأة واهتمامه بها وبقضاياها قديماً، فنرى أن هذه القضايا شغلت حيزاً من اهتمام الإعلام، حتى ولو كان قليلاً، لكنه كشف أن هناك علاقة وثيقة جداً، تاريخياً، بين المرأة والإعلام. فعصر النهضة في البلاد العربية اقترن، منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بظهور كتابات صحفية كثيرة تطالب بالاهتمام بشؤون الفتيات أكاديمياً، وتنادي بضرورة تعليم البنات في كل أرجاء المشرق والمغرب، تحديداً في الشام ومصر وتونس. وقد برزت قضايا المرأة في الإعلام قديماً، حيث بدأ الاهتمام بقضايا المرأة في الصحافة منذ البواكير الأولى لظهور الصحافة في الوطن العربي (عبد السلام، 2006، ص103).

وترى الباحثة أنه ليس كافياً أن يكون هناك طرح لقضايا المرأة في الإعلام بهامشية ودون وعي وإدراك واقتناع من قبل القائمين على وسائل الإعلام، بل يجب أن تطرح تلك القضايا بوعي كامل من قبل المختصين والإعلاميين المهتمين بطرحها في وسائل الإعلام المختلفة. ومن أهم المؤسسات التي تعمل على خلق الوعي المجتمعي لدى الإنسان في كل شؤون الحياة، وخاصة في قضايا المرأة، هي الأسرة، ومؤسسات التعليم بشكل عام، كالمدرسة والجامعة، وكذلك مؤسسات ووسائل الإعلام على اختلافها وتنوعها، مسموعة ومقروءة ومرئية وإلكترونية.

## أولاً: وعي المجتمع بقضايا المرأة

بدأت قضايا المرأة تحتل مكاناً بارزاً في الآونة الأخيرة في مختلف المحافل السياسية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والحقوقية، وأصبحت جل اهتمام المنظرين والمنقذين العالميين. كما أصبحت المرأة وقضاياها في البلدان النامية والنهوض بأوضاعها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً محط أنظار، ومجال اهتمام الدول المتقدمة، من خلال ما تقدمه من منح وتمويل للمشاريع التي تعمل على ذلك في تلك البلدان. ومع هذا الوعي والاهتمام بقضايا المرأة عالمياً، أصبحت تلك القضايا تحتل مكانة متقدمة في الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول، ذلك أن السياسات التنموية تؤكد على ضرورة الاهتمام بالمرأة وقضاياها، كونها طرفاً مهماً في معادلة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة، وأن أي تهميش سوف يؤدي إلى عرقلة سير العملية التنموية. وتعد اتفاقية سيداو (وهي اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، بالإضافة إلى مؤتمر بكين، من أهم المعاهدات والالتزامات الدولية في مجال تحقيق تمكين المرأة. "وقد وصفت الاتفاقية بكونها آلية دولية محددة تستوجب احترام الحقوق الإنسانية للنساء ومراقبتها. أما منهاج عمل بكين فقد تبنى خطة العمل التي تدعو إلى إجراءات عالمية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. كما أن الأهداف الإنمائية للألفية التي أُتفقَ عليها في عام 2000 تتضمن الالتزام بتحقيق المساواة النوعية، وتمكين المرأة بحلول عام 2015، وتشمل مؤشرات وأهدافاً ملموسة، تتعلق بتعليم الفتيات، ووفيات الأمهات، ومشاركة المرأة في الاقتصاد وصنع القرار" (المعاينة، 2010، ص17).

وتعد وسائل الإعلام مصدراً رئيسياً للمعلومات والأخبار، ويلجأ إليها الجمهور في استقاء معلوماته حول كافة القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بسبب دورها وفعاليتها الاجتماعية وانتشارها الواسع وتأثيرها على الرأي العام. فهي بقدرتها على الحراك السريع، ومخاطبة القسم الأكبر من التكوين المجتمعي، تمتلك إمكانية التأثير الذي لا يأخذ صورة مباشرة، وإنما يقوم بتشكيل الوعي الاجتماعي بصورة غير مباشرة. كما يمثل الإعلام عنصراً مؤثراً في حياة المجتمعات بإعتباره الناشر الأساسي للفكر والثقافة (حلس، 2010، ص2).

إن مسؤولية التعريف بقضايا المرأة واحتياجاتها، وحل مشكلاتها، وإبراز نجاحاتها، والإشارة إلى تميزها، هي مسؤولية يجب أن تضطلع بها المرأة بالدرجة الأولى قبل الرجل، لأن إيمان المرأة بذاتها وبحقوقها هو ما يحقق لها النصر فيما تؤمن به للحصول على مطالبها. ثم أن مساهمتها، ربما كإعلامية أو كناشطة، في نشر الوعي حول قضاياها ومناصرتها، والدعوة إلى جعلها عنصراً فاعلاً وكائناً مستقلاً بحد ذاته في الرأي والفعل والسيرورة، تأتي في سياق الإيمان بأهمية تقاسم المعرفة وتبادل أفضل التجارب بينها وبين الآخرين من الرجال لتحقيق مفهوم الشراكة الذي يؤدي إلى العدالة الاجتماعية، وحرصها على أن تكون هي المبادرة الأولى لتوصيل صوتها للعالم عبر منبر الحقيقة، والتربع على قمة مكانتها التي ضمنتها لها صفة المواطنة التي تساوي بينها وبين الرجل، باعتبارها إنساناً بالدرجة الأولى (حبيب، 2011، ص136).

ولا تغفل الدور الرئيسي والأساسي للإعلام في العمل على تعبئة كافة فئات المجتمع، رجالاً ونساءً، والنهوض بالمجتمع وتوعيته بهدف تغيير الثقافة الاجتماعية السلبية السائدة حول دور المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وضمن السياق المجتمعي يحظى تعزيز وعي المجتمع بقضايا المرأة، ووعي المرأة نفسها بقضاياها، بالدور الكبير والهام في النهوض بالمرأة، ونيلها حرياتها التي تسعى لها، وحصولها على حقوقها في كافة المجالات، والنهوض بوضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ككل، وتحقيقها انتصاراً كبيراً في محاربتها كافة الأنماط والقيم المجتمعية التقليدية النمطية المعيقة لها في مسيرتها الحقوقية للحصول على العدالة الاجتماعية. ولا يكفي في هذا الإطار سن قوانين للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، دون نشر الوعي بين النساء خاصة، والمجتمع عامة، بحقوق الفرد بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص. ومن الأهمية بمكان إعادة النظر في أطر التفكير والسلوك على مختلف المستويات، وطرح استراتيجيات تشمل مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، الخاص منها والعام كافة على حد سواء في أي مجتمع كان، بحيث تتضمن إجراءات وأهدافاً شاملة تعالج المعوقات والصعوبات التي تعيق تمكين المرأة الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وتقف عثرةً في طريق تقدمها ونيلها لحقوقها الكاملة في ظل العدالة الاجتماعية، بما تضمنه من



مساواة في الحقوق والواجبات، مراعية ظروفهما كليهما، وقدراتهما البيولوجية والفيزيولوجية في ذلك. وكذلك لا بد من توفير الخدمات المساندة لتلك العملية ضمن آليات عمل فعلية تخدم النسق الاجتماعي ككل. ولا بد من تكامل أدوار تلك المؤسسات الاجتماعية من أجل تحقيق هذا الهدف، والرقي بمستوى الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي، حيث يجهل بعض أفراد المجتمع بشكل عام، وبعض من مجتمع المراسلين الصحفيين، عينة الدراسة، العديد من محاور قضايا المرأة، كالتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والكويتا وغيرها. وتحقيق ذلك الهدف يتم أيضاً بتكامل أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية مع الإطار الثقافي المجتمعي الموجود بمجتمع ما، بما فيه من عادات وتقاليد وقيم ومعارف لإعادة إنتاجها.

إن الإطار الثقافي في أي مجتمع كان ليست له قدرة ذاتية على تصحيح نفسه، بل هو يعيد إنتاج ذاته من خلال مؤسساته المجتمعية الموجودة. لذا لا بد من أن تتكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية في أن ترسل للمجتمع رسائل اتصالية وفكرية وتنقيفية متسقة، من أجل توعية المجتمع بحقوق المرأة. وهناك مسؤولية أكبر تتحملها مؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والمدارس ودور العبادة، وأجهزة الإعلام في هذا السياق (المعاينة، 2010، ص101).

ومن المؤسسات الهامة التي لها الدور الرئيسي في بناء هيكلية المجتمع، كمنسق متكامل، ولها أيضاً دور كبير في التوعية بقضايا المرأة، كما أشرنا، الأسرة، والجامعات، والمدارس، ووسائل الإعلام، حيث تُعدّ الأسرة النواة الأولى لتشكيل مجموع المعارف والقيم والمعتقدات لدى الجيل الناشئ عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية، ولها دور كبير في عملية إكساب الفرد أسس التعامل مع القضايا الحياتية، بما فيها قضايا النوع الاجتماعي. كما أن للتعليم دوراً كبيراً في التوعية بقضايا المرأة من خلال عدة طرق، أهمها: إدخال قضايا النوع الاجتماعي إلى المناهج التعليمية، وطرحها بالطرق السليمة التي تضمن وصول المعلومة بالشكل الصحيح. كما أن للإعلام أهمية كبيرة في التوعية بقضايا المرأة من خلال تقديم صورة إيجابية عنها في القضايا المطروحة إعلامياً، وتجنب إظهارها بالصورة التقليدية النمطية، حيث أن لها أدواراً تكاملية مرتبطة بدورها الإيجابي والإنتاجي. كما لا نغفل دور الدولة بكافة مؤسساتها التنقيفية والتنظيمية

والتشريعية ككل في رفع التمييز والظلم الواقع على المرأة، ورفع مستوى وعي ومعرفة وثقافة الأفراد بقضايا النوع الاجتماعي.

فالجميع مطالب بالمشاركة في خلق ثقافة أكثر إيجابية ورقياً، وأكثر احتراماً للمرأة، واعترافاً بمكانتها الاجتماعية ودورها في بناء المجتمع.

وفيما يلي عرض لدور أهم المؤسسات المجتمعية تأثيراً في عملية التوعية المعرفية بقضايا النوع الاجتماعي، ألا وهي التنشئة الأسرية، والمدرسة، والإعلام. وقد تم اختيار هذه المؤسسات الثلاث نظراً لأهميتها القسوى في المجتمع، وكونها الثلاثية التي تؤثر أكثر من أي شيء آخر في غرس القيم الاجتماعية لدى الفرد.

### دور الأسرة في التوعية بقضايا المرأة

التنشئة الاجتماعية تعني إكساب الفرد مجموع القيم والمعارف والمهارات والعادات والتقاليد، ورسم هويته الثقافية والوطنية. فالأسرة تعد أقدم مؤسسة اجتماعية عرفها الإنسان، وفيها وجد الإنسان وتربى، وأشبعت فيها احتياجاته البيولوجية والأولية من غذاء ومسكن وأمن وعاطفة. وهي النواة الأولى والرئيسية التي يقوم عليها المجتمع. وتعد الأسرة من أهم أجهزة التنشئة التقليدية، ومصدر من مصادر قيم المجتمع وأعرافه وتقاليد.

ومن العلماء من يرى أن الطفل يولد ولديه إمكانيات سلوكية متعددة، ويستطيع أن يسلك طرقاً متعددة، ثم يقوم مجتمع الكبار، بأفراده ومؤسساته، بتنمية إمكانياته وتدعيمها بشكل يتفق مع ثقافته، حيث أن سلوك الإنسان عبارة عن محصلة للتفاعل بين رافدين أساسيين، وهما: الخصائص البيولوجية للفرد، والبيئة الاجتماعية. بمعنى أن الفرد لا يستطيع أن يحيى حياة اجتماعية سليمة بالاعتماد على خصائصه البيولوجية وإمكاناته فقط، بل لا بد أن يتعلم طرقاً وأساليب للحياة والمشاركة في بيئته الاجتماعية، والتي تتم من خلالها التنشئة الاجتماعية السليمة (تركي، 2004، ص40).

وبما أن الفرد يتلقى أول معارفه ومهاراته وأنماط سلوكه وقيمه من أسرته، ومنها يستمد أفكاره واتجاهاته وميوله كما ذكرنا سابقاً، لذلك فهي حجر الأساس في حياته، وهي المحرك الرئيس لاتجاهاته السلوكية فيما بعد. فإما أن يكون مناصراً لقضية معينة أو مخالفاً لها. فمسألة كحقوق المرأة، نجد أن الأسرة هي التي تقوم برسم صورة ذهنية عنها وعن مكانتها وقدراتها في عقله. وهذا ما ينهله من أسرته منذ الصغر. فلا بد من أن يتلقى الفرد قيماً ومعلومات ومعارف صحيحة، وأن يتم توجيه الأفراد وتربيتهم على الخلق الرفيع والنهج القويم والبناء السليم، وتوجيه الأفراد نحو المشاركة الإيجابية في القضايا المجتمعية، ولا سيما القضايا التي تخص المرأة وإبداء رأيهم فيها. فعلى ضوء ما يملكه الوالدان من معارف حول قضايا معينة، وما يقومان بزرعها في عقول أبنائهما، تتشكل الصورة لدى الطفل، إما بطريقة مباشرة، من خلال النقاشات التي تتشكل بها معارف الأفراد ومعلوماتهم، أو عن طريق المحاكاة وتقليد السلوك لتنميط صورة المرأة وحصر أدوارها بالأسرة وتحديدها، وحرمانها من الميراث ومن الدراسة وغير ذلك من السلوكيات التقليدية السائدة في مجتمعاتنا.

"إذاً يتلقى الطفل دروسه الأولى في الحياة من الأسرة، وعلى رأسها الأم، وبعد ذلك تأتي المدرسة، ووسائل الإعلام، والأقران، وثقافة الشارع. وقد واجهت المؤسسة التربوية دوماً التحديات، فكان لزاماً عليها الرد عليها بمضاعفة جهودها للعمل على تطوير شخصية الطفل بما يتوافق مع التغيرات التي تحدث عليها نتيجة المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع" (العسالي، 2004، ص1).

ومن دور التنشئة الاجتماعية أيضاً المساهمة في تطوير الثقافة التربوية، والتي هي مهمة في رفع البناء الفكري الثقافي للإنسان ليصبح قادراً على فهم ما يدور حوله من القضايا المطروحة واستيعابها، وخصوصاً قضايا المرأة. فمن مهام الأسرة أن تقدم تنشئة اجتماعية صحيحة بما تحتويه من تنمية ثقافية تربوية تنبض بالقيم والعادات والتقاليد الأصيلة والأخلاق السمحة، تزرعها في روح أفرادها وعقولهم، عن طريق المحاكاة، وتوفير ما يلزمهم. ويقع على عاتق الأسرة إحساسها بفردتها المراد تربيته وغرس القيم الثقافية والفكرية الصحيحة في قائمة مكوناته

التربوية والمعلوماتية العقلية والسلوكية، نحو تحقيق مسيرة التنمية الذاتية الكاملة للأفراد وتحقيق هدفها، وهو الرقي بمستوى الإنسان.

كما أن الأسرة تساعد الفرد على الاندماج في الوسط الاجتماعي والثقافي والتربوي للمجتمع الذي يعيش فيه ويتعامل معه، من خلال ما تقدمه له من مجموع المفاهيم والقيم والمهارات الحياتية والأنماط السلوكية التي ينتهجها المجتمع، بما تحتويه من معارف ثقافية بتصور مسبق من الأهل عن موضوع معين، وتوجيه الأفراد وإرشادهم إلى التصور ذاته عن مختلف القضايا. وتأتي قضايا المرأة من تلك المحاور التي يحاول الأهل تمرير بعض المعتقدات الخاصة بهم في مختلف المجالات، وتوجيه الأفراد نحوها، والتي يمكن أن يتم من خلالها إثارة وعيهم بقضايا المرأة المختلفة، كالميراث والزواج والعمل وغيره.

وكما أشارت الدراسات، ومن ضمنها دراسة البدوي (2008)، بأن للأسرة دوراً ريادياً في التأسيس لنظرة جديدة للعلاقة بين الجنسين. فمن الأسرة تترسخ القيم والمعايير في شخصيات الأبناء من خلال المعاملة الوالدية داخلها، بدءاً باتجاهات الوالدين نحو إنجاب الذكور والإناث، ومروراً بتحقيق المساواة بينهم في التربية، وانتهاء بتوزيع موارد وممتلكات الأسرة بينهم. كما أن هناك معايير واضحة تحدد موقف أفراد الأسرة تجاه الجنس الآخر، أي النساء، منذ الأساس. فتربية البنت في الأسرة يجب أن تنصب على إنسانيتها لا على أنوثتها. فمهمة الأسرة أولاً، وقبل كل شيء، هي إعداد أفراد إنسانيين، وليس ذكوراً أو إناثاً. فالطفل، أياً كان جنسه، عندما يتعود أن يكون عضواً مشاركاً في أسرته، يرفض أن يكون متفرجاً عند خروجه إلى معترك الحياة (بدوي، 2008، ص 73).

فالعديد من النظريات الاجتماعية والدراسات ذات الصلة بمواضيع التربية، تؤكد أن تكوّن شخصية الطفل ونمو قدراته وتطوره، تبدأ في السنين الأولى من حياته. وأن أول خمس سنوات من حياته هي مهمة جداً في تكوين الخصائص الأساسية لشخصيته، وفي تحديد هويته الاجتماعية، كما أنها مهمة في تشكيل آراء الأبناء واتجاهاتهم، وإكسابهم معايير وقيماً أساسية عادة ما تصاحبهم طوال حياتهم، خاصة في الأمور المتعلقة بالمرأة وقضاياها.

وللأسرة دور مهم أيضا في تغيير اتجاهات وسلوك المجتمع نحو المرأة، التي تشكل نصف المجتمع، والتي تتجرب وتنشئ النصف الآخر، وهي أهم عنصر من عناصر عملية التنشئة الاجتماعية. فهي، أي المرأة، قادرة على أن تسهم مساهمة فعّالة في بناء المجتمع وتقدمه إذا ما أزيل الظلم عنها والتمييز الواقع عليها لمجرد أنها امرأة. وإذا أردنا تنشئة سليمة وصحيحة للطفل، فلا بد أن يمتلك القائمون على مؤسسات التنشئة الاجتماعية معارف ومهارات وخبرات وتجارب راسخة ومؤثرة في الآخرين، سواء من النشء أو من الفئات العمرية الكبيرة (الصقور، 2012، ص102).

"ونحن نرى بأن الأسرة، بما تقدمه من تنشئة اجتماعية تربوية معرفية ثقافية صحيحة لأفرادها، مهمة في تنمية قدراتهم المعرفية والفكرية، والرقي بمستوى أفكارهم ونظرتهم للأمور المستقبلية وما يواجهونه من قضايا، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة وقضاياها المصيرية، حيث أن الأفكار المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين تتوارثها الأجيال، وهذا يحدث ضمناً من خلال أدوار الجنسين التي يقوم بها أفراد الأسرة أنفسهم بما تتضمنه من أطر للتمييز بينهما وتحكم تنشئتهما. فقرارات الأسرة هي التي تحدد الطرق التي يقضي بها الأطفال أوقاتهم، وكمية الموارد المتوفرة لديهم، وما يحصلون عليه من فرص... والأسرة تنقل بانتظام الأدوار الجنسوية من جيل إلى آخر. فهي المكان الوحيد لتحديد الوضع الاجتماعي حسب الجنس، ناقلة المعارف والمهارات والتوقعات الاجتماعية. ويكتسب الأطفال هويتهم الجنسوية التي تضع مجموعة من الأنشطة المقبولة اجتماعياً للرجال والنساء" (بدوي، 2008، ص75).

كما أن دعم الأسرة للمرأة وإبراز مكانتها بتحقيق تحررها الاجتماعي، واستقلالها الاقتصادي، وتمكينها الثقافي والسياسي، ينعكس على أفكار أعضاء الأسرة، وخصوصاً الأطفال، بمن فيهم الطفلة الأنثى، و ينعكس أيضا على طريقة تربيتها، كما يسهم في تغيير نظرة الآخرين لها. ويمكن أن يكون لذلك آثار بعيدة المدى على واقع المبادئ التي تحكم أدوار كلا الجنسين داخل الأسرة.

"ونرى بأن القيم مكون من مكونات ثقافة أي مجتمع، وهي الوجه البارز لها. وأي فكر، مهما كان علمياً أو تقديمياً، لا يستطيع الارتقاء بالأمة ما لم يكن مرتبطاً بمنظومة قيم، تتمتع بإيجابياتها وفعاليتها بشكل يجعلها حافزة وضابطة للسلوك الاجتماعي المنظم والفعال... وهذا لن يكون دون قيامها بمد الأفراد وتزويدهم بالكثير من المعلومات التربوية الجديدة والمعارف المختلفة والحقائق العلمية المتنوعة، وخاصة المناسبة منها للعصر الذي تعيشه. فكل هذه المعلومات ستكسب الأفراد ميولاً جديدة نحو القضايا المطروحة مما يساعد في تشجيع الأفراد نحوها" (المهدي، 2007، ص 41).

وقد عطلت القيم التقليدية البالية الدور المهم والإبداعي للمرأة العربية، وحصرت مجالات حركتها، وحددتها في إطار تقسيم العمل النوعي. فحُرمت نتيجة لذلك من المشاركة في كثير من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية والسياسية، ومنها حق التعليم والعمل، والذي يعتبر بصورة خاصة نشاطاً حصرياً ينفرد به الرجال دون النساء في مجتمعاتنا بأسرها.

ويتقبل المجتمع دائماً معتقداته الموروثة والقيم التي لا جدال فيها ودون إبداء الرأي فيها ومناقشتها. فهذه القيم والعادات لها تأثيرها الكبير على تكوين الرأي العام، لأن أفراد المجتمع في معظم الحالات يستلهمون من هذه القيم والعادات آراءهم حول قضية مطروحة للنقاش. كذلك المجتمع الذي ورث مقولة أن المكان الحقيقي للمرأة هو البيت، سيرفض فكرة خروجها للعمل ومخالطة الرجال والاحتكاك بالعالم الخارجي. وفي هذه الحالات تكون مهمة أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة أكثر صعوبة وجموداً في سبيل تغيير تلك الاتجاهات والموروثات الاجتماعية (تركي، 2004، ص 130) ليس لأنها معتقدات موروثة فقط، ولكن لأنها غير خاضعة للنقاش أيضاً وتداول الآراء.

إذاً نرى بأن أسلوب التنشئة الأسرية يلعب دوراً مهماً وكبيراً في تكريس الصورة النمطية التقليدية للمرأة. فالآباء يتبنون قيم وعادات وتقاليد مجتمعاتهم، مشكّلين بذلك ضغوطاً حضارية يمارسونها على أبنائهم عن طريق تدعيم اتجاهات مقبولة اجتماعياً مع استبعاد أخرى. ونظراً لأننا نعيش في مجتمع أبوي يعطي الأولوية للطفل الذكر على حساب الأنثى، فإن اتجاه أفراد

الأسرة ينتقل إلى معاملة الفتاة على أنها النوع الأضعف والأدنى مكانة والأقل قدرة، وتشيع بذلك فكرة النقص الأنثوي. وتشير الدراسات إلى أن ثقة الفتاة بنفسها وقدرتها تُهدر بعد مرحلة البلوغ، حيث يبدأ الرجال في التفوق في الحياة العملية بفعل الفرص والظروف المتاحة لهم، في حين تحرم المرأة من تلك الفرص ومن التشجيع الكافي على التفوق والتنافس، ويتم التأكيد على دورها الأنثوي والتقليدي، لكي تصبح قادرة على القيام بأدوارها كزوجة وأم وربة منزل فقط، وأما الأعمال والتطلعات العلمية والعملية فتُترك لعالم الرجال (بدوي، 2008، ص 58).

ويتضح مما سبق أن التنشئة الاجتماعية هي عملية مقصودة، بمعنى أنها تجري في مؤسسات اجتماعية بحتة، أوجدها المجتمع والنظام الاجتماعي، بما يحمله من منظومة القيم والعادات والتقاليد المتوارثة، للقيام بهذه العملية المتكاملة في كافة جوانبها التربوية والمعرفية والفكرية والثقافية، بدءاً من الأسرة، ومروراً بالمدرسة، وأماكن الترويح، ودور العبادة، وأماكن العمل، وانتهاء بوسائل الإعلام. ومما سبق تتضح أهمية التنشئة الاجتماعية للفرد ودورها في إكسابه إنسانيته، بحيث يصبح إنساناً اجتماعياً بعد أن كان كائناً بيولوجياً.

### دور المدرسة في التوعية بقضايا المرأة

المدرسة هي إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أوجدها المجتمع للقيام بمهمة نقل القيم والمعارف والعادات والتقاليد من جيل إلى جيل، وإكسابه المعرفة، وأوكل لها مهمة بارزة في عملية التنشئة، وهي بالتالي مكملة لدور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية. ويقع على عاتقها صقل شخصية الفرد، وزرع القيم والأخلاقيات فيه، بالإضافة إلى إمداده بما يلزم من المعلومات والمهارات التربوية الثقافية اللازمة له، بما يخدمه ويحقق مصالحه ومصالح المجتمع. وهي تتولى نيابة عن المجتمع تنشئة الأجيال الجديدة على ما ارتضاه لأبنائه من قيم وعادات ومفاهيم.

ومما لا شك فيه أن التعلم يخلق روح البحث والتقصي لدى الفرد، ويساعده على إيجاد ذاته، وتنمية ملكة النقاش والحوار لديه، ليخرج أفراد المجتمع مواطنين صالحين، لديهم الجد والقدرة والحماس للعمل والإبداع. فالتربية والتعليم وسيلة من وسائل نقل الأفكار والمهارات والمعارف

والتراث والخبرات، وكل هذه مجتمعة تؤثر تأثيراً واضحاً في تكوين الاتجاهات والآراء للأفراد حول القضايا التي يواجهونها في حياتهم.

وتعتبر المقررات والمناهج الدراسية مرآة تعكس هذه المعارف والقيم والمهارات والمفاهيم الفكرية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية والحياتية، التي ينوي المجتمع نقلها للأجيال الناشئة القادمة.

ويؤدي التعليم إلى تحسين قدرة الفرد على اكتساب المهارات الحياتية والمعلومات واستخدامها، ويعمق فهمه لنفسه وتفاعله مع البيئة من حوله والعالم الخارجي المحيط به، ويثرى عقله بتوسيع مداركه وخبراته وتميمتها، ويعزز من فاعليته وقدرته على سد احتياجاته هو وأسرته وإشباعها، بزيادة إنتاجيته وقدرته على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة، كما يزيد من ثقته بنفسه ويعززها ويزيد من إيمانه بقدراته بالصورة التي تتعكس على شخصيته بشكل كامل (المهدي، 2007، ص9).

"وكانت المدرسة دوماً في المجتمعات التقليدية تمثل إحدى نظمها الاجتماعية التي استخدمت المنهج لإحداث التغيير. فقد كان لزاماً على المنهج أن يعكس الواقع، ويبرز ما فيه من سلبيات، وينمي شخصية المتعلم للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. إلا أننا نرى المدرسة تقوم بدور المرأة التي تعكس ما في المجتمع من صور ومفاهيم وأدوار كما هي، دون العمل على إيجاد الحلول، أو إبراز العلل، فيظل معها المجتمع سلطوياً يعكس الترتيب العمودي السلطوي، حيث يكون المعلم متسلطاً على المتعلم، والرجل متسلطاً على المرأة، والأب على الإبن، وهكذا. فالمدرسة ليست هنا خارج حلبة الصراع بين التقليدية بما تحويه من سلطوية، والحدثة وما تحويه من تقليدية" (العسالي، 2004، ص1).

وتقوم الاتجاهات السائدة في التعليم بالتأثير على مستقبل الرأي العام داخل الدولة، لأن الفرد لا يستطيع في المرحلة الأولى أن يستخدم عقله للتمييز بين الحق والباطل، والخطأ والصواب، فيكبر الفرد ومعه أنماط من السلوك والأفكار التي يؤمن بها، والتي بلغت في نفسه مبلغ العقيدة.



فالشعوب المتحضرة ترسخ القيم الدينية والأخلاقية السامية في عقول الشباب، وتعمل على محاربة النعرات الطائفية المتخلفة والتعصب الأعمى (تركي، 2004، ص130).

"وظلت المؤسسة التربوية، وعلى نقيض ما كان منتظراً منها، متمسكة بتوجهاتها التقليدية ووفية لجذورها العثمانية. فقد ظل النظام التربوي متسماً في القرن التاسع عشر، مما جعله عاجزاً من التأثير على أطفال القرن الحادي والعشرين. فلا زالت مثلاً أركان النظام التربوي كما هي محددة بالمنهاج المحدد، والكتاب المقرر، والمعلم، والصف، والامتحان، مع أن عالم الطفل أصبح أوسع من ذلك بكثير. فقد تجاوزت معارفه الكتاب المقرر، وتعدى مثله الأعلى ومصدره للمعرفة المعلم فقط" (العسالي، 2004، ص1).

ويضاف إلى ذلك أن المعلمين والمعلمات يشكلون المكوّن الرئيس، والقاعدة الأساسية لقيم الطبقة الوسطى، وينغمسون في اتجاهات الفصل بين الجنسين بناءً على تلك القيم. وهكذا يكون الذكور والإناث ضحية لطريقة التربية التي ينشأون عليها. فالفتيات يعانين من تدني مكانتهن الشخصية، وتتقبلن هذا الوضع. أما الفتيان فلهيهم الشعور الكامل بأنهم ذكور، ويعاملون بطريقة أفضل لأنهم يستحقونها. وأما التعليم في معظم البلاد العربية فيميل، بطبيعة الحال، إلى ترجيح كفة الذكور على الإناث. كما أن هناك أنواعاً من التعليم نادراً ما ترتادها الإناث، وتكون حكرًا على الذكور فقط، كالتعليم المهني، حيث يرتبط تعليم المرأة العربية إلى حد كبير بطبيعة المهام النمطية التقليدية التي حُددت لها من قبل القيم المجتمعية الأبوية وفقاً لعلاقات النوع الاجتماعي داخل المجتمع (بدوي، 2008، ص63).

ونرى بأن المدرسة، بما تقدمه من معلومات ومعارف لطلبتها من خلال المنهاج الدراسي الذي يستمد تلك المعلومات من التنشئة الاجتماعية، تلتقي مع الموروث من العادات والتقاليد، وتأتي امتداداً لقيم المجتمع ومعاييره بتجسيدها الأمر ذاته في المنهاج، وخاصة فيما يتعلق بصورة المرأة ومكانتها وأدوارها وحقوقها، وكافة المجالات التي تتعلق بقضاياها. كما أن هناك نقصاً في طرح قضايا النوع الاجتماعي ضمن هذه الدروس والمساقات والمناهج المدرسية التي تقدمها، وهذا يؤثر سلباً على مخرجات التعليم.

فلو وجد هناك منهاج دراسي حساس للنوع الاجتماعي مكملاً لما يقدمه معلم المادة، فحينها سيكون للمدرسة دور كبير في توعية هذا الجيل الصغير بقضايا المرأة منذ نشأته الأولى، وإرشاده وتوجيهه اجتماعياً وثقافياً وفكرياً ومعلوماتياً بالشكل الصحيح، وتبنيه الأفكار الصحيحة حول مكانة المرأة وأدوارها وأهميتها في المجتمع، والرقي بمستوى الأحكام الاجتماعية حول شراكة النوع الاجتماعي مستقبلاً، حيث أن هذه الفئة الصغيرة هي كالصفحة البيضاء، تقبل أن نخط عليها بأقلام فلسفتنا وما نحملة من أفكار. فهي غالباً ما تكون أقل حساسية تجاه القيود الاجتماعية، وأكثر مرونة وقابلية للتعميم والتغيير والتوجيه.

وكما جاء في دراسة عساف والفار وأبو عوف (2011) بعنوان "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي المرتبطة بالنوع الاجتماعي وانعكاسها في الكتب المدرسية وبرامج إعداد المعلمين والمعلمات قبل الخدمة وأثناءها"، أن مدارسنا تركت الأمور للمدرسين أنفسهم، وهذا ينتج عنه ترك الأمور لاتجاهات المدرسين ولميولهم وثقافتهم الخاصة لتحديد سلوكهم تجاه النوع الاجتماعي، مما أدى إلى اقتصار صورة المرأة والرجل في السمات والأدوار والمهن والقيم على النماذج التقليدية التي تتسجم وطبيعة محتوى الكتب المدرسية وميول المدرسين أنفسهم وثقافتهم واتجاهاتهم، حيث أن العديد من الموضوعات مأخوذة من الثقافة والاتجاهات والتاريخ والتراث المتحيز أصلاً للرجل. فمن الصعب إحداث توازن أكثر للنوع الاجتماعي إذا بقيت النصوص الحالية دون إضافات أو تعديل، لأن الكثير من الدراسات الاجتماعية أوضحت بأن واقعنا فيه ألوان وأطياف من الأدوار التي تقوم بها المرأة "الإنسان"، والتي لم يركز عليها المنهاج، بل أظهرها وحصرها في أدوار تقليدية. كما أن هناك قصورا واضحا جداً في مجال طرح قضايا النوع الاجتماعي ضمن المساقات والمناهج، وحتى لو تم طرح بعض من تلك القضايا، فإنها تقتصر على تمييط صورة المرأة وحصرها بالمحاور التقليدية التي تصفها بالضعف والتبعية، وإبراز صورة الرجل أكثر عظمة وبمكانة تفوق المرأة شأنًا وقوة وسلطة، وهذا يشكل عائقاً أمام تقدم المرأة. فهناك حاجة لإضافة موضوعات جديدة واستبدال بعض النصوص الحالية. ويقودنا ذلك إلى العمل على الرقي بالمنهاج وتحقيق مطالب التنمية من خلال تحقيق العدالة والمساواة

الاجتماعية المنشودة والتي نطمح لها ضمن الشراكة المطلوبة التي سنتعكس إيجاباً على مستقبل الأجيال القادمة (عساف وآخرون، 2011، ص23).

ومما سبق، نرى بأن المناهج لها تأثير كبير على المتلقين، لأنها تستمد ما تقدمه من عادات المجتمع وتقاليد ومعايير ووضوابطه الاجتماعية، وتأتي مكمله للتنشئة الاجتماعية الأسرية، وهي ثاني أهم رافد لتلقي المعلومات. وإذا ما كانت تلك المعلومات تخدم المتلقي بالشكل الأفضل وتقوده نحو التغيير والتقدم، فهي تكون مكمله لدور الأسرة في بناء الأجيال، والمساهمة في تشكيل آرائهم وشخصياتهم المستقبلية، وتساعدهم على التفاعل الناجح مع محيطهم الاجتماعي، وتساعدهم في مواجهة المواقف الحياتية، وحل المشاكل التي يواجهونها والقدرة على التعامل معها من خلال تأسيس شخصية ضمن المحاور التي تقوده نحو الأفضل.

ونرى بأن مؤسسات التعليم، ولا سيما العالي، تستقطب أعداداً كبيرة من الشباب والشابات الذين تقع على عاتقهم مسؤولية التنشئة والتربية والتوجيه في كافة المواقع التي سيشكلونها بعد تخرجهم. فهم معول من معاول التنمية والتطور والرقي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والقانونية... الخ، إذا ما أحسنا إعدادهم علمياً وفكرياً وسلوكياً. وقد يكونون في نفس الوقت عناصر هدم وتخريب وتخلف وانحراف، إذا لم تحسن هذه المؤسسات إعدادهم وتهيئتهم لقيادة عجلة التنمية والتغيير" (الصقور، 2012، ص136).

إذاً، فإن مؤسسات التنشئة في المجتمع قد تخطئ في عملية التنشئة الاجتماعية، سواء الأسرة، أو المدرسة، بما تقدمه من معلومات وعادات وتقاليد عرفية قديمة، مهمتها ترسيخ الموروث، مهما بلغت درجة صحته، دون النظر فيه والتأكد منه، بما في ذلك مكانة وأدوار المرأة في المجتمع وصورتها وقيمتها الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تدخل المجتمع لإنشاء المؤسسات والمراكز المجتمعية، وخاصة تلك التي تعنى بقضايا المرأة، ولتصحيح الأخطاء، وإعادة التنشئة، مع عدم إبقاء القديم على قدمه من العادات والتقاليد، وإنما تعزيز القيم والعادات والتقاليد التي تؤمن بالتنمية والتطور، ونبذ كل ما يقف في وجه التقدم والتطور، وتحقيق التنمية المجتمعية، بما فيها النهوض بمجال المرأة، وتوضيح مكانتها وأدوارها وقيمتها ومكانتها المجتمعية، وطرح قضاياها،

كالميراث، والعمل، والتعليم، والقتل على خلفية الشرف، بهدف تغيير بعض الأنماط الاجتماعية. ويتم ذلك التغيير بأسلوب حضاري يقوم على إدخال قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية متماشياً بخط متوازٍ مع ما يقدمه المعلم من حوار ومناقشة وتوضيح نابع عن اقتناع، وليس عن التصادم والتناقض مع ظروف المجتمع وأنظمتها. كما أن المعلمين والمعلمات في المدارس والجامعات يجب أن يكونوا على قدر كافٍ من الوعي والمعرفة والثقافة والاطلاع على كافة الأمور الحياتية التي تكسبهم الخبرات في مجال عملهم، وليس على عموميات الأمور فقط.

### دور الإعلام في التوعية بقضايا المرأة

الإعلام يلعب دوراً مهماً في حياة الأفراد بشكل خاص، والمجتمع ككل، كونه يُعد السلطة الرابعة في المجتمع، ويُعد من المؤسسات المجتمعية الهامة بعد الأسرة والمدرسة. فهو من المفترض أن يلعب دوراً مهماً في نبذ السلوكيات التي لا تتسجم مع التقاليد والقيم الاجتماعية والمعايير الصحيحة، ويقوم بغرس قيم وسلوكيات اجتماعية جديدة تتوافق مع درجة الحداثة التي تمر بها المجتمعات، وخاصة العربية.

"ويتكرر الحديث دائماً عن دور وسائل الإعلام في التأثير في حياة الناس، وتتباين الرؤى والمواقف حول دور الإعلاميين في الرفع من درجة الوعي بين شرائح المجتمع المختلفة، ما يمكنها من تأدية دورها في عملية التنمية داخله بالصورة الممكنة والمطلوبة. وكثيراً ما اتُهمت وسائل الإعلام المتعددة والمختلفة بالتقصير، وعدم التوضيح، بل والتعظيم في بعض الأحيان، وأنها كثيراً ما تشد إلى الوراء عند نكوصها عن تقديم كل شيء على حقيقته بما يلغي مسألة الجهل بالأشياء لدى المتلقي" (حبيب، 2011، ص133).

ونرى بأن المؤسسات الإعلامية بمختلف ألوانها (المسموعة والمرئية والمقروءة والإلكترونية) هي من أكثر المؤسسات الاجتماعية التي تحتاج التربية منها إلى دعم واضح يعينها على تحقيق أهدافها. وتسهم التربية جنباً إلى جنب مع الإعلام في بناء وتشكيل أفراد المجتمع، وتزويدهم بما يلزمهم في أمورهم الحياتية المختلفة.

وتعد تلك الأنواع من وسائل الإعلام من أهم آليات معاودة إنتاج النموذج الثقافي للأدوار المتغيرة للجنس حسب الذكورة والأنوثة، حيث تسهم تلك الوسائل على اختلافها في تكريس الأوضاع المتدنية من خلال الالتزام بالصورة التقليدية النمطية السائدة للمرأة، والتي تبدو أمراً ثابتاً غير قابل للتغيير بسبب انتشارها في مختلف أرجاء العالم. ويُحدث الإعلام هذا التأثير السلبي عن طريق صياغة وترسيخ الصورة السائدة عن المرأة التابعة وتثبيتها، سواء في أذهان النساء أنفسهن، اللاتي لا يزلن خاضعات للأيديولوجية الاجتماعية السائدة عن المرأة التابعة، أو في أذهان الأطفال الذين يتربون على تمثّل وتبني هذه الصورة. فتتابع الأجيال المؤمنة بسلامة هذه الصورة وصحتها وإيمانهم بأن تغييرها اختراق لقدسيتها العادات والقيم المتوارثة، سواء أصبحوا رجالاً يعيدون إنتاج أيديولوجيا التفوق الذكوري الذي يبقى على وضعهن المتردي، أو يمارسون عادات لا تخرجهن من منطقة الهامش الاجتماعي ككل (بدوي، 2008، ص 60).

ومع انتشار الصحافة، كونها وسيلة مهمة من وسائل الإعلام، نجد أنها قد حققت إسهاماً كبيراً في إكساب الناس، وبالذات في المجتمعات التقليدية، سلوكيات وعادات وقيم جديدة تقبل عمل المرأة خارج نطاق الأسرة، أي مقابل أجر في سوق العمل، إلى حد أن المتشدد من المحافظين، والذين كانوا يرفضون عمل المرأة وخروجها من المنزل بقصد العمل، قد أصبحوا يسعون إلى تشغيل نساءهم وبناتهم في كافة المجالات الحياتية المختلفة، بما في ذلك إحقاقهن بأكثر المهن صعوبة، كالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة. "يلي ذلك قدرة ما تنتشره الصحافة على إحداث التغيير المطلوب داخل المجتمع الذي تعمل في إطاره. فالخبر الذي يقرأه الأفراد قد يغيّرهم، إذا تم من خلاله تدعيم قدرتهم على إدراك ما يجري حولهم من أحداث، ومن ثم قدرتهم على المشاركة وإبداء الرأي فيها وتوسيع معارفهم حول أسبابها ومسبباتها، وعلاقات الارتباط بينهم وبينها، وبالصورة التي تجعلهم واعين لاتخاذ المواقف الصحيحة تجاهها، وإصدار الأحكام حولها. فبهذا تتحسن قدراتهم على التنبؤ بمجرى حركة الأحداث في ضوء إرهابات الواقع الذي أنبأ عنه الخبر" (المهدي، 2007، ص 45).

وبالإضافة إلى دور الصحافة، فإن للتلفاز دوراً مهماً يسهم في تغيير قيم وسلوكيات الأسر، وبالتالي المجتمع ككل، نحو تعليم المرأة تعليماً عالياً، ونحو عملها خارج نطاق الأسرة، أي في

سوق العمل. فكان للتلفاز دور في تغيير الاتجاهات السلبية إلى اتجاهات وسلوكيات إيجابية بهذا الخصوص، بحيث أصبحت نسبة الإناث في الجامعات، مثلاً، تفوق في العديد من التخصصات نسبة الذكور، كما زادت نسبة مشاركتها في سوق العمل، وإن ما زالت النسبة متدنية مقارنة بنسبة العاملين من الرجال في العديد من الدول وتحتاج إلى رفع، وبالذات في الدول العربية.

وبالإضافة لدور التلفاز، فإن الإذاعة تسهم في الدعوة إلى تبني مفهوم تمكين المرأة، بهدف زيادة قدرتها ووعيها وفهمها لواقعها، من أجل العمل على تغيير هذا الواقع الذي تتعرض فيه للتمييز والعنف وعدم المساواة والاضطهاد الذي قيدها وحصرها في هالة الطاقة السلبية منذ أزمان طويلة، وجعلها غير قادرة على أخذ زمام المبادرة في الاعتماد على الذات. فالإذاعة تعمل، مثلاً، على تغيير العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من حقها في الميراث الشرعي، سواء كان الحرمان بالتحايل عليها من أجل التفريط بحقها والتنازل عنه، أو بتهديدها بالقتل، أو بالمقاطعة إن هي طالبت بهذا الحق أو فكرت في ذلك (الصقور، 2012، ص187).

وبذلك نرى بأن وسائل الإعلام على اختلافها، مسموعة ومقروءة ومرئية، لها أثر بارز في جمهورها المتلقي، وخصوصاً بعد التطور السريع الذي يجتاح المجتمعات وتطور وسائل الإعلام الذي يعود إلى تطور التكنولوجيا، التي هي من أهم العوامل القادرة على إحداث التغيير في المجتمع، بما فيها الصحافة الإلكترونية التي يتم فيها النشر من خلال شبكة الإنترنت. وفي ظل التطور التكنولوجي الاتصالي في المرحلة الإلكترونية، فإن وسائل الاتصال حققت قفزة نوعية في مجالاتها المختلفة، وظهر ذلك من خلال اختراع وسائل اتصال وإعلام جديدة غيرت من وظائف الوسائل التقليدية القديمة التي تطرقنا لها سابقاً، حيث أن الإعلام الإلكتروني يلعب دوراً كبيراً في إحداث التأثير في اتجاهات الشرائح المختلفة في أي مجتمع، وأصبحت ثورة الاتصال التي أحدثتها الإنترنت من أهم الوسائل التي تُستخدم في هذا التأثير، مما أسفر عن ميلاد عشرات المواقع الإلكترونية وتحولها إلى أدوات للتغيير وللتأثير ونقل المعرفة.

وقد أشار أمين أبو وردة (2011) في دراسته بعنوان "أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي" إلى أن التطورات التي حدثت منذ عقد الثمانينات

كانت نتيجة التطورات التكنولوجية التي أحدثتها ثورة المعلومات، وتطوير شبكة الهاتف، وإدخال وسائل، مثل الألياف الصوتية والبصرية، والأقمار الصناعية، لتسريع بث المعلومات ونقلها وتلقيها، حيث حصل انتقال من مرحلة وسائل الإعلام المتعارف عليها، الصحافة والإذاعة والتلفزة، إلى مرحلة تكنولوجيا الإعلام والمعلومة المتطورة، والمتمثلة في الإنترنت، كوسيلة إعلامية جماهيرية جديدة، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي كافة على اختلافها وتنوعها (أبو وردة، 2011، ص18).

ومما سبق نلاحظ بأن مختلف وسائل الإعلام، تقوم بدور فاعل في تكوين وتوجيه الآراء والمواقف والاتجاهات عند الأفراد في المجتمع، إلى جانب ذلك كله المدرسة التي يقضي الطالب فيها مرحلة مهمة من حياته، تكاد تكون أكثر من الوقت الذي يقضيه مع أسرته. وكذلك إلى جانب المجتمع، بجميع مؤسساته الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، الذي له دور كبير آخر في مجال التوجيه وتكوين المواقف والآراء والاتجاهات الخاصة بكل فرد. ولهذا كله تتحد وتتكامل جميع المؤسسات مع المدرسة في هذه المهمة، مهمة التوجيه وتكوين المواقف والآراء والاتجاهات الخاصة بالأفراد، وعليها يقوم التكامل بين المدرسة والمجتمع بكافة مؤسساته الأخرى.

وكما جاء في دراسة نصار (2004) أنه إذا كانت المدرسة تقوم بمهمتها عن طريق الهيئة التعليمية والكتاب ووسائل التعليم التقليدية المعروفة، فإن توجيه المجتمع يمارس بشكل مباشر وغير مباشر على السواء عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والمنتشرة (نصار، 2004، ص9).

وبهذا، تقوم وسائل الإعلام في المجتمع الحديث بدور بارز في عملية التنشئة الاجتماعية. وهذا الدور يزداد أهمية وتأثيراً بانتشار هذه الوسائل، وتطورها التقني واختراقها لجهات الحياة المختلفة، وقبولها الفاعل بين الأفراد، وخاصة الأطفال المراهقين والشباب، وباعتبار أن الإعلام ووسائله تعتبر مؤسسة اجتماعية، لها دور في غرس القيم الاجتماعية وخلق الشخصية وتحديد المعايير الثقافية" (حلس، 2010، ص14).

كما أن لوسائل الإعلام المختلفة دوراً في تعزيز السلوكيات التي تدعو إلى احترام المرأة ورفع مكانتها ومستواها الاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي، وبالذات فيما يتعلق بإزالة أميتها القرائية والكتابية واللغوية والاجتماعية والقانونية، وتمكنها من كافة النواحي الحياتية المختلفة، وبالذات من الناحية الاقتصادية، وذلك بزيادة مشاركتها في سوق العمل والنشاط الاقتصادي والمجال المهني.

وبالتالي، يبرز دور الإعلام الفلسطيني في بلورة واقع المرأة الفلسطينية، ورسم سياسات المجتمع تجاهها، والذي يكمن في عرض تفاصيل قضاياها وواقعها الحالي والمستقبلي من خلال جهود الإعلاميين في رسم البرامج الإعلامية الخاصة بها وبهمومها. فلإعلام الدور الأكبر في عصرنا الحالي، خاصة مع انتشار مبادئ الحريات وحقوق الإنسان وتعدد الوثائق التي تنص على ذلك (وشحة، 2011، ص1).

وإذا كانت وسائل الإعلام قادرة على نشر المعرفة والبيانات وتزويد الناس بالمعلومات والحقائق الكفيلة بتوسيع آفاقهم ومداركهم وتنميتها وتطوير قدراتهم، فإنها تستطيع أيضاً، وعلى الجانب الآخر، أن تزيّف وتزور بعض الحقائق وتخفي البعض الآخر. ومن ثم تستطيع أن تفرض على الناس آراء ومفاهيم متدنية المستوى، ومضادة تماماً لما يتطلعون إليه من أهداف ومعايير وقيم اجتماعية سامية (الشهاب، 2011، ص 90).

فلاحظ أن ما يؤخذ على التلفاز، كأحد أهم الوسائل الإعلامية، وبالذات في العالم الثالث بما فيه العالم العربي، أنه ينشئ الأطفال منذ الصغر على التمييز بين الذكور والإناث، مع تمجيد الذات الذكورية بإعطائهم الأولوية والأفضلية، من خلال إظهاره للأنثى بمظهر التبعية للذكور في كافة المناحي الحياتية المختلفة، الأمر الذي يعزز المفاهيم والقيم والمعايير والتقاليد القديمة التي استمرت في اضطهاد النساء وظلمهن منذ القدم والتمييز ضدهن. فصورة المرأة في الكثير من الأحيان تبدو على شاشات التلفزة بأنها أداة لترويج البضائع والسلع وأداة للجذب الجنسي وإمتاع الذكور وإثارتهم، فضلاً عن صورة ضعف المرأة، والصور المنكررة المتعلقة بقيامها بالأدوار التقليدية في الأسرة والمجتمع.



ومن هنا نرى بأن "الكادر الإعلامي العامل في الإعلام النسائي في الدول العربية هو منتج الخطاب الإعلامي الموجه الى المرأة العربية، ولكنه ليس هو الذي يحدد المضمون الأساسي للخطاب. إنه يسهم في استكمالها، ويقوم بعملية عكسه، وتجسيده وتطويره في نتاج إعلامي مختلف ومتنوع. وهو بذلك، وسواء وعى ذلك أم لم يعه، يقدم الصورة المحددة المترسخة التي تسهم في توليد صور جديدة، أو لتعميق وزيادة قوة الصورة الموجودة. وبهذا المعنى يمكن القول أن الكادر الإعلامي (كفرد أو كمجموع) يتجاوز دوره كمجرد عنصر تقليدي مجسد وناقل للصورة الى مولد ومنتج لها" (خضور، 1997، ص70).

ومن هنا نرى أيضاً بأن الإعلامي يرسخ ملامح صور القضية المطروحة إعلامياً وفق ما تقتضيه استراتيجيات الوسيلة الإعلامية، ويقومون ببلورة تلك القضايا وتجسيدها ونشرها وترسيخها في الأذهان لتصبح جزءاً من المخزون الثقافي المعرفي للجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية، وتصبح سلوكيات مؤثرة في النسق القيمي المجتمعي، ومرتبطة بالثقافة العامة السائدة.

وبناء على ذلك، فإن وسائل الإعلام يقع على عاتقها مهمة كبيرة من شأنها، من خلال اتباعها لاستراتيجية إعلامية، أن تقوم بتغيير علاقات النوع الاجتماعي، وذلك من خلال إبراز الصورة الإيجابية للمرأة، وإبراز وضعها اللائق ومكانتها في المجتمع وأهمية دورها، وتغيير الصورة السلبية التي تضع المرأة في بوتقة القالب النمطي التقليدي. وهذا الدور الذي يُفترض أن تلعبه وسائل الإعلام هو مسؤولية مزدوجة لها، فهي تملك تغيير الاتجاهات من جهة، ويمكن من جهة أخرى أن تمثل قوة مؤثرة ودافعة للمجتمعات وأفرادها نحو تبني اتجاهات إيجابية منصفة تناسب الوضع الحالي الحقيقي للمرأة.

ويمكن لوسائل الإعلام أن تحقق ذلك أيضاً عن طريق "صياغة وإشاعة صورة امرأة جديدة، مساوية للرجل، وموازية له في قوة الحضور المجتمعي وفاعلية التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي. ويكون ذلك بالتركيز على الرسائل التي تدعم صورة هذه المرأة الجديدة، وتبث تجلياتها المتنوعة، ملحة عليها، مكررة نماذجها، بما يعمل تدريجياً على تحول الوعي المجتمعي من صورة المرأة القديمة البالية السلبية التابعة إلى صورة المرأة الجديدة الفاعلة المستقلة. وبذلك

تتمثل بأذهان الرجال صورة مختلفة، وتتغير أفكارهم التقليدية عن المرأة، وتتغير تصوراتهم السلبية عن حضورها، ويغدو الرجال مستعدين للتعامل المتكافئ مع المرأة من غير عقدة الهيمنة والتفوق الموروثة من تقاليد جامدة، ويحدث الأمر نفسه في عقليات النساء" (بدوي، 2008، ص75).

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تحدث هذا التغيير على كافة الأصعدة الحياتية، وأن تقوم بدورها على التمام في تثقيف وتوعية المجتمع بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، في المجالات المختلفة، مثل: الانخراط في العمل العام والعمل السياسي والترشيح للإنتخابات العامة والمشاركة السياسية، وتساعد المرأة بتحقيق ما تصبو إليه من وعي وتحرر ذاتي من شأنه أن يحقق لها العدالة المجتمعية من خلال تمثيل صوتها الحر عبر منابرها، وإبراز صورتها الإيجابية ومكانتها الحقيقية وأهمية دورها في المجتمع، وتسلط الضوء على إنجازاتها في يوم المرأة العالمي، والتذكير في توصيات مؤتمرات المرأة العالمية، مثل مؤتمر نيروبي وكوبنهاجن ومؤتمرات بكين، وسيداو ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية. كون وسائل الإعلام لها تأثير كبير على جميع فئات المجتمع وعلى اختلافهم، رجالاً ونساءً، كما لها دور أيضاً في تطوير الصحف والدوريات الفصلية والمجلات والرسائل الإخبارية للتعبير عن قضايا النساء وهمومهن، وإيصال وجهة نظرهن إزاء جميع القضايا المجتمعية، سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، للعالم بأسره. كما عليها مساعدة النساء في محو شعورهن بالعزلة والاعتراب عن محيطهن الاجتماعي، بما فيه من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثارة الاهتمام بقضاياهن، ودعم حقوقهن، والدفاع عنها، ومحاربة التمييز ضدهن، للمشاركة على قدم المساواة في الحياة العامة.

ومن الأهم أيضاً أن يبدأ التغيير الذي يقوده الإعلام في عقليات النساء أولاً في سبيل دحر الصورة السلبية الراسخة في عقلمن الجمعي، والتي تحط من مستواهن ومكانتهن الاجتماعية، وتحط من مستوى قدرتهن الكامنة، فيصبحن أكثر استعداداً لتقبل الصورة الجديدة بما تقدمه من تبعات، حيث أن الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي لا يمكن أن يتحقق لدى المرأة دون تحقيق الوعي الذاتي. فهل يمكن للمرأة التابعة لزوجها ولأهلها ولمجتمعها، والتي لا تملك أدنى وعي في القضايا التي تخصها، أن تحرر الأخريات من التبعية، وأن تناضل معهن

من أجل نيل حقوقهن المجتمعية كاملة، وتخلصهن من براثن الاضطهاد والتمييز والقهر والتهميش؟ إن فاقد الشيء لا يعطيه حسب بعض المقولات. فمن هنا تأتي أهمية التحرر الفردي الذاتي بالوعي الذاتي أولاً من أجل التحرر الاجتماعي العام ثانياً.

رفع الوعي المعرفي والحضاري العام للمجتمعات يساعد على تنفيذ وصايا الباحثين ومقررات المؤتمرات الخاصة بالمرأة، ومساهماتها الفعالة والهادفة الى تغيير صورتها السلبية النمطية وفي مواجهة محاولة فرض الثقافة الذكورية وتفضيلها وثبوتها وتبنيها كأديولوجية اجتماعية مقدسة من الكفر لمجرد التفكير بنقدها أو تغييرها أو البت فيها.

ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام دوراً جوهرياً في "مجال رفع مستوى المرأة ووعيها، والنهوض بها، وتدعيم مكانتها، ورفع مستوى وعي المجتمع بقضاياها. كما يمكن لأصحاب القرار في تلك المراكز الإعلامية أن يعملوا على الاستفادة من وسائل الإعلام الأقدم، كالطباعة والبريد البطيء، والهاتف، لإقامة شبكات للتضامن حول القضايا النسائية، والتي يمكن أن تربط المنظمات النسائية الشعبية بمراكز صنع القرار، وتسهل مشاركة النساء، لا في السياسة المدنية المحلية والقومية فحسب، بل في القضايا العالمية، باعتبارهن أعضاء في الحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية" (بدوي، 2008، ص76).

و أشار عبد الرحمن في دراسته (2004)، أن لوسائل الإعلام والإتصال دوراً كبيراً فيما يعرف بالتوزيع الاجتماعي للمعرفة ومشاركتها الكبرى في العالم الاجتماعي والفهم المتبادل، كما أن وسائل الاعلام تعتبر من أهم مصادر المعرفة الحديثة الفردية والاجتماعية، وبايجاز يمكن اعتبار وسائل الاتصال الجماهيري والاعلامي من أهم الوسائل والمؤسسات التي تلعب دوراً أساسياً في عملية بناء المجتمع الحديث، ولا سيما أن هذا البناء ماهو إلا محصلة لكل من أفعال وعمليات الإتصال الإنساني بصورة عامة. (عبد الرحمن، 2004، ص178).

وكما أشارت المعاينة أيضاً في دراستها (2010) بأنه على الرغم أن للإعلام دوراً كبيراً في تغيير المفاهيم والاتجاهات والعادات والقيم والأفكار التقليدية التي تحد من نشاط المرأة، إلا أن هذا يبقى في سبيل التمني والتكهنات، حيث أن الإعلام، بكافة وسائله المختلفة، وبما يقدمه من

البرامج المتنوعة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية، لا يقدم المعلومات المطلوبة لرفع مستوى وعي فئات المجتمع على القدر المطلوب والكافي، وخصوصاً في البرامج المتعلقة بقضايا المرأة، حيث أن الخطاب الإعلامي لا زال غير قادر على المشاركة الفعلية والحقيقية في تنمية المجتمعات البشرية وتوعيتها والرفع من قدراتها ومستواها الفكري والسلوكي والنهوض بها، حيث أن تأثيره ما زال ضعيفاً في رفع وعي المجتمعات بحقوق المرأة وقضاياها، وكذلك الحال في مشاركته للقضاء على معوقات التنمية، فيما يخص التعليم والصحة والاقتصاد والسياسة والمجالات التنموية الأخرى (المعاينة، 2010، ص305).

وأضافة الى ذلك فإن مجتمعنا بعباداته وتقاليديه يحجم المرأة ويظهرها بالصورة النمطية. وبما أن التنشئة الاجتماعية تستمد قيمها من معايير المجتمع، وتقوم بتجسيد الصورة النمطية وترسيخها عن طريق وسائل الإعلام، وبما أن المناهج التربوية تأتي امتداداً للتنشئة الاجتماعية وتقاليد المجتمع، فإنه بدوره يقوم بتجسيد صورة المرأة النمطية لكل الأطراف: الإعلام والأسرة والمدرسة.

## ثانياً : وعي الإعلاميين بقضايا المرأة

تطرقنا سابقاً للحديث عن دور الإعلام في توعية المجتمع بشكل عام، والتوعية بقضايا المرأة على وجه الخصوص، سواء في دوره المهم في حياة الأفراد وتشكيل ثقافتهم المجتمعية، أو في دوره الكبير في تغيير المفاهيم والعادات والأفكار التقليدية أو ترسيخها. كما أشرنا إلى دوره في بلورة واقع المرأة ورسم سياسات المجتمع تجاهها، وفي تغيير المفاهيم والأفكار التقليدية التي تحد من نشاطها أو تعمل على ترسيخها ورسم صورة إيجابية عنها في المجتمع، ونبذ الصورة التقليدية النمطية السائدة فيه. لكن دور الإعلام هذا، كما يبدو، غير فعّال في مجتمعاتنا، ويبقى مجرد تمنيات وأحلام. فإعلامنا، كما جاء في العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، لا يقوم بهذا الدور بالشكل المرجو، ولا يقدم المعلومات المطلوبة لرفع مستوى وعي فئات المجتمع بالقدر الكافي والمطلوب، وخصوصاً في البرامج المتعلقة بقضايا المرأة، وتغيير المفاهيم والأفكار التقليدية التي تحد من نشاطها وأدوارها المجتمعية.

ومن أجل تفعيل دور الإعلام لخدمة قضايا المرأة، فلا بد من خلق شراكات فاعلة مع الجهات المعنية من أجل التمكن من تطوير مواد إعلامية ذات مضمون أعمق، وذات تأثير فكري. وتتعدد الجهات التي يمكن أن تشكل شريكاً فعلياً لوسائل الإعلام لتشمل سائر الجهات الحكومية المعنية بتطوير برامج تخص المرأة والأسرة بوجه عام، وهيئات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية ومراكز البحوث التي تنشط في دراسة واقع المرأة وقضاياها.

وكثير من قضايا المرأة تبدو من المحرمات، ومن الكفر مجرد البحث فيها أو طرحها للنقاش، فيجد الصحفي نفسه غير قادر على طرح مثل تلك القضايا أو مواجهتها، حتى وإن كان مقتنعاً بعدالتها. فهو بحاجة إلى حماية اجتماعية ومهنية وسياسية ودينية، وربما عشائرية، لأنه قد يتعرض لأذى أو لمضايقة من أية جهة كانت. ولأنه من الصعب إيجاد حماية للصحفي على كافة المستويات المذكورة سابقاً عند تطرقه لمناقشة تلك القضايا وطرحها إعلامياً، تبقى الأمور في مجرى التخبط واللاشفافية. وقد يبدو من غير المنطق الاعتماد على الحوادث نفسها وعلى التجارب الشخصية وتجارب الأصدقاء المحيطين في طرح تلك القضايا، إلا أنه لا بد من ذلك

الاعتماد لتوضيح الصورة، خاصة في معرض الحديث عن القضايا الخاصة بالنساء (الدقاق، 2008، ص15).

وهذا قد يكون سبباً من الأسباب الكثيرة في تفسير غياب قضايا المرأة إعلامياً، إضافة إلى أن بعض وسائل الإعلام تعمل على تكريس الصورة السلبية للمرأة، المستقاة من بعض المعايير النمطية المأخوذة من العادات والتقاليد، أو أن تقوم تلك الوسائل، باسم الحداثة والتمدن، باستغلال المرأة في الترفيه والمجون، واستخدام جسدها كسلعة للترويج في الدعايات الهابطة.

وحسب ما ورد في دراسة اليونسيف (2000)، يرى المختصون الإعلاميون العاملون في القطاع الأهلي أن الإعلاميين الفلسطينيين يتجنبون المسائل المثيرة للجدل، ويخشون القيود الاجتماعية التي يعدها مسؤولو الإعلام في نطاق المحظورات، ومن الأمور التي يحرم النقاش فيها، وأن الاهتمام الضعيف من قبل الإعلام بقضايا المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم قدرة المؤسسات الأهلية النسائية على إيصال أهدافها وأنشطتها إلى الإعلام بالشكل الصحيح والمناسب. وأشار العديد من المختصين أيضاً إلى أن رسائل تلك المؤسسات النسوية كثيراً ما لا تكون منسجمة مع الثقافة والتقاليد المجتمعية السائدة. كما أن الصحفيين لا يغامرون في طرح قضايا المرأة، فهم يخافون من التقاليد المجتمعية، وأن هناك تحديات وممارسات وانتهاكات ضد النساء. ولكن الإعلام وصناع السياسات ليسوا بقادرين أو راغبين في مواجهة هذه التحديات. وقد أفاد أحد الصحفيين في تلك الدراسة أن مشكلة الصحفيين هي أن المجتمع مغلق، والناس لا يريدون التكلم. فكيف يمكن أن يرسل المراسل الصحفي التقارير عن حالات الانتهاكات ضد النساء والأطفال إذا لم يتوجه الناس إليهم بتلك المشكلة؟ وكيف يمكن الوصول إلى هذه القضايا؟ فضلاً عن أن الصحفيين ليسوا مدربين بما فيه الكفاية على تغطية الأحداث الاجتماعية. لذلك فهم يغطون بعض الأحداث، ولكن نادراً ما يخلون بها (اليونسيف، 2000، ص34).

كما أن الرسالة الإعلامية تنقل فيها النسبة والحصة المخصصة لمناقشة قضايا المرأة وهمومها، والتي تقدم في الأغلب صورة تقليدية سلبية للمرأة، من حيث خصائصها التعليمية أو الثقافية، فضلاً عن عدم الإحاطة بالحضور الاجتماعي المتنوع للمرأة، من حيث مكانتها

وأدوارها ووظائفها، هذا إلى جانب ضعف التمثيل المتوازن لمختلف الفئات العمرية والطبقية والجغرافية للمرأة، ناهيك عن ضعف التغطية الكاملة والكافية لقضاياها وحقوقها وأوجه الاضطهاد والتمييز الذي تتعرض لها مجتمعياً.

"وتعود بعض الأسباب إلى تخلف الخطاب الإعلامي، الذي يطالب المرأة والمجتمع بأن لا يكون ظالماً بحق المرأة لكثير من الأسباب، قد يكون أهمها تركيز الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التي تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين، باعتباره من الأمور الطبيعية التي لا تقبل الجدل. وهناك الكثير من الشواهد التي تقود إلى ذلك، والتي تتمثل في ترسيخ الصورة السلبية عن المرأة ككائن جنسي يتسم بالأنانية والتردد والسلبية، بالإضافة إلى استخدامها كأداة وكرمز للجنس في الإعلانات، حتى إن لم يكن لها علاقة بالسلع المعطن عنها" (حبيب، 2011، ص107).

اليونيسف، في دراستها في هذا الخصوص (2000)، تشير إلى أن الحركة النسائية تتحمل مسؤولية نقص اهتمام الإعلام بالقضايا النسائية والاجتماعية، حيث أنه، وبالمقام الأول، تشكلت المنظمات النسائية لأداء دور سياسي أكثر منها لمعالجة قضايا المرأة ومشاكلها. ثانياً، الحركة النسائية لا تخرج إلى الشارع وتدافع عن أهدافها ومطالبها، وإنما تناقض نفسها وترفع شعارات تتعارض مع ما تفعله. وثالثاً، نادراً ما تقوم المنظمات النسائية، على اختلافها، بتزويد الصحفيين بالمعلومات. فهي تعد بالاتصال، ولكن لا تقوم بذلك، ولا تقدم أي معلومات للجانب الإعلامي لكي يتم مساعدتها في إيصال توجهاتها ومطالبها للمجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن الإعلام الفلسطيني يحتاج إلى تحسينات وتعديلات كثيرة، ويحتاج العديد من الصحفيين العاملين فيه إلى تطوير متواصل لمهاراتهم، وتدريب مستمر لرفع مستواهم المهني وتنمية قدراتهم. وفي العادة نرى بأن الصحفيين يتقيدون بفعل رقابة ذاتية (منشأها اجتماعي، ويفرضها الوضع السياسي السائد في المنطقة)، ويخضعون لقيود اجتماعية، ويعانون من نقص في التدريب والمتابعة، ونقص في الدعم والتوجيه من قبل رؤسائهم في العمل، وعدم القدرة على جمع المعلومات الكافية وتمحيصها (اليونيسف، 2000، ص36).

" وفي نفس الوقت نجد أيضاً أن هناك الكثير من التحليلات الحديثة في مجال الإتصال والإعلام والتي تفسر (الإتصالات) عموماً بأنها أفعال تعبيرية، بمعنى أنها تحمل دوافع من قبل القائمين على صناعتها وتوجيهها إلى الجمهور المستفيد منها، وإن كانت هذه الدوافع الموجهة من قبل القائمين على الإتصال، يمكن إدراكها وفهمها بواسطة ليس فقط هؤلاء المجموعة من الأفراد والمؤسسات أو التنظيمات أو الجماعات السياسية أو الحكومية الرسمية وغير الرسمية، بقدر ماتحمل كثيراً من المعاني والدلالات لدى مستقبلها أيضاً الذين يكونون إدراكهم الخاص حول هذه المادة الإتصالية." (عبد الرحمن، 2004، ص178).

ومن هنا تبرز أهمية إيجاد برنامج تحسينات للإعلام بشكل عام، والإعلام الفلسطيني بشكل خاص، تشمل تطوير تلك الوسائل بما تتضمنه من تطوير الآليات الإعلامية، كالجمع والنشر والعرض والتحليل لقضية ما، والعمل على تطوير مهارة الصحفيين بشكل عام، والمراسلين منهم، على وجه الخصوص، والعمل على رفع نسبة وعيهم بالقضايا المجتمعية التي تدور حولهم، وبالأخص القضايا المتعلقة بالمرأة، والعمل على إيجاد برنامج للاتصال الإقناعي في وسائل الإعلام موجه للجمهور المتلقي للقضاء على أشكال التمييز المتعلق بالنوع الاجتماعي، من خلال تضافر الجهود وكسب المؤيدين والداعمين والمساندين لقضايا المرأة، والعمل على ترتيب تلك القضايا لتصبح في مقدمة أجندة أولويات اهتمام الإعلام القومي، بالإضافة إلى إحداث تغييرات جوهرية في الصور الذهنية والنمطية والتقليدية السائدة عن المرأة، والعمل على تشجيع الإعلاميين، وخاصة المراسلين الصحفيين، على تناول القضايا التي تتعلق بالنوع الاجتماعي دون ضغوطات وقيود تفرضها الرقابة الذاتية أو القائمين على وسائل الإعلام، مع توافر المؤهلات العلمية والعملية والمهارات المناسبة والاستعداد الذاتي لدى الإعلاميين بشكل عام، والمراسلين الصحفيين بشكل خاص، لمثل ذلك النوع من القضايا. فلا بد لأي صحفي أن يكون لديه الاستعداد النفسي والمهني المناسب، وأن يكون مخلصاً للقضية التي يطرحها حتى يتمكن من تناولها بشفافية، لأنه بلا شك سيتعرض لمجموعة من الضغوطات في مجال عمله قد يدفع أكثر من وظيفته ثمناً لها، الأمر الذي يجعله يخشى التطرق للمواضيع التي تهدد أمن وظيفته، ويتردد



كثيراً قبل الإقدام على الكتابة في قضايا شائكة وعرضها إعلامياً، ويقنع نفسه بأنه محكوم عليه فيها بالخسارة المسبقة، فيتجنبها.

"ويبدو التحدي هنا في تزويد الإعلاميين بالمعرفة والوعي الكافيين بقضايا المرأة بالقدر الذي يعمق لديهم ثقافة المساواة، ويزودهم بحس النوع الاجتماعي، ويزودهم كذلك بحساسية إدراك المشكلات التي تعترى صورة المرأة، ويمنحهم القدرة على إدراك الفرص المتاحة واستغلالها لمواجهة هذه الصورة السلبية وتغييرها، وذلك لدى صياغة الرسائل الإعلامية التي يقدمونها للمجتمع، حتى لا تصير هذه الرسائل مجرد انعكاس سلبي لتصورات ثقافية خاطئة عن المرأة، بل تكون أولاً انعكاساً لواقع حقيقي تتعدد فيه أدوار المرأة وإسهاماتها، وتكون ثانياً دافعاً لتغيير الخطأ وإرساء تصورات ثقافية رشيدة ومنصفة عن المرأة" (مبارك، 2010، ص23).

وجدير بالذكر، حسب ما جاء في دراسة حبيب (2011) أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس (كوثر) بصدد إصدار وثيقة توجيهية حول (النوع الاجتماعي والإعلام) تهدف إلى القضاء على ما تواجهه النساء في الإعلام العربي من اضطهاد وتمييز ضدن، أو تهميش، أو إساءة، وذلك من خلال الدفع إلى إنصاف المرأة إعلامياً والمطالبة بحقوقها ونصرتها، بإيلاء قدراتها الفعلية المكانة التي تجدر بها بصورة لائقة وعادلة ومكافئة لما يحصل عليه الرجال داخل المجتمع. وقد احتوت بنود مسودة الوثيقة (النوع الاجتماعي والإعلام) على نقاط بالغة الأهمية تمس قضايا جوهرية في موقف الإعلام من المرأة، كاختزاله صور المرأة العديدة في المجتمع في صورتين، لا ثالث لهما: المرأة التقليدية، أي الأم والزوجة، أو المرأة الأنتى المغربية، أي سلعة الإثارة والتجارة (حبيب، 2011، ص142).

وفي الختام، لا يتوقف النهوض بمستوى المرأة وإبراز قضاياها في المجتمع على إعداد إعلام واع بقضايا المرأة فقط، بل يتوقف على مدى ترابط قضايا المرأة مع قضايا المجتمع ككل، وقيام وسائل الإعلام بمسؤوليتها كاملة تجاه تلك القضايا، حيث يقع على عاتق الإعلام المجهود الأكبر لإظهار تلك القضايا إلى المجتمع بصورة واعية، سواء وعي بأساليب الطرح، ووعي بانتقاء المضمون وإظهاره جلياً بالصورة الإيجابية الصحيحة للعامة، أو وعي بالتقديم والعرض

والاختيار والتحليل. فالصحفيون، وكذلك وسائل الإعلام، لا يولون في العادة عناية كافية بالقضايا التي تهتم المرأة أو بصورتها إعلامياً، كما أشرنا. وهناك محاولات كثيرة من أجل تغيير صورة المرأة التي تعرضها وسائل الإعلام في العديد من الدول، إلا أن هذه الصورة ما زالت تقليدية، تركز على الدور الإيجابي فقط. لذلك يجب أن تقوم وسائل الإعلام بمسؤوليتها كاملة تجاه قضايا المرأة بشكل متكامل، وإظهار تلك القضايا بالصورة الصحيحة، وإظهار دوره المرأة الحقيقي في المجتمع، وإبراز صورتها الإيجابية، والتي من شأنها أن تسهم في رفع نسبة وعي فئات المجتمع كافة حول القضايا التي تخص المرأة، ومن بينهم الإعلاميين والنساء أنفسهن.

## الفصل الخامس

### المعالجات الإحصائية لنتائج الدراسة

## المعالجة الإحصائية:

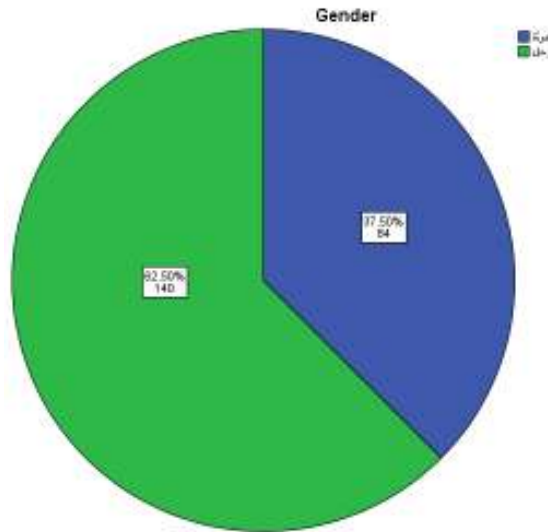
- تم تفرغ بيانات الاستبانة على الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً وفقاً لبرنامج (SPSS).

وقد تم استخدام التكرارات والأوزان والنسب المئوية التابعة لها والرسوم البيانية والجداول المتقاطعة مع نسبها المئوية وتكراراتها.

بلغ عدد المستجيبين والمستجيبات لأسئلة استبانة البحث من أفراد مجتمع البحث الدراسة المقصودة (224) مراسلا ومراسلة صحفية يعملون في وسائل الإعلام الفلسطينية الوطنية المسموعة والمقروءة والمرئية والإلكترونية التي تصدر داخل فلسطين، والمتواجدة في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية. وبلغت نسبة الرجال من تلك العينة (62.5%) ونسبة النساء (37.5%) موضحة في الرسم التالي:

### رسم بياني (1)

#### توزيع العينة وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي

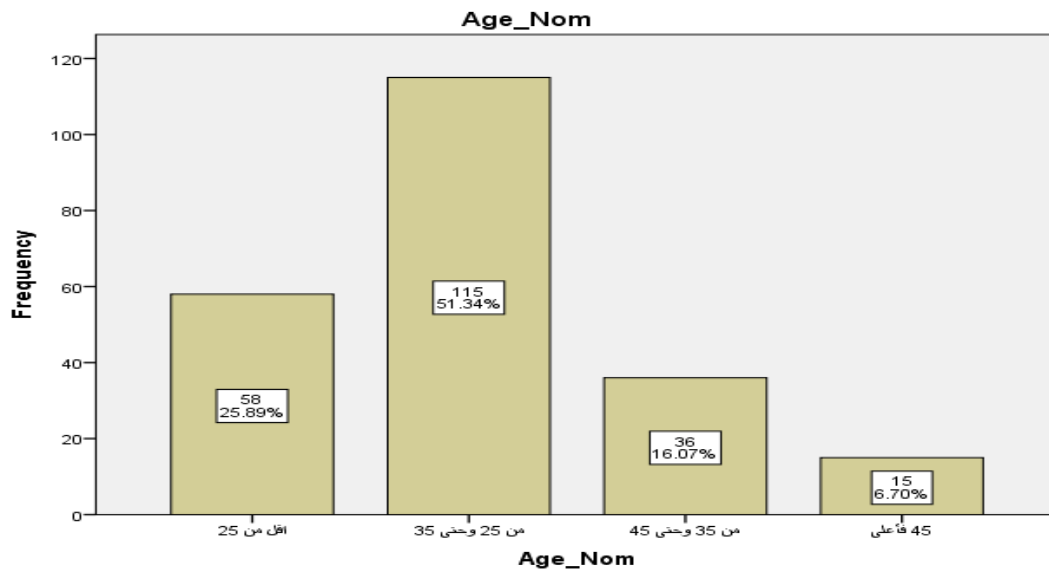


يوضح الرسم البياني (1) توزيع نسبي الرجال والنساء الذين استجابوا لأسئلة الاستبانة البحثية التي تهدف إلى تحقيق غرض الدراسة، موزعين على مناطق الشمال والجنوب ووسط الضفة الغربية. ويمثل الرجال العاملون بوسائل الإعلام كمراسلين صحفيين نسبة بلغت (62.5%)، وهي أكثر من نسبة النساء العاملات كمراسلات صحفيات بوسائل الإعلام الفلسطينية على

تتوعها واختلافها مسموعة ومقروءة ومرئية والكترونية، والتي بلغت (37.5%) وهذه النسبة منطقية بالمقارنة مع الوضع الحالي الذي تحتله المرأة في مجتمعنا الفلسطيني، إذ مازالت المرأة تحتل مساحة أقل من الرجل في مجال العمل، ولكن لها وجود بارز يتجاوز الثلث هنا في هذا العمل .

## رسم بياني (2)

### توزيع العينة وفقاً لمتغير لسن المراسل الصحفي



يتضح من الرسم البياني السابق (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن، حيث بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذي تقل أعمارهم عن 25 عاماً (25.9%)، ونسبة المراسلين الصحفيين ما بين سن 35-25 بلغت (51.3%)، فيما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ما بين سن 45-35 (16.1%)، أما نسبة المراسلين الصحفيين من الفئة العمرية 45 فأعلى فقد بلغت (6.7%). ونلاحظ من الرسم البياني بأن فئة الأعمار الواقعة بين 35-25 للمراسلين الصحفيين أفراد العينة هي من أكثر الفئات العمرية عدداً في الدراسة، وهي نسبة معقولة، حيث أن هذه الفئة العمرية التي تمثل جيل الشباب الذين أنهوا دراستهم الجامعية وانخرطوا في مجال العمل الصحفي.

أما فيما يلي سيتم عرض جداول توزيع العينة حسب مكان عمل المراسلين الصحفيين ورواتبهم.

## جدول (2)

### توزيع العينة وفقاً لمكان العمل

المحافظات	التكرار	النسبة
محافظة رام الله	105	%46.9
محافظة الخليل	47	%21.0
محافظة نابلس	72	%32.1
المجموع	422	%100.0

يتضح من جدول (2) توزيع العينة وفقاً لمتغير مكان العمل، حيث بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعملون بمحافظة رام الله (%46.9)، وبلغت نسبة من يعملون بمحافظة الخليل (%21.0)، ونسبة من يعملون بمحافظة نابلس (%32.1)، وهذا التوزيع منطقي لأن معظم المؤسسات الصحفية، فضلاً عن الأحداث، تتركز في رام الله، ولذا يتركز وجود الصحفيين في رام الله، فيما تمثل نابلس ثاني أكبر مدن الضفة، وفيها نشاط صحفي وأحداث تأتي بالمرحلة الثانية بعد رام الله، وبعد ذلك تأتي الخليل في الترتيب.

## جدول (3)

### توزيع العينة وفقاً للراتب

الراتب	التكرار	النسبة
أقل من 2000	66	%29.5
2000-4000	131	%58.5
4000-6000	26	%11.6
6000 فأعلى	1	%0.4
المجموع	422	%100.0

يتضح من جدول (3) توزيع العينة وفقاً لمتغير الراتب، حيث بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين هم يتقاضون راتب أقل من 2000 شيكل (29.5%)، وبلغت نسبة من هم ذوي راتب من 4000-6000 شيكل (58.5%)، ونسبة من هم يتقاضون راتب من 2000-4000 شيكل (11.6%) وبلغت نسبة من هم ذوي راتب 6000 فأعلى (0.4%)، ونلاحظ بأن نسبة المراسلين الصحفيين ذوي الرواتب من 2000-3000 قد بلغت (58.5%)، وهي أعلى نسبة بين نسب الرواتب للفئات الأخرى، وهذه نسبة معقولة حيث ان متوسط دخل الموظفين بالمجمل يتراوح بين 2000 الى 3000 شيكل شهرياً في أي وظيفة كانت، فيما عدا أصحاب الرواتب والمراكز في المهنة نفسها، فإنهم يزدادوا أجراً حسب سنوات الخبرة والكفاءة والمنصب.

وفيما يلي يتم عرض الجداول التي تبين اتجاهات المبحوثين حول معرفة المراسلين الصحفيين بالمواثيق الدولية التي تخص المرأة، ومعرفتهم بقضايا المرأة وحقوقها وأولوياتهم في تغطية الأخبار، ومعرفتهم بالمصطلحات التي تخص قضايا المرأة، واهتمامهم بالمشاركة في دورات النوع الاجتماعي الخ ...

#### جدول (4)

##### توزيع العينة وفقاً للمعرفة بالمواثيق الدولية

أعرف		أعرف إلى حد ما		لا أعرف		الاتفاقيات والمواثيق الدولية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0.0%	0	46.4%	104	53.6%	120	وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلام نيويورك 2000م
50.9%	114	36.2%	81	12.9%	29	الاعلان العالمي لحقوق الانسان
26.8%	60	37.1%	83	36.2%	81	اتفاقية سيداو عام 1979م
54.9%	123	33.9%	76	11.2%	25	كوبنهاجن 1980م وثيقة
4.9%	11	30.4%	68	64.7%	145	وثيقة نيروبي 1985م

8.9%	20	90.6%	203	0.4%	1	وثيقة مؤتمر السكان والتنمية القاهرة 1994م
69.6%	156	30.4%	68	0.0%	0	وثيقة بكين 1995
38.4%	86	39.7%	89	21.9%	49	وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية 2008 م

يتضح من جدول (4) توزيع العينة وفقاً لمتغير المعرفة بالمواثيق الدولية، حيث بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين لا يعرفون بوثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة للمساواة والتنمية والسلام / نيويورك 2000م (53.6%)، أما نسبة الذين يعرفون الى حد ما بتلك الوثيقة فبلغت (46.4%)، ولم يوجد بين أفراد العينة من يعرفون بتلك الوثيقة. وبلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين لا يعرفون بوثيقة الإعلان العالمي لحقوق الانسان (12.9%)، أما نسبة الذين يعرفون الى حد ما بتلك الوثيقة فبلغت (36.2%)، ونسبة الذين يعرفون بتلك الوثيقة بلغت (50.9%). أما بالنسبة لاتفاقية سيداو عام 1979م فقد بلغت نسبة الذين لا يعرفون بها (36.2%)، ونسبة الذين يعرفون إلى حد ما (37.1%)، والذين يعرفون بتلك الوثيقة بلغت نسبتهم (26.8%). كما يتضح من الجدول أن نسبة الذين لا يعرفون بوثيقة كوبنهاجن 1980م (11.2%)، والذين يعرفون الى حد ما نسبتهم (33.9%)، ونسبة الذين يعرفون بتلك الوثيقة (54.9%). أما وثيقة نيروبي 1985م فنسبة الذين يعرفون بتلك الوثيقة (64.7%)، والذين يعرفون إلى حد ما بتلك الوثيقة (30.4%)، والذين يعرفون بتلك الوثيقة فنسبتهم (4.9%). أما وثيقة مؤتمر السكان والتنمية القاهرة 1994م فنسبة الذين لا يعرفون بها (0.4%) فمراسل واحد أجاب بأنه ليس على دراية كافية بتلك الوثيقة، أما نسبة من يعرفون الى حد ما بتلك الوثيقة فبلغت نسبتهم (90.6%)، ونسبة الذين هم على دراية كاملة بتلك الوثيقة كانت (8.9%). أما وثيقة بكين عام 1995م فلم يكن من المراسلين الصحفيين من لا يعرفون بتلك الوثيقة، وقد بلغت نسبة الذين يعرفون الى حد ما بها (30.4%)، ونسبة الذين هم على دراية كاملة بتلك الوثيقة (69.6%). وبلغت نسبة الذين يعرفون بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية 2008م (21.9%)، ونسبة الذين يعرفون الى حد ما بتلك الوثيقة فقد بلغت نسبتهم (39.7%)، ونسبة الذين هم على دراية كاملة بتلك الوثيقة بلغت نسبتهم (38.4%). وقد كانت عينة الدراسة أكثر دراية بوثيقة بكين، تليها وثيقة كوبنهاجن، ثم وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الانسان، تليها وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية 2008 م. وقد يتبين



من النسب المدرجة أعلاه بأن المراسلين الصحفيين الذين أجابوا بـ"لا أعرف" نسبة لا يستهان بها من المجموع الكلي للعينة، وهذا يتطلب المزيد من البحث والنظر في هذا الموضوع، حيث أن الباحثة ترى أن هذه النسب مؤشر على وجود نقص واضح للوعي لدى الصحفيين بقضايا المرأة، بالإضافة إلى أن نسبة من أجابوا بـ"أعرف الى حد ما" ربما أجابوا بمثل تلك الإجابة بقصد إخفاء النقص في وعيهم بقضايا المرأة التي أصبحت من أهم قضايا العصر لإهتمام العديد من المؤسسات والمراكز الدولية بتلك القضايا وخاصة في البلدان النامية. وقد أصبحت محور حديث الساحة التنموية منذ زمن لأنها جزء من المطالبات التحررية الحقوقية لكل الفئات المهمشة بالدول النامية وخصوصاً النساء، فمثلاً بلغت نسبة من أجابوا بلا أعرف (64.7%) في قضية معرفة المراسل الصحفي بوثيقة نيروبي 1985، وهي نسبة عالية جداً، وبلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين أجابوا بأعرف الى حد ما (90.6%)، في قضية معرفة المراسل الصحفي بوثيقة مؤتمر السكان والتنمية القاهرة 1994م وهي نسبة عالية جداً، مقابل نسبة (0.0%) من الذين أجابوا بأعرف حول درياتهم بوثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلام نيويورك 2000م، وهذه نسبة لافتة للنظر تدعو الى المزيد من الإهتمام والبحث في هذا الموضوع.

### جدول (5)

#### توزيع العينة وفقاً للاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها

إلى حد كبير		إلى حد ما		أبداً		العبارة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
38.8%	87	56.7%	127	4.5%	10	أتابع قضايا المرأة في المجتمع
40.2%	90	53.6%	120	6.3%	14	أحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً
45.5%	102	30.4%	68	24.1%	54	شاركت في دورة تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي
33.5%	75	56.7%	127	9.8%	22	لدي معرفة بالمواد المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية
48.2%	108	43.3%	97	8.5%	19	أؤيد المعاهدات الدولية التي

						نصت على حرية المرأة
%36.2	81	%47.8	107	%16.1	36	أهتم بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة
%62.1	139	%32.1	72	% 5.8	13	أرى ضرورة تنفيذ تدريب وتطوير معرفي عملي للمرسلين الصحفيين على اليات التعاطي مع قضايا المرأة
%15.6	35	%25.4	57	%58.9	132	ادراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة
%60.3	135	%26.8	60	%12.9	29	أهتم بمواكبة التطورات المتعلقة بقضايا المرأة عالمياً
%52.7	118	%42.9	96	%4.5	10	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في العمل
%55.4	124	%37.9	85	%6.7	15	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في الزواج والإنجاب
%9.8	22	%83.9	188	%6.3	14	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في المشاركة السياسية
%52.7	118	%39.3	88	%8.0	18	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في المساواة
%62.1	139	%32.1	72	%5.8	13	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بما يسمى الشرف
%67.9	152	%29.0	65	%3.1	7	اهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بالإضطهاد والعنف بأنواعه
%55.8	125	%38.8	87	%5.4	12	أهتم بقضايا المرأة التي

						تتعلق بحقها في تقرير المصير الشخصي
%74.6	167	%19.6	44	%5.8	13	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في التعلم
%71.4	160	%21.9	49	%6.7	15	أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في الميراث

يتضح من جدول (5) توزيع العينة وفقاً لمتغير الاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها، حيث بلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين لا يتابعون قضايا المرأة في المجتمع (4.5%)، أما نسبة الذين يتابعون تلك القضايا الى حد ما بلغت (56.7%)، ونسبة الذين يتابعون قضايا المرأة بلغت (38.8%). وبلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين لا يحرصون على طرح قضايا المرأة إعلامياً (6.3%)، أما نسبة الذين يحرصون على طرح قضايا المرأة إعلامياً الى حد ما فقد بلغت (53.6%)، ونسبة الذين يحرصون على طرح تلك القضايا إعلامياً (40.2%). وبلغت نسبة المشاركين من المرسلين الصحفيين عينة الدراسة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي (45.5%)، ونسبة المشاركين منهم الى حد ما (30.4%) بما معناه انهم اشتركوا في دورات ولم يكملوها، لكنهم استفادوا منها في الموضوع المطروح حول القضايا الجنسانية، أو قد تكون مشاركتهم قليلة في مثل تلك الدورات التدريبية وهذا مؤشر على ضعف إهتمام المرسلين الصحفيين بمثل تلك القضايا وحتى بالدورات التي تطرح تلك المواضيع المتعلقة بها، أما نسبة الذين لا يشاركون أبداً في هذه الدورات (24.1%). وبالنسبة للمرسلين الصحفيين الذين ليس لديهم معرفة بالمواد المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية فبلغت نسبتهم (9.8%)، ونسبة الذين لديهم معرفة الى حد ما بذلك (56.7%)، والذين على دراية كاملة بهذا القانون فبلغت نسبتهم (33.5%). وبلغت نسبة الذين لا يؤيدون المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة (8.5%)، والذين يؤيدون ذلك الى حد ما بلغت نسبتهم (43.3%)، والذين يؤيدون تلك المعاهدات بلغت نسبتهم (48.2%). أما نسبة من لا يهتمون بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة (16.1%)، ونسبة الذين يهتمون بالمشاركة بتلك الدورات الى حد ما (47.8%)، ونسبة الذين يهتمون بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة الى حد كبير (36.2%). ونسبة من لا يرون ضرورة تنفيذ تدريب وتطوير معرفي للمرسلين

الصحفيين على آليات التعاطي مع قضايا المرأة (5.8%)، ومن يرون ذلك الى حد ما نسبتهم (32.1%)، ونسبة من يرون ضرورة ذلك بلغت (62.1%)، وهذه نسبة عالية وهي مؤشر يدل على اتجاه المراسلين الصحفيين بعدم قناعتهم بما هو قائم في مجتمعنا حول تعامل الإعلاميين مع قضايا المرأة، فبروا ضرورة تنفيذ تدريب وتطوير معرفي عملي للمراسلين الصحفيين على آليات التعاطي مع قضايا المرأة لعدم وجود الوعي والمعرفة بذلك حسب وجهة نظر الصحفيين أنفسهم بما أنهم أدرى بطبيعة الوضع الذي يعايشونه يومياً. أما بالنسبة لرأي المراسلين الصحفيين بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي لا يؤثر سلباً على الطلبة بلغت نسبتهم (58.9%)، ومن يرون أنه يؤثر سلباً على الطلبة الى حد ما بلغت نسبتهم (25.4%)، ونسبة من يرون انه يؤثر سلباً على الطلبة الى حد كبير بلغت (15.6%). أما المراسلين الصحفيين الذين يهتمون بمواكبة التطورات المتعلقة بقضايا المرأة عالمياً فبلغت نسبتهم (60.3%)، والذين لا يهتمون بمواكبة تلك التطورات نسبتهم (12.9%) بينما نسبة الذين يهتمون بمواكبة مثل تلك التطورات الى حد ما (26.8%). وبلغت نسبة من لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في العمل (4.5%)، ونسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد ما بلغت (42.9%)، ونسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد كبير بلغت (52.7%). وحول الاهتمام بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في الزواج والإنجاب الى حد كبير فقد بلغت نسبة من يهتمون بذلك (55.4%)، ونسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد ما نسبتهم (37.9%) ونسبة من لا يهتمون أبداً بتلك القضايا فقد بلغت نسبتهم (6.7%). وقد بلغت نسبة من لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في المشاركة السياسية بلغت (6.3%)، ونسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد ما (83.9%) وهذه نسبة عالية جداً تدل على عدم اهتمام المراسلين الصحفيين بالقضايا التي تتعلق بحقها في المشاركة السياسية حيث أن إجابة الى حد ما قد تكون مجاملة للباحثة يقصدون بها انهم لا يهتمون ابداً، ونسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد كبير نسبتهم (9.8%). أما نسبة المراسلين الصحفيين الذين لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في المساواة فقد بلغت (8.0%)، والذين يهتمون بتلك القضايا الى حد ما نسبتهم (39.3%)، ونسبة الذين يهتمون بتلك القضايا الى حد كبير بلغت (52.7%). وبلغت نسبة الذين يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بما يسمى الشرف (62.1%)، مقابل نسبة الذين يهتمون الى حد ما بتلك القضايا (32.1%)، ونسبة

الذين لا يهتمون بمثل تلك القضايا أبداً (5.8%). وبلغت نسبة من لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بالاضطهاد والعنف بأنواعه (3.1%)، ونسبة الذين يهتمون بتلك القضايا الى حد ما بلغت (29.0%)، ونسبة من يهتمون بمثل تلك القضايا الى حد كبير من مجتمع البحث بلغت (67.9%). أما من يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في تقرير المصير الشخصي فقد بلغت نسبتهم (55.8%)، ومن يهتمون بتلك القضايا الى حد ما فقد بلغت نسبتهم (38.8%)، ونسبة من لا يهتمون مطلقاً بمثل تلك القضايا بلغت نسبتهم (5.4%). وبلغت نسبة من لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في التعلم (5.8%)، ونسبة الذين يهتمون بتلك القضايا الى حد ما (19.6%)، ونسبة الذين يهتمون بتلك القضايا الى حد كبير (74.6%). أما أولئك الذين لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في الميراث فقد بلغت نسبتهم (6.7%)، فيما بلغت نسبة من من يهتمون الى حد ما بتلك القضايا (21.9%)، ونسبة من يهتمون الى حد كبير بتلك القضايا بلغت (71.4%).

نلاحظ من الأرقام المدرجة أعلاه أن نسبة من لا يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في المشاركة السياسية بلغت (6.3%)، في حين بلغت نسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد ما (83.9%) وهي نسبة عالية جداً تشير إلى عدم حسم المبحوثين آراءهم بهذه القضية. وقد يكون السبب في هذه النسبة المرتفعة تردد المبحوثين في القول أنهم لا يهتمون بالأساس بهذه القضية. فقد كانت نسبة من يهتمون بتلك القضايا الى حد كبير (9.8%)، وهذه نسبة قليلة بالمقارنة بنسبة من هم يهتمون الى حد ما. وبالنظر الى نسبة الذين يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بما يسمى الشرف الى حد ما وهي (32.1%)، نرى بأنها نسبة عالية بالمقارنة مع نسبة المرسلين الصحفيين الذين يهتمون بتلك القضية فهذه النسبة تشكل نصف نسبة من يهتمون بقضية ما يسمى الشرف وهذا لافت للنظر، حيث أن تلك القضية جداً خطيرة وتهدد أمن النساء لأنها أصبحت شائعة لكل المشاكل العائلية التي تقع بها النساء كالميراث مثلاً أو الطلاق وغيره وبالتالي أصبحت تهدد أمن المجتمع ككل، كون النساء يشكلن نصف المجتمع فمن الحري بنا أن ننظر ملياً لتلك القضية بمزيد من البحث والتقصي والإهتمام. أما بالنسبة لمن يهتمون بقضايا المرأة التي تتعلق بحقها في تقرير المصير الى حد ما وهي (38.8%)، كذلك نسبة من هم يهتمون الى حد ما بقضايا التعليم التي تخص المرأة (19.6%)، وقضايا الميراث بنسبة اهتمام الى حد

ما بلغت (21.9%)، وهذه كلها نسب مرتفعة نسبياً، ربما تشير إلى أن المرسلين الصحفيين لا يهتمون بمثل تلك القضايا بالأساس كما أشرنا سابقاً، مما يعني وجود ضعف اهتمام بقضايا المرأة من قبل المرسلين الصحفيين. فعدم حسم الصحفيين رأيهم من خلال خيار "إلى حد كبير"، أو خيار "أبداً"، يضع علامة من الشك والاستفهام الكبيرة على مستوى إدراكهم، أو اهتمامهم بهذه القضايا.

### جدول (6)

توزيع العينة وفقاً لتحديد الأولويات في تغطية الخبر حسب الأهمية

أولوية قصوى		أولوية متوسطة		أولوية ضعيفة		العبارة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
22.8 %	51	%13.8	31	%63.4	142	قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة
%12.5	28	%25.9	58	%61.6	138	مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بانتهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة
%11.6	26	%28.1	63	%60.3	135	تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في احد المؤسسات الحكومية
%12.9	29	%21.4	48	%65.6	147	تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية
%10.3	23	%27.7	62	%62.1	139	مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين اثناء قطف الزيتون
%17.4	39	%29.9	67	%52.7	118	تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الاساسية من المدارس

يتضح من جدول (6) توزيع العينة وفقاً لمتغير تحديد الأولويات في تغطية الخبر حسب الأهمية، حيث أن نسبة المراسلين الصحفيين الذين يهتمون بتغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة كأولوية ضعيفة بلغت (63.4%)، ونسبة الذين يولون تغطية تلك القضية أولوية متوسطة بلغت نسبة (13.8%)، أما نسبة من يهتم يولون تلك القضية أولوية قصوى فبلغت نسبتهم (22.8%). أما قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بانتهاء الأقسام وتفعيل تفاهمات حكومة الوحدة فقد بلغت نسبة من يولونها أهمية ضعيفة في التغطية الإعلامية (61.6%)، ونسبة من يولونها أولوية متوسطة بلغت (25.9%)، ومن المراسلين الصحفيين عينة الدراسة من يولونها أهمية قصوى بنسبة (12.5%). وقد بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يولون قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في إحدى المؤسسات الحكومية أهمية ضعيفة في التغطية الإعلامية بلغت (60.3%)، ونسبة الذين يولونها أهمية متوسطة (28.1%)، ونسبة من يولونها أهمية قصوى بلغت (11.6%)، وهذه النسب مؤشر واضح على عدم اهتمام المراسلين الصحفيين بظاهرة العنف ضد المرأة مما يتطلب المزيد من النظر والبحث بذلك الموضوع لأهميته، وتأثيره على مستقبل النساء وأمنهن وكيونتهم الإنسانية. وقد بلغت نسبة المراسلين الصحفيين من أفراد العينة الذين يولون قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية أهمية ضعيفة في التغطية الإعلامية (65.6%)، ونسبة (21.4%) يولون تلك القضية أهمية متوسطة، ونسبة (12.9%) يولونها أهمية قصوى في التغطية الإعلامية. وبلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يهتمون بتغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون كأولوية ضعيفة (62.1%)، ونسبة من يولون تلك القضية أهمية متوسطة (27.7%)، ونسبة من يولون تلك القضية أهمية قصوى (10.3%). وبلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يولون قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس أولوية ضعيفة (52.7%)، ونسبة من يولون تلك القضية أهمية متوسطة (29.9%)، ونسبة من يولون تلك القضية أولوية قصوى في التغطية الإعلامية بلغت (17.4%).

و نلاحظ من الجدول السابق أن أكثر قضية تأخذ أعلى نسبة إهتمام كأولوية قصوى من قبل المراسلين الصحفيين في سلم أولويات تغطية الخبر حسب الأهمية هي قضية قتل فتاة على خلفية

جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة بنسبة (22.8%)، في حين أن أقل قضية تأخذ نسبة إهتمام كأولوية ضعيفة من قبل المراسلين الصحفيين في سلم أولويات تغطية الخبر حسب الأهمية هي قضية تولى امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية، بنسبة (65.6%)، ونلاحظ أيضاً أن نسبة المراسلين الصحفيين الذين لا يهتمون بتغطية مثل تلك القضايا الهامة نسبتهم عالية جداً بالمقارنة مع نسبة المراسلين الصحفيين الذين يهتمون بتغطية تلك القضايا كأولوية قصوى، مما يتطلب المزيد من تسليط الضوء على ذلك. ونلاحظ من الأرقام السابقة أيضاً بأن نسبة من يولون الإهتمام بتلك القضايا بشكل متوسط، أيضاً عالية مقارنة مع من يولونها الأهمية القصوى، وقد تكون تلك الإجابة على سبيل مجاملة الباحثة لا أكثر، أو إخفاء لنقص معرفتهم واهتمامهم بمثل تلك القضايا الهامة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم اهتمام المراسلين الصحفيين بتغطية مثل تلك القضايا إعلامياً، على الرغم من أهميتها القصوى على الساحة المحلية والعالمية، وهذا يتطلب المزيد من القاء الضوء على تلك الظاهرة.

## جدول (7)

### أولوية تغطية القضايا إعلامياً<sup>1</sup>

الوزن	القيمة	متوسط الإجابة	الفقرة
75	2.25	7.50	قتل فتاة على خلفية جرائم على يد احد اقاربها في ظروف غامضة
71.8	2.154	7.18	مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة
71.4	2.142	7.14	تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في احد المؤسسات الحكومية

<sup>1</sup> المقصود بالقيمة: هي مجموع الإجابات مقسومة على عددها. ومتوسط الإجابة: هو القيمة مضروبة في 3، مقسومة على 10. و3 هو مقياس الاختبار الثلاثي المستخدم في السؤال المطروح. و10 هو مستوى السؤال المعطى في الاستبانة. والوزن: هو عبارة عن ناتج متوسط الإجابة مضروبة في 100 مقسومة على 3.



76.5	2.295	7.65	تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية
72.6	2.178	7.26	مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون
64.7	1.941	6.47	تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس

يشير الجدول رقم (7)، إلى أن أولوية تغطية القضايا إعلامياً لدى المرسلين الصحفيين قد أُعطيت لقضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية بمعدل (76.5)، وجاءت في الترتيب الأول، يليها قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد اقاربها في ظروف غامضة بمعدل (75)، ثم قضية مسيرة للحزب السياسية للمطالبة بإنهاء الإنقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة بمعدل (71.8)، وقضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في احدى المؤسسات الحكومية بمعدل (71.4)، يليها قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون بمعدل (72.6)، وأخيراً قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس بمعدل (64.7)، ونلاحظ من الأرقام المدرجة أعلاه أن المرسلين الصحفيين يهتمون بشكل معقول بقضايا المرأة قياساً بالقضايا الأخرى، و نلاحظ أن نسب تغطيتهم الإعلامية للقضايا السابقة متقاربة، فهم يهتمون بتغطية القضايا السياسية كما القضايا الإجتماعية وقضايا المرأة.

### جدول (8)

توزيع العينة وفقاً لتغطية المرسلين الصحفيين لقضايا المرأة إعلامياً

نعم كثيراً		نادراً		لا لم أقم		سبق وقمت بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
49.1%	110	34.4%	77	16.5%	37	

يتضح من جدول (8) توزيع العينة وفقاً لمتغير تغطية المرسلين الصحفيين لقضايا المرأة إعلامياً، حيث بلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين لم يقوموا بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة (16.5%)، ونسبة من لم يقوموا مطلقاً بتغطية مثل تلك القضايا (34.4%)، ونسبة من قاموا كثيراً بتغطية مثل تلك القضايا بلغت (49.1%).

### جدول (9)

#### توزيع العينة وفقاً لمعرفة المبحوث بمصطلح النوع الاجتماعي

بالنسبة لك النوع الاجتماعي يعني	التنشئة الاجتماعية		الجنس		مكانة وادوار المرأة والرجل في المجتمع		لا أعرف	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
	12.1%	72	17.4%	39	65.2%	146	3.6%	8

يتضح من جدول (9) توزيع العينة وفقاً لمعرفة المرسل الصحفي بمصطلح النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين يعتقدون بأن النوع الاجتماعي يعني التنشئة الاجتماعية (12.1%)، وبلغت نسبة الذين يرون بأن النوع الاجتماعي يعني الجنس (17.4%)، فيما بلغت نسبة من يرى بأن النوع الاجتماعي يعني مكانة وأدوار المرأة والرجل في المجتمع (65.2%)، وبلغت نسبة من لا يعرفون بمصطلح النوع الاجتماعي (3.6%)، ونلاحظ من الأرقام السابقة بأن نسبة لا بأس بها من المرسلين الصحفيين لا يدركون معنى النوع الاجتماعي، فقد يعتقدون انه التنشئة الاجتماعية، أو الجنس ومنهم من لا يعرفونه مطلقاً، وقد تكون البعض من إجابة المرسلين الصحفيين بأن النوع الاجتماعي يعني مكانة وأدوار الرجل والمرأة في المجتمع، على سبيل التخبط أو المصادفة، ونحن إن تكلمنا فإنما نتكلم عن شريحة مثقفة مسؤولة عن منابر الصوت الحر بما فيها من برامج تعليمية وتنقيفية ومعلوماتية وإخبارية، مسؤولة عن توصيل الحقيقة والمعرفة للمواطن المتلقي، فمن الحري أن تكون هذه الفئة على دراية أكثر بتلك الأمور والقضايا الهامة التي تمس البنى المعرفية لكافة فئات المجتمع.

## جدول (10)

توزيع العينة وفقاً لمعرفة الصحفيين بالمصطلحات التي تخص قضايا المرأة

المحاور	ليس لدي معرفة		معرفة ضئيلة		معرفة متوسطة		معرفة كبيرة	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تمكين المرأة	4.5%	10	11.6%	26	22.8%	51	61.2%	137
الصحة الانجابية	5.4%	12	13.8%	31	31.7%	71	49.1%	110
العنف الاسري	3.1%	7	10.3%	23	21.9%	49	64.7%	145
المساواة الاجتماعية	3.6%	8	10.7%	24	23.7%	53	62.1%	139
العدالة الاجتماعية	4.5%	10	9.4%	21	27.7%	62	58.5%	131
عمل المرأة	3.6%	8	7.6%	17	24.1%	54	64.7%	145
الكوتا	9.4%	21	10.3%	23	24.6%	55	55.8%	125

يتضح من جدول (10) توزيع العينة وفقاً لمعرفة مصطلحات تخص قضايا المرأة، حيث بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين ليس لديهم معرفة بتمكين المرأة (4.5%)، وبلغت نسبة الذين يعرفون معرفة ضئيلة بالمصطلح (11.6%)، ونسبة الذين على معرفة متوسطة بذلك المصطلح (22.8%) ونسبة من هم على معرفة كبيرة بمصطلح تمكين المرأة (61.2%).

أما فيما يتعلق بمصطلح الصحة الإنجابية فبلغت نسبة من ليس لديهم معرفة به (5.4%) من عينة الدراسة، وبلغت نسبة من لديهم معرفة ضئيلة بذلك (13.8%)، كما كانت نسبة من هم على معرفة متوسطة بذلك أيضاً (31.7%). وبلغت نسبة من هم على دراية كاملة بموضوع الصحة الإنجابية (49.1%). وفي موضوع العنف الأسري بلغت نسبة من ليس لديهم معرفة به (3.1%)، بينما كانت نسبة من لديهم معرفة ضئيلة (10.3%)، ونسبة من لديهم معرفة متوسطة عن ذلك الموضوع بلغت (21.9%)، ومن هم على دراية كاملة بلغت نسبتهم (64.7%). أما نسبة من ليس لديهم معرفة بموضوع المساواة الاجتماعية (3.6%)، وبلغت نسبة من هم على

معرفة ضئيلة به (10.7%)، وبلغت نسبة من هم على معرفة متوسطة بذلك الموضوع (23.7%)، أما من هم على دراية كبيرة فبلغت نسبتهم (62.1%). وقد بلغت نسبة من ليس لديهم معرفة بموضوع العدالة الاجتماعية (4.5%)، ونسبة من هم على دراية ضئيلة بذلك الموضوع بلغت (9.4%)، ومن هم على معرفة متوسطة بذلك بلغت نسبتهم (27.7%)، أما من لديهم معرفة كبيرة فبلغت نسبتهم (58.5%). وبلغت نسبة من ليس لديهم معرفة عن موضوع عمل المرأة (3.6%)، ونسبة من هم على معرفة ضئيلة بذلك الموضوع بلغت (7.6%)، وبلغت نسبة من هم على معرفة متوسطة (24.1%)، ونسبة من لديهم معرفة كبيرة عن ذلك الموضوع (64.7%). أما نسبة المراسلين الصحفيين من عينة الدراسة والذين ليس لديهم معرفة عن الكوتا النسائية فبلغت (9.4%)، وبلغت نسبة من لديهم معرفة ضئيلة بهذا الموضوع (10.3%)، وبلغت نسبة من لديهم معرفة متوسطة (24.6%)، ونسبة من لديهم معرفة كبيرة بذلك الموضوع بلغت (55.8%).

ونلاحظ أن المراسلين الصحفيين عينة الدراسة يمتلكون معرفة الى حد ما بتلك المواضيع وليس دراية كاملة، ونلاحظ ايضاً من الأرقام المدرجة أعلاه بأن المراسلين الصحفيين الذين أجابوا بـ"أعرف معرفة متوسطة او ضئيلة" على الغالب لا يدركون تلك المصطلحات التي تخص قضايا المرأة ولا يمتلكون المعرفة حولها، مما يعني أننا بحاجة للمزيد من إلقاء الضوء على ذلك، سواء في الأبحاث أو في تكثيف الدورات والندوات و التدريبات المتعلقة بتلك القضايا، والتي تستهدف تلك الشريحة الهامة والمؤثرة في الجمهور المتلقي بشكل كبير، بما فيه من تأثير على أفكارهم وتوجهاتهم، و القدرة على تغيير مفاهيمهم الاجتماعية.

## جدول (11)

### معرفة المراسلين الصحفيين بالمحاور التي تخص قضايا المرأة

الوزن	القيمة	متوسط الإجابة	المحاور
24.1	0.723	2.41	تمكين المرأة (اقتصادي/سياسي/اجتماعي)
22.5	0.675	2.25	الصحة الانجابية
24.8	0.744	2.48	العنف الاسري
24.4	0.732	2.44	المساواة الاجتماعية
24	0.72	2.40	العدالة الاجتماعية
25	0.75	2.50	عمل المرأة
22.7	0.681	2.27	الكوتا

يوضح الجدول (11) أن معرفة المراسلين الصحفيين بمحاور تخص قضايا المرأة كانت بالشكل الأكبر قد أعطيت لموضوع عمل المرأة بمعدل (25)، يليها موضوع العنف الأسري بمعدل (24.8)، ثم موضوع المساواة الاجتماعية بمعدل (24.4)، وموضوع تمكين المرأة (اقتصادي/سياسي/اجتماعي) بمعدل (24.1)، وموضوع العدالة الاجتماعية بمعدل (24)، يليه موضوع الكوتا بمعدل (22.7)، وأخيراً موضوع الصحة الإنجابية بمعدل (22.5)، ونلاحظ بأن معرفة المراسلين الصحفيين بتلك القضايا ضئيلة قياساً مع المستوى العام، على الرغم من أن أعلى معرفة انحصرت بقضية عمل المرأة، وأضعف معرفة كانت بموضوع الصحة الإنجابية بالرغم من أهميتها، حيث يظهر ذلك من المعدلات المدرجة أعلاه. والمقصود بالمعدل هو مجموع إجابات المراسلين الصحفيين مقسومة على عددها. ونرى بأن تلك المعدلات تتراوح بين 22 إلى 25 فقط من مئة، أي نسبة معرفة المراسلين الصحفيين بالمصطلحات الخاصة بقضايا المرأة ضئيلة، وهذا يعكس عدم وعي معرفي للمراسلين الصحفيين بهذه القضايا الخاصة بالمرأة، وعدم الإهتمام بتطوير معرفتهم بها، وكونها قضايا يجهلونها من باب أولى لو تم الإهتمام

للوصول الى التطوير المعرفي بهذه القضايا الهامة والمطروحة بكثرة الآن على الساحة العالمية، ليست المحلية فقط.

### جدول (12)

توزيع العينة وفقاً للمشاركة في تدريبات النوع الاجتماعي

لا		نعم		المشاركة في تدريبات النوع الاجتماعي
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
60.3%	135	39.7%	89	

يتضح من الجدول (12) توزيع العينة وفقاً لمتغير المشاركة في تدريبات النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة (39.7%) من المرسلين الصحفيين يشاركون في تلك التدريبات، ونسبة (60.3%) من المرسلين الصحفيين عينة الدراسة لا يشاركون في التدريبات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ونلاحظ بأن نسبة الذين لا يشاركون في تدريبات النوع الاجتماعي كبيرة، وهي تفوق بكثير نسبة من هم يشاركون بتلك التدريبات، وهذا يمكن أن يعكس المستوى المتدني لعدم اهتمام المرسلين الصحفيين بالقضايا التي تخص النوع الاجتماعي بما فيها قضايا المرأة. فمن الواضح أنه لا يوجد اهتمام لدى غالبية الصحفيين بالمشاركة في الدورات واللقاءات التدريبية التي تتعلق بالنوع الاجتماعي، مما يعني أنها لا تمثل أولوية بالنسبة لهم ضمن القضايا التي يهتمون بها.

### جدول (13)

توزيع العينة وفقاً لطبيعة التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي

دورات وورشات عمل		تدريب داخل المؤسسة الاعلامية		تدريب جامعي		نوع التدريب
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
44.6%	101	5.4%	12	49.5%	11	

يتضح من الجدول (13) توزيع العينة وفقاً لطبيعة التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي والذي يعكس مستواه ومكان إجرائه، حيث بلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين تلقوا تدريباً جامعياً

حول النوع الاجتماعي (49.5%)، ونسبة الذين تلقوا تدريباً داخل المؤسسة الإعلامية (5.4%)، ونسبة الذين تلقوا تدريباً عن طريق الدورات وورشات العمل (44.6%). ونلاحظ من النسب المدرجة أعلاه أن النسبة الأقل في تلقي التدريبات حول النوع الاجتماعي هي التي تنظمها المؤسسات الإعلامية. وربما يعود ذلك إلى عدم اهتمام تلك المؤسسات بمثل تلك الدورات وورشات العمل، أو قد يعود إلى عدم اهتمام المرسلين الصحفيين بالدورات والندوات التي تعقدتها المؤسسات الإعلامية حول قضايا النوع الاجتماعي. ويُلاحظ بأن النسبة الأكبر من المرسلين الصحفيين قد تلقوا هذا النوع من التدريب في الجامعة، وقد يكون هذا بشكل إجباري حسب مساقات التخصصات أو متطلبات الجامعة، وليس بالضرورة نتيجة توجهات شخصية نحو هذا الموضوع، خاصة وأن الجامعات تنظم مثل تلك الدورات في الغالبية لطلبتها بشكل رئيس. أما نسبة الصحفيين الذين يشاركون في دورات في غير الجامعات والمؤسسات الصحفية فقد كانت مرتفعة إلى حد ما، مما يعني أن الصحفيين يشاركون في دورات تدريبية في مؤسسات أخرى، مثل المؤسسات النسوية والمؤسسات المجتمعية.

#### جدول (14)

##### توزيع العينة وفقاً لتطوير المعرفة بقضايا المرأة

تطوير المعرفة بقضايا المرأة		القراءة الذاتية		الندوات والدورات التدريبية		متابعة وسائل الاعلام		عدم الاهتمام	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
19.6%	44	29.0%	65	48.2%	108	3.1%	7		

يتضح من الجدول (14) توزيع العينة وفقاً لمتغير تطوير المعرفة بقضايا المرأة، حيث بلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين يطورون معرفتهم بقضايا المرأة عن طريق القراءة الذاتية (19.6%)، ونسبة الذين يطورون معرفتهم بتلك القضايا عن طريق الندوات والدورات التدريبية (29.0%)، فيما بلغت نسبة الذين يطورون معرفتهم بتلك القضايا عن طريق متابعة وسائل الإعلام (48.2%)، أما نسبة الذين لا يهتمون أبداً بتطوير معرفتهم بتلك القضايا فقد بلغت (3.1%)، ونلاحظ من الأرقام أعلاه بأن المرسلين الصحفيين في الأغلب يطورون معرفتهم

بقضايا المرأة عن طريق وسائل الإعلام بنسبة (48.2%) وهي نسبة مرتفعة، فلو فرضنا أن وسائل الإعلام نفسها لا تهتم بقضايا المرأة ولا تعرضها بالشكل الإعلامي الصحيح المبني على الدراية والمعرفة، أو لا توفيقها حقها وتهمشها، فكيف لها أن تقدم للمرسلين الصحفيين المعنيين بذلك، تطوير معرفي سليم بما يخص قضايا المرأة.

### جدول (15)

#### توزيع العينة وفقاً للمسؤولية عن تحديد سياسة تغطية الأخبار والقضايا

المراسل الصحفي بالإضافة الى المؤسسة الإعلامية		أجندة خارجية		المؤسسة الإعلامية		المراسل نفسه		تحديد السياسة الإعلامية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
54.5%	122	6.3%	14	31.3%	70	8.0%	18	

يتضح من الجدول (15) المتعلق بتوزيع العينة وفقاً لمتغير المسؤولية عن تحديد سياسة تغطية الأخبار والقضايا، أن نسبة (8.0%) من المرسلين الصحفيين عينة الدراسة أجابوا بأن المرسل نفسه هو الذي يحدد سياسة تغطية الأخبار والقضايا المطروحة إعلامياً، ونسبة (31.3%) من منهم أجابوا بأن المؤسسة الإعلامية هي التي تحدد تلك السياسة، ونسبة (54.5%) منهم أجابوا بأن المرسل الصحفي بالإضافة الى المؤسسة الإعلامية هما المسؤولان عن تحديد تلك السياسة. ويتضح من ذلك أن المؤسسة الإعلامية تتحمل بالشاركة مع المرسل الصحفي مسؤولية كبيرة في تحديد تغطية تلك القضايا إعلامياً. ويبدو أن الصحفي لا يرغب في وضع تلك المسؤولية على عاتقه بشكل منفرد، بل يلجأ إلى اقتسام المسؤولية مع المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها في هذا الصدد.

#### 1- العلاقة بين مكان عمل المرسل الصحفي ومعرفته بالوثائق والمعاهدات الدولية، سيداو،

كوبنهاجن، نيروبي، وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008



تبين الجداول التالية تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بالمواثيق والمعاهدات الدولية التالية:

وثيقة سيداو

وثيقة كوبنهاجن

وثيقة نيروبي

وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008

وهي تجيب عن سؤال الدراسة:

1- ما مدى وعي مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا المرأة؟ وتبين الجداول التالية مدى وعيهم بالمواثيق والمعاهدات التي تطرقت في نصوصها للعديد من قضايا المرأة.

### جدول (16)

تأثير مكان العمل على معرفه المراسل الصحفي بوثيقة سيداو

المجموع		وثيقة سيداو						المحافظة
		لا أعرف		أعرف إلى حد ما		أعرف		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100.0%	105	33.3%	35	41.9%	44	24.8%	26	رام الله
100.0%	47	38.3%	18	25.5%	12	36.2%	17	الخليل
100.0%	72	38.9%	28	37.5%	27	23.6%	17	نابلس

يتضح من الجدول (16) حول مدى تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة سيداو، أن المبحوثين الذين يعملون في محافظة رام الله بنسبة (24.8%) يعرفون بتلك الوثيقة، بينما بلغت نسبة الذين يعرفون بهذه الوثيقة في محافظة الخليل (36.2%) والذين يعرفون بتلك الوثيقة في محافظة نابلس بلغت نسبتهم (23.6%). في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين

الذين يعرفون بوثيقة سيداو الى حد ما والذين يعملون في محافظة رام الله (41.9%) وبلغت نسبتهم في محافظة الخليل (25.5%)، فيما بلغت نسبتهم في محافظة نابلس (37.5%). وبلغت نسبة الذين لا يعرفون بوثيقة سيداو في محافظة رام الله (33.3%)، اما نسبتهم في محافظة الخليل فقد بلغت (38.3%) فيما بلغت نسبتهم في محافظة نابلس (38.9%).

ومن ذلك نرى بأن نسبة المرسلين الصحفيين العاملين في محافظة الخليل هم على دراية أكثر بوثيقة سيداو، فيما تقاربت النسبة في محافظتي رام الله ونابلس وكانت أقل من النسبة في محافظة الخليل. كما تقاربت نسبة من لا يعرفون بتلك الوثيقة في محافظتي نابلس والخليل، وكانت أكثر من النسبة في رام الله. لكن الملفت هو أن نسبة الذين يعرفون الى حد ما بتلك الوثيقة في محافظة رام الله كانت مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالنسبة في محافظتي نابلس والخليل. وبالعوموم، فإن نسب "أعرف إلى حد ما" كانت مرتفعة في المحافظات الثلاث، كما يشير الجدول، الأمر الذي يشير إلى أن الصحفيين لديهم معلومات قليلة عن هذه الاتفاقية، أو أنهم لا يرغبون في القول أنهم لا يعرفون. وفي كلا الحالتين، فإن ذلك يمكن أن يُعد مؤشرا على نقص الوعي وعدم الاهتمام بقضايا المرأة، والتي من أبرز معالمها على الصعيد الدولي اتفاقية سيداو، حيث أن إجابة أعرف الى حد ما قد تعتبر تهرب من قبل المرسل الصحفي عن الإجابة بعدم المعرفة وهي مخرجه في ذلك، فلو كان على دراية بذلك لأجاب بمعرفته بشكل واضح، كما أن هناك أسئلة في الإستبانة مباشرة وغير مباشرة وجهت للمرسلين الصحفيين، وتبين من خلالها عدم معرفة البعض بالأمور والقضايا محور البحث والمتعلقة بالنوع الإجتماعي، وعلى الرغم من أن الجدول السابق قد أظهر بأن مدينة الخليل أعلى نسبة في معرفة المرسلين الصحفيين بوثيقة سيداو بنسبة (36.2%)، وأن مدينة رام الله أعلى نسبة في معرفة المرسلين الصحفيين في تلك الوثيقة إلى حد ما بنسبة (41.9%)، الى أن مربع كاي بيرسون لا يظهر ذلك حيث أنه لا يرى معنى في اختلاف النسب بين الفئات فهو يجدها غير ملموسة إحصائياً وليست ذات دلالة إحصائية، حيث اعتبر الفروق في النسب السابقة في اجابات المبحوثين متقاربة والفروق بينها ناتجة عن تغير عشوائي وغير منظم، لذلك كانت النتيجة أنه لا يوجد علاقة بين مكان العمل ومعرفة المرسل الصحفي بوثيقة سيداو، كما هو مبين في جدول (17).

## جدول (17)

### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.312	4	4.771	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة سيداو.

$H_a$ : يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة سيداو.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.312 وهي أكبر من قيمة

( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$  السابقة، وذلك يعني أنه لا يوجد

علاقة بين مكان العمل ومعرفة المراسل الصحفي بوثيقة سيداو، فهما متغيران مستقلان عن

بعضهما.

## جدول (18)

### تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة كوبنهاجن

وثيقة كوبنهاجن								
المجموع		لا أعرف		أعرف إلى حد ما		أعرف		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	المحافظة
%100.0	105	%11.4	12	%33.3	35	%55.2	58	رام الله
%100.0	47	%12.8	6	%29.8	14	%57.4	27	الخليل
%100.0	72	%9.7	7	%37.5	27	%52.8	38	نابلس

ويتضح حسب الجدول (18)، في مدى تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة

كوبنهاجن، أن المبحوثين الذين يعملون في محافظة رام الله الذين يعرفون بتلك الوثيقة بلغت

بنسبتهم (55.2%)، بينما بلغت نسبتهم في محافظة الخليل (57.4%) أما الذين يعرفون بتلك

الوثيقة في محافظة نابلس فبلغت نسبتهم (52.8%). وبلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين

يعرفون بتلك الوثيقة إلى حد ما والذين يعملون في محافظة رام الله (33.3%)، وبلغت نسبتهم

في محافظة الخليل (29.8%)، فيما بلغت النسبة في محافظة نابلس (37.5%). أما من

المراسلين الصحفيين الذين يعملون في محافظة رام الله والذين لا يعرفون بوثيقة كوبنهاجن فقد

بلغت نسبتهم (11.4%)، وبلغت النسبة في محافظة الخليل (12.8%)، فيما بلغت النسبة في محافظة نابلس (9.7%) من مجموع المراسلين الصحفيين الذين يعملون في نفس المحافظة.

ومن ذلك نرى بأن نسبة المراسلين الصحفيين العاملين في محافظة الخليل هم على دراية أكثر بوثيقة كوبنهاجن، ويلبها نسبة المراسلين الصحفيين في محافظة رام الله، وأخيراً نابلس، رغم أنها كانت كذلك المحافظة الأكثر نسبة من المراسلين الصحفيين الذين لا يعرفون بتلك الوثيقة يلبيها رام الله ونابلس.

أيضا هنا تبرز مسألة ارتفاع نسب الذين اختاروا "أعرف إلى حد ما" في المحافظات الثلاث، الأمر الذي يثير الشك في إجابات المبحوثين وعدم ميلهم إلى التصريح بأنهم لا يعرفون عن هذه الوثيقة، أو أنهم سمعوا عنها ولكنهم لا يمتلكون معلومات كافية، وأنها لا تمثل أولوية بالنسبة لهم، وهو ما يصب في مسألة نقص الوعي لدى الصحفيين في هذه القضايا.

### جدول (19)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.927	4	.885	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة كوبنهاجن.

$H_a$ : يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة كوبنهاجن.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.927 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، وذلك يعني أنه لا يوجد علاقة بين مكان العمل ومعرفة المراسل الصحفي بوثيقة كوبنهاجن، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (20)

### تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة نيروبي

		وثيقة المؤتمر العالمي للمرأة نيروبي 1985						
المجموع		لا أعرف		أعرف إلى حد ما		أعرف		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	المحافظة
%100.0	105	%62.9	66	%32.4	34	%4.8	5	رام الله
%100.0	47	%70.2	33	%23.4	11	%6.4	3	الخليل
%100.0	72	%63.9	46	%31.9	23	%4.2	3	نابلس

ويتضح من الجدول (20) في مجال تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة نيروبي، أن نسبة المبحوثين الذين لديهم معرفة بهذه الوثيقة من الذين يعملون في محافظة رام الله بلغت (4.8%)، بينما بلغت نسبة الذين يعملون في محافظة الخليل (6.4%)، فيما بلغت نسبة الذين يعملون في محافظة نابلس (4.2%). وبلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون الى حد ما بهذه الوثيقة من الذين يعملون في محافظة رام الله (32.4%)، وبلغت نسبة الذين يعملون في محافظة الخليل (23.4%)، فيما بلغت نسبة الذين يعملون في محافظة نابلس بلغت (31.9%). أما المراسلين الصحفيين الذين لا يعرفون بوثيقة نيروبي من الصحفيين الذين يعملون في محافظة رام الله فقد بلغت نسبتهم (62.9%)، ونسبة الذين يعملون في محافظة الخليل ولا يمتلكون الدراية بذلك (70.2%)، ونسبة الذين يعملون في محافظة نابلس من المراسلين الصحفيين ولا يمتلكون المعرفة حول وثيقة نيروبي (63.9%). ومن الأرقام المدرجة أعلاه نلاحظ بأن النسب معرفة المراسلين الصحفيين بهذه الوثيقة متدنية جداً في كل المحافظات، ونسبة المراسلين الصحفيين الذين لا يعرفون أو يعرفون الى حد ما عالية في كل المحافظات أيضاً، وهذا يشير الى نقص في الوعي المعرفي للمراسل الصحفي بالموثيق والمعاهدات الدولية التي تخص المرأة.

## جدول (21)

### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.822	4	1.526	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة نيروبي.

$H_a$ : يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة نيروبي.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.822 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين مكان العمل ومعرفة المراسل الصحفي بوثيقة نيروبي، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (22)

### تأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008

		وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008						
المجموع		لا أعرف		أعرف إلى حد ما		أعرف		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	المحافظة
%100.0	105	%23.8	25	%39.0	41	%37.1	39	رام الله
%100.0	47	%21.3	10	%42.6	20	%36.2	17	الخليل
%100.0	72	%19.4	14	%38.9	28	%41.7	30	نابلس

ويتضح حسب الجدول رقم (22)، فيما يتعلق بتأثير مكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008، فإن الذين يعملون في محافظة رام الله ويعرفون بهذه الوثيقة، بلغت بنسبتهم (37.1%)، بينما بلغت نسبتهم من الذين يعملون في محافظة الخليل (36.2%)، فيما بلغت نسبتهم من الذين يعملون في محافظة نابلس (41.7%). وقد بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون إلى حد ما بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008 والذين يعملون في محافظة رام الله (39.0%)، بينما بلغت نسبة الذين يعملون في محافظة الخليل (42.6%)، ونسبة الذين يعملون في محافظة نابلس (41.7%). أما المراسلين الصحفيين الذين

يعملون في محافظة رام الله والذين لا يعرفون بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008 فقد بلغت نسبتهم (23.8%)، ونسبة الذين يعلمون في محافظة الخليل (21.3%)، بينما بلغت نسبة الذين يعملون في محافظة نابلس (19.4%).

ونرى بأن المراسلين الصحفيين العاملين في محافظة نابلس هم على دراية أكثر بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008 ويليه المراسلين الصحفيين في محافظة رام الله وأخيراً الخليل بنسب معقولة نسبياً، لكن نسبة من لا يعرفون، ويعرفون الى حد ما، كانت أكثر وهي نسبة عالية جداً في كل المحافظات.

### جدول (23)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.938	4	.805	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008.

$H_a$ : يوجد علاقة بين مكان عمل المراسل الصحفي ومعرفته بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.938 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض النظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين مكان العمل ومعرفة المراسل الصحفي بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

ونستنتج مما سبق أنه لا يوجد علاقة بين مكان العمل ومعرفة المراسل الصحفي بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تخص المرأة (سيدوا، كوبنهاجن، نيروبي، وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008)، رغم أن المراسلين الصحفيين العاملين في الخليل ورام الله على دراية أكثر بالوثائق السابقة، ماعدا وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008، كانت نابلس

أعلى نسبة معرفة بين المرسلين الصحفيين عينة الدراسة. لكن هذا الفرق في المعرفة بين المحافظات غير ملموس إحصائياً.

الفرضية: لا يوجد وعي لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة. وهذا ما أكدت عليه الجداول السابقة من جدول (16) إلى جدول (23) بصحة الفرضية، وبالتالي قبولها.

2- العلاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي ومتابعته لقضايا المرأة في المجتمع، والحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً، والمشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي، وتأييد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة، ورأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة.

تبين الجداول التالية تأثير النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي على الأمور التالية:

وهي تجيب عن سؤال الدراسة:

1- ما مدى سعي المرسل الصحفي الفلسطيني لتطوير معرفته وإلمامه بقضايا المرأة؟ وتبين الجداول التالية مدى اهتمامه بتطوير معرفته وإلمامه بالقضايا التي تخص المرأة.

#### جدول (24)

تأثير النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي على متابعته لقضايا المرأة في المجتمع

المجموع		متابعة قضايا المرأة في المجتمع						النوع الاجتماعي
		أبداً		إلى حد ما		إلى حد كبير		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	84	%4.8	4	%53.6	45	%41.7	35	إمرأة
%100.0	140	%4.3	6	%58.6	82	%37.1	52	رجل



يشير الجدول (24) إلى تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على متابعته لقضايا المرأة في المجتمع، حيث بلغت نسبة المراسلات الصحفيات اللواتي يتابعن قضايا المرأة في المجتمع إلى حد كبير (41.7%)، فيما بلغت نسبة الرجال من المراسلين الصحفيين الذين يتابعون قضايا المرأة في المجتمع إلى حد كبير (37.1%)، أما المراسلات الصحفيات اللواتي يتابعن قضايا المرأة في المجتمع إلى حد ما فبلغت نسبتهن (53.6%)، ونسبة المراسلين الصحفيين الذين يتابعون قضايا المرأة إلى حد ما بلغت (58.6%)، ونسبة المراسلات الصحفيات اللواتي لا يتابعن قضايا المرأة في المجتمع بشكل مطلق (4.8%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين من الرجال الذين لا يتابعون قضايا المرأة في المجتمع (4.3%)، ونرى بأن المراسلات الصحفيات اللواتي يتابعن بشكل كبير قضايا المرأة في المجتمع أكثر نسبة متابعة من المراسلين الصحفيين، وبينت الأرقام الواردة أعلاه بأن نسبة من لا يتابعون قضايا المرأة أو يتابعونها إلى حد ما عالية جداً مقارنة بمن يتابعون إلى حد كبير، وهذا دلالة على ضعف نسبي في الإهتمام بمتابعة قضايا المرأة في المجتمع.

### جدول (25)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.765	2	.535	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي و متابعته لقضايا المرأة في المجتمع  
 $H_a$ : يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي و متابعته لقضايا المرأة في المجتمع.  
ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.765 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي و متابعته لقضايا المرأة في المجتمع، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (26)

تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على الحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً

المجموع		الحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً						النوع الاجتماعي
		أبداً		إلى حد ما		إلى حد كبير		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	84	%7.1	6	%46.4	39	%46.4	39	إمرأة
%100.0	140	%5.7	8	%57.9	81	%36.4	51	رجل

يتضح من الجدول (26) الذي يتعلق بتأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على الحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً، بأن المراسلات الصحفيات يحرصن على طرح قضايا المرأة إعلامياً إلى حد كبير بنسبة (46.4%)، ونسبة من يحرصون على طرح قضايا المرأة إعلامياً إلى حد كبير من المراسلين الصحفيين (36.4%)، بينما نسبة (46.4%) من المراسلات الصحفيات اللواتي يحرصن على طرح تلك القضايا إعلامياً إلى حد ما، يقابلها نسبة (57.9%) من المراسلين الصحفيين الذين يحرصون على طرح قضايا المرأة إعلامياً إلى حد ما، ونسبة اللواتي لا يحرصن على طرح قضايا المرأة إعلامياً بشكل مطلق من المراسلات الصحفيات بلغت (7.1%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين من الرجال الذين لا يحرصون أبداً على طرح قضايا المرأة إعلامياً (5.7%)، ونرى بأن نسبة المراسلات الصحفيات هن الأكثر نسبة في الحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً من المراسلين الصحفيين الرجال الذين يحرصون على طرح تلك القضايا، ونرى أيضاً بأن نسبة كلا الجنسين من المراسلين الصحفيين الذين يحرصون على طرح قضايا المرأة إعلامياً إلى حد ما نسبة عالية جداً، وقد تكون هذه الإجابة أحرص بعض الشيء أو إلى حد ما مجاملة للباحثة لا أكثر، أو إخفاء عدم الحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً، حيث تبلغ نسبتهم عندما نضيفها لمجموع عدم الحرص مطلقاً نسبة كبيرة لا يستهان بها تصل إلى (53.5%) بالنسبة للنساء، و(63.6%) بالنسبة للرجال، وهذه نسبة جداً لافتة للنظر في عدم طرح قضايا المرأة إعلامياً، وهي تضع وعيهم بهذا الأمر موضع الشك.

## جدول (27)

### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.252	2	2.758	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً.

$H_a$ : يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.252 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض النظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

ورغم أن هناك فرق في الاهتمام بين الجنسين بخصوص طرح تلك القضايا إعلامياً لكن هذا الفرق غير ملموس إحصائياً.

## جدول (28)

### تأثير النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي على المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي

		المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي						
المجموع		أبدأ		إلى حد ما		إلى حد كبير		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النوع الاجتماعي
%100.0	84	%8.3	7	%47.6	40	%44.0	37	إمرأة
%100.0	140	%20.7	29	%47.9	67	%31.4	44	رجل

ويتضح حسب الجدول رقم (28) حول مدى تأثير النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي على الحرص على المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي، بأن المراسلات الصحفيات يشاركن في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي إلى حد كبير بنسبة

(44.0%)، بينما بلغت نسبة الرجال من المرسلين الصحفيين الذين يحرصون على المشاركة في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي إلى حد كبير (31.4%)، وبلغت نسبة المرسلات الصحفيات اللواتي يشاركن إلى حد ما في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي (47.6%)، بينما نسبة الرجال الذين يشاركون إلى حد ما في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي بلغت (47.9%)، ونسبة اللواتي لا يشاركن في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي بشكل مطلق (8.3%)، بينما بلغت نسبة المرسلين الصحفيين من الرجال الذين لا يشاركون في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي ابدأ (20.7%)، ونرى بأن نسبة المرسلات الصحفيات اللواتي يحرصن إلى حد كبير على المشاركة في الدورات التدريبية التي تخص قضايا المرأة أعلى من نسبة المرسلين الصحفيين الذين يحرصون على المشاركة في مثل تلك الدورات إلى حد كبير، كما يتساوون في نسبة الإهتمام إلى حد ما، وهي نسبة مرتفعة، وقد تكون هذه النسبة هي عدم اهتمام من قبلهم بالأصل، وتدل على وجود نقص ملحوظ في الإهتمام، ونسبة الرجال الذين لا يهتمون مطلقاً بالمشاركة في مثل تلك الدورات أعلى بكثير من نسبة النساء اللواتي لا يشاركن في دورات تدريبية تخص قضايا النوع الاجتماعي، وهذا يعكس عدم اهتمامهم بالدورات التي تطرح مثل تلك المواضيع والقضايا التي تخص المرأة.

### جدول (29)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
0.576	2	1.104	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والمشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي.

$H_a$ : يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والمشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.576 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . و ينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي والمشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (30)

تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على تأييد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة

المجموع		تأييد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة						النوع الاجتماعي
		أبداً		إلى حد ما		إلى حد كبير		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	84	%8.3	7	%39.3	33	%52.4	44	إمرأة
%100.0	140	%8.6	12	%45.7	64	%45.7	64	رجل

ويتضح من الجدول رقم (30) مدى تأثير النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي على تأييد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة، فنرى أن المراسلات الصحفيات يؤيدن المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة إلى حد كبير بنسبة (52.4%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يؤيدون المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة إلى حد كبير (45.7%)، في حين كانت نسبة المراسلات الصحفيات اللواتي يؤيدن إلى حد ما المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة كانت (39.3%)، تقابلها نسبة (45.7%) من الرجال يؤيدون تلك المعاهدات، ونسبة اللواتي لا يؤيدن المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة بشكل مطلق كانت (8.3%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين من الرجال الذين لا يؤيدون أبداً المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة (8.6%)، ونرى بأن نسبة النساء من المراسلات الصحفيات اللواتي يؤيدن المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة أكثر من نسبة الرجال الذين يؤيدون مثل تلك المعاهدات، بينما تتقارب النسب بين من هم لا يؤيدون مثل تلك المعاهدات من كلا الجنسين.

### جدول (31)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
0.610	2	.988	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والحرص على تأييده للمعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي و الحرص على تأييده للمعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة..

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.610 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي والحرص على تأييده للمعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (32)

#### تأثير النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي على رأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج

##### الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة

		رأي المرسل الصحفي بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة						
المجموع		أبداً		إلى حد ما		إلى حد كبير		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النوع الاجتماعي
%100.0	84	%64.3	54	%20.2	17	%15.5	13	إمرأة
%100.0	140	%55.7	78	%28.6	40	%15.7	22	رجل

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (32)، مدى تأثير النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي على رأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة، فنرى أن نسبة المراسلات الصحفيات اللواتي يرين بأن إدراج مثل تلك القضايا في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً

إلى حد كبير على الطلبة بلغت (15.5%)، بينما بلغت نسبة الرجال من المرسلين الصحفيين الذين يرون بأن إدراج مثل تلك القضايا في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة إلى حد كبير (15.7%)، بينما كانت نسبة المرسلات الصحفيات اللواتي اخترن بأن إدراج مثل تلك القضايا في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة إلى حد ما (20.2%)، بينما كانت نسبة الرجال الذين يرون ذلك إلى حد ما (28.6%)، أما نسبة اللواتي لا يعتقدن أبداً بأن إدراج مثل تلك القضايا في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة (64.3%)، بينما بلغت نسبة المرسلين الصحفيين من الرجال الذين يرون بأن إدراج مثل تلك القضايا في المنهاج الدراسي بالمطلق لا يؤثر سلباً على الطلبة (55.7%)، ونرى بأن نسبة الرجال من المرسلين الصحفيين الذين يرون بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة إلى حد كبير توازي إلى حد ما نسبة المرسلات الصحفيات اللواتي يرين ذلك، بينما نسبة النساء اللواتي يرين أن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي لا يؤثر أبداً بشكل سلبي على الطلبة أعلى من نسبة الرجال الذين يرون القضية ذاتها، وهذا يشير إلى الإهتمام بحقوق المرأة من جهة، أو إشارة إلى الإهتمام بشكل غير حقيقي بسبب محاولة إخفاء الموقف الحقيقي أمام الباحثة.

### جدول (33)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.352	2	2.089	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي ورأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي للمرسل الصحفي ورأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.352 وهي أكبر من قيمة  $(\alpha=0.05)$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين

النوع الاجتماعي للمراسل الصحفي ورأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

ونستنتج مما سبق أنه لا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي ومتابعة المراسل الصحفي لقضايا المرأة في المجتمع أو طرحها إعلامياً، ولا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي وحرص المراسل الصحفي على المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي، أو تأييده للمعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة. ولا يوجد تأثير لنوع المراسل الصحفي على رأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة، رغم أن نسبة المراسلات الصحفيات اللواتي يتابعن قضايا المرأة هي أعلى من نسبة المراسلين الصحفيين، كما ورد في الجداول السابقة. كذلك فإن نسبة من يحرصن منهن على طرح قضايا المرأة إعلامياً، ويشاركن في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي أعلى من نسبة المراسلين الصحفيين الرجال. أيضاً نجد أن نسبة من يؤيدن المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة أعلى من نسبة الرجال. لكن هذا الفرق في هذه المواضيع بين النوع الاجتماعي غير ملموس إحصائياً.

الفرضية: لا يسعى المراسل الصحفي الفلسطيني لتطوير معرفته بقضايا المرأة.

وقد اتضح من الجداول السابقة من جدول (24) إلى جدول (33) بعدم صحة الفرضية، وبالتالي رفضها. فقد تبين بأن المراسلين الصحفيين من كلا الجنسين رجال ونساء يسعون ويهتمون إلى حد ما بتطوير معرفتهم بقضايا المرأة سواء من خلال متابعتهم لتلك القضايا أو المشاركة إلى حد ما أيضاً بالدورات وورشات العمل التي تناقش تلك القضايا، مع أن نسبة النساء المهتمات بمتابعة قضايا المرأة في المجتمع أكثر من نسبة الرجال.

### 3- العلاقة بين عمر المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضايا المرأة

تبين الجداول التالية تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية القضايا كما يلي:

- قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد اقاربها في ظروف غامضة.
- مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة.
- تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية.
- تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية.



- مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للإحتجاج على الإعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون.

- تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس.  
وهي تجيب عن سؤال الدراسة التالي:

1- ما أولويات قضايا المرأة ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية في الضفة الغربية؟ وما طبيعة تلك القضايا التي يهتم بها المرسلون الصحفيون الفلسطينيون؟ وتبين الجداول التالية القضايا التي تشكل الأولوية عند المرسلين الصحفيين، وطبيعة تلك القضايا التي يهتمون بها.

### جدول (34)

تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة

أولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة								
المجموع		أولوية ضعيفة		أولوية متوسطة		أولوية قصوى		الفئة العمرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100.0%	58	60.3%	35	10.3%	6	29.3%	17	أقل من 25
100.0%	115	60.9%	70	15.7%	18	23.5%	27	25-35
100.0%	36	75.0%	27	11.1%	4	13.9%	5	35-45
100.0%	15	66.7%	10	20.0%	3	13.3%	2	45 فأعلى

تشير النتائج الواردة في الجدول (34)، مدى تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة، بأن المرسلين الصحفيين الذين نقل أعمارهم عن 25 عاماً منهم من يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية قصوى بنسبة (29.3%)، أما المرسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة أولوية

قصوى بنسبة (23.5%)، بينما تشير نتائج الجدول السابق أيضاً بأن من المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (13.9%)، أما المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر فمنهم من يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (13.3%).

ومن المراسلين الصحفيين الذين نقل أعمارهم عن 25 عاماً يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية متوسطة بنسبة (10.3%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة أولوية متوسطة بنسبة (15.7%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة بنسبة (11.1%)، وتبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر الذين يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة (20.0%)، أما بالنسبة للفئة العمرية للمراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم أقل من 25 عاماً، والذين يولون تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة أولوية ضعيفة فبلغت نسبتهم (60.3%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة أولوية بدرجة ضعيفة بنسبة (60.9%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية ضعيفة بنسبة (75.0%)، في حين تبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (66.7%).

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أنه على الرغم من أن الفئة العمرية أقل من 25 هي الفئة الأكثر اهتماماً بتغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة، حيث يولونها أهمية قصوى بنسبة (29.3%). إلا أن المراسلين الصحفيين من كافة الفئات العمرية كانت نسبة إهتمامهم بتغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة، متدنية إذا ما قورنت بنسب عدم الإهتمام الواردة في الجدول، وكانت أيضاً الفئة العمرية من المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم من 45 وأكثر، هي أعلى نسبة عدم اهتمام بتغطية تلك القضية بشكل لافت للنظر.

ونلاحظ من المجاميع الكلية أن العدد الكلي للمبحوثين والذين أجابوا بأنهم على اهتمام بتغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة كأولوية قصوى بلغت نسبتهم (22.7%)، فيما بلغت نسبة عدد المستجيبين الذين يهتمون بتغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة كأولوية ضعيفة (63.3%)، وهذا يعني أن الأمر بحاجة للنظر فيه من أجل رفع مستوى وعي المراسلين الصحفيين بتلك القضايا لأهميتها، عن طريق الدورات وورشات العمل التي تطرح ذلك الموضوع، كون الشريحة المبحوثة هامة في المجتمع وتحتل منابر السلطة الرابعة المؤثرة في الرأي العام.

### جدول (35)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.502	2	5.330	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين عمر المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم ما يسمى الشرف على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين عمر المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم ما يسمى الشرف على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.502 وهي أكبر من قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين عمر المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية قتل فتاة على خلفية جرائم ما يسمى الشرف على يد أحد أقاربها في ظروف غامضة، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (36)

تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية مسيرة لأحزاب السياسية للمطالبة

بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة

أولوية تغطية مسيرة لأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة								
المجموع		أولوية ضعيفة		أولوية متوسطة		أولوية قصوى		الفئة العمرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	58	%56.9	33	%29.3	17	%13.8	8	أقل من 25
%100.0	115	%63.5	73	%21.7	25	%14.8	17	35-25
%100.0	36	%52.8	19	%38.9	14	%8.3	3	45-35
%100.0	15	%86.7	13	%13.3	2	%0.0	0	45 فأعلى

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (36)، المتعلقة بمدى تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية مسيرة لأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً منهم من يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية قصوى بنسبة (13.8%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 منهم من يولون تغطية قضية مسيرة لأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة، أولوية قصوى بنسبة (14.8%)، بينما تشير النتائج بأن من المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (8.3%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر من يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى.

وكما أشارت النتائج أن من المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية متوسطة بنسبة (29.3%)، أما المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية مسيرة لأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة أولوية متوسطة بنسبة (14.8%)، بينما نسبة المراسلين

الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة بنسبة (38.9%)، وتبلغ نسبة المرسلين الصحفيين البالغة أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة (13.3%)، أما بالنسبة للفئة العمرية للمرسلين الصحفيين البالغة أعمارهم أقل من 25 عاماً، والذين يولون تغطية قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الإنقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة، أولوية ضعيفة فبلغت نسبتهم (56.9%)، أما المرسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية تلك القضية أولوية بدرجة ضعيفة بنسبة (63.5%)، بينما بلغت نسبة المرسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ضعيفة بنسبة (52.8%)، في حين تبلغ نسبة المرسلين الصحفيين البالغة أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (86.7%).

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن المرسلين الصحفيين من الفئة العمرية 25-35 هم الفئة الأكثر اهتماماً بتغطية قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الإنقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة، حيث يولونها أهمية قصوى بنسبة (60.7%)، والفئة العمرية من 45 فأعلى هي الفئة الأكثر نسبة في عدم الإهتمام بتغطية قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الإنقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة، بنسبة (86.7%)، وهي نسبة عالية جداً بشكل لافت للنظر.

ونلاحظ من المجاميع الكلية أن العدد الكلي للمبجوثين والذين أجابوا بأنهم على اهتمام بتغطية قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الإنقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة كأولوية قصوى بلغت نسبتهم (12.5%)، فيما بلغت نسبة المستجيبين الذين لا يهتمون بتغطية تلك القضية (61.6%)، و هذا يعني أن هناك ضعف ونقص في الإهتمام من قبل المرسلين الصحفيين، لذلك فالأمر بحاجة للنظر فيه من أجل رفع مستوى وعي المرسلين الصحفيين بتلك القضايا لأهميتها، عن طريق الدورات وورشات العمل التي تطرح ذلك الموضوع، كون الشريحة المبجوثة هامة في المجتمع وتحتل منابر السلطة الرابعة المؤثرة في الرأي العام، بغض النظر أن تلك القضية ليست من قضايا المرأة، لكنها مؤثرة جداً على أمن أفراد المجتمع ككل.

### جدول (37)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
0.148	6	9.481	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية قضية مسيرة للأحزاب

السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية قضية مسيرة للأحزاب

السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.148 وهي أكبر من قيمة

( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين سن

المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية قضية مسيرة للأحزاب السياسية للمطالبة بإنهاء الانقسام

وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (38)

تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة

في إحدى المؤسسات الحكومية

		أولوية تغطية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية						
المجموع		أولوية ضعيفة		أولوية متوسطة		أولوية قصوى		الفئة العمرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	58	%65.5	38	%22.4	13	%12.1	7	أقل من 25
%100.0	115	%53.9	62	%33.0	38	%13.0	15	35-25
%100.0	36	%61.1	22	%27.8	10	%11.1	4	45-35
%100.0	15	%86.7	13	%13.3	2	0.0	0	45 فأعلى

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (38)، مدى تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً منهم من يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية قصوى بنسبة (12.1%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 منهم من يولون تغطية هذه القضية أولوية قصوى بنسبة (13.0%)، بينما تشير النتائج بأن من المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (11.1%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر من يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى.

وتشير النتائج أيضاً أن من المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية متوسطة بنسبة (22.4%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية، أولوية متوسطة بنسبة (33.0%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة بنسبة (27.8%)، وتبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة (13.3%)، أما بالنسبة للفئة العمرية للمراسلين الصحفيين البالغة أعمارهم أقل من 25 عاماً، والذين يولون تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية، أولوية ضعيفة فبلغت نسبتهم (65.5%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية تلك القضية أولوية بدرجة ضعيفة بنسبة (53.9%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ضعيفة بنسبة (61.1%)، في حين تبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (86.7%). ونلاحظ من خلال الجدول أن المراسلين الصحفيين من الفئة العمرية 25-35 يشكلون الفئة الأكثر اهتماماً بتغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في إحدى المؤسسات الحكومية، حيث يولونها أهمية قصوى بنسبة (13.0%)، في حين تبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45

وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (86.7%) وهي أعلى نسبة عدم إهتمام بتغطية تلك القضية بشكل لافت للنظر.

ونلاحظ من المجاميع الكلية أن العدد الكلي للمبحوثين والذين أجابوا بأنهم يهتمون بتغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في إحدى المؤسسات الحكومية كأولوية قصوى بلغت نسبتهم (11.6%)، فيما بلغت نسبة المستجيبين الذين يهتمون بتغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية كأولوية ضعيفة (60.2%)، وهذا يعني أن هناك ضعف ونقص في الإهتمام وقصور في التغطية الإعلامية لتلك القضية من قبل المراسلين الصحفيين، وهذا يدعم فرضية الدراسة بأن قضايا المرأة لا تشكل أولوية ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطيني، وهذا ما بينه الجدول السابق حيث تبين وجود عدم إهتمام كافة الفئات العمرية لتغطية تلك القضية، وحتى نسب الإهتمام الموجودة إعلاه كانت جداً ضئيلة مقارنة مع نسب عدم الإهتمام، وهذا الأمر يتطلب المزيد من البحث والتقصي من أجل رفع مستوى وعي المراسلين الصحفيين بتلك القضايا لأهميتها، عن طريق الدورات والندوات وورشات العمل التي تطرح موضوع العنف ضد المرأة لأهميته وتأثيره عليها، وعلى المجتمع بشكل عام.

### جدول (39)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.271	6	7.569	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية.

$H_a$ : يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.271 وهي أكبر من قيمة  $(\alpha=0.05)$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين سن



المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

#### جدول (40)

تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية

المجموع		أولوية ضعيفة		أولوية متوسطة		أولوية قصوى		الفئة العمرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	58	%69.0	40	%19.0	11	%12.1	7	أقل من 25
%100.0	115	%61.7	71	%24.3	28	%13.9	16	35-25
%100.0	36	%75.0	27	%13.9	5	%11.1	4	45-35
%100.0	15	%60.0	9	%26.7	4	%13.3	2	45 فأعلى

أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (40)، المتعلقة بمدى تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً منهم من يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية قصوى بنسبة ( 12.1%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 منهم من يولون تغطية هذه القضية أولوية قصوى بنسبة (13.9%)، بينما كان من المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 من هم يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (11.1%)، أما نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر من يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى فكانت (13.3%). وبين الجدول السابق أيضاً أن من المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية متوسطة بنسبة (19.0%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية ، أولوية متوسطة بنسبة (24.3%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية

تلك القضية أهمية متوسطة بنسبة (13.9%)، وتبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة (26.7%)، أما بالنسبة للمراسلين الصحفيين البالغة أعمارهم أقل من 25 عاماً، والذين يولون تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية، أولوية ضعيفة فبلغت نسبتهم (69.0%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية تلك القضية أولوية بدرجة ضعيفة بنسبة (61.7%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ضعيفة بنسبة (75.0%)، في حين تبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (60.0%)، ونلاحظ من خلال النسب الواردة في الجدول السابق أن نسب اهتمام المراسلين الصحفيين بتغطية تلك القضية متقاربة جداً، الفئة العمرية 25-35 هي الفئة الأكثر إهتماماً بتغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية، بفارق بسيط حيث يولونها أهمية قصوى بنسبة (13.9%). كما أن الفئة العمرية 35-45 هم الفئة الأقل إهتماماً بتغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية، حيث يولونها أهمية ضعيفة بنسبة (75.0%)، وهي نسبة عالية جداً قياساً مع نسبة الإهتمام الواردة في الجدول.

ونلاحظ أيضاً أن نسبة الذين يولون تغطية تلك القضية كأولوية قصوى بلغت (12.9%)، ونسبة الذين يولون تغطية تلك القضية أولوية ضعيفة كانت (65.6%)، وهذا يعني أن هناك ضعف ونقص واضح في الإهتمام وقصور في الحرص على التغطية الإعلامية لتلك القضية من قبل المراسلين الصحفيين، وهذا يدعم فرضية الدراسة بأن قضايا المرأة لا تشكل أولوية ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطيني، وهذا ما أوردته نتائج الجدول السابق حيث بينت عدم وجود إهتمام كافة الفئات العمرية لتغطية تلك القضية، وحتى نسب الإهتمام الموجودة في الجدول أعلاه كانت ضئيلة جداً قياساً بنسب عدم الإهتمام، مما يتطلب هذا الموضوع المزيد من البحث والتقصي من قبل المختصين، من أجل رفع مستوى وعي المراسلين الصحفيين بقضايا المرأة لأهميتها.

## جدول (41)

### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
0.821	6	2.899	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد

المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية.

$H_a$ : يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة العنف ضد

المرأة العاملة في أحد المؤسسات الحكومية.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.821 وهي أكبر من قيمة

( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين سن

المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ

البلدان العربية، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (42)

تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل

للاحتجاج على الإعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون

المجموع		أولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الإعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون						الفئة العمرية
		أولوية ضعيفة		أولوية متوسطة		أولوية قصوى		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	58	%60.3	35	%32.8	19	%6.9	4	أقل من 25
%100.0	115	%55.7	64	%28.7	33	%15.7	18	25-35
%100.0	36	%77.8	28	%19.4	7	%2.8	1	35-45
%100.0	15	%80.0	12	%20.0	3	%0.0	0	45 فأعلى

أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (42)، في مدى تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً منهم من يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية قصوى بنسبة (6.9%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 يولون تغطية هذه القضية أولوية قصوى بنسبة (15.7%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 منهم من هم يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (2.8%)، أما نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر فلا يوجد منهم من يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى فكانت النسبة (0.0%). وبين الجدول السابق أيضاً أن من المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية متوسطة بنسبة (32.8%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون، أولوية متوسطة بنسبة (28.7%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة بنسبة (19.4%)، وتبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة (20.0%)، أما بالنسبة للمراسلين الصحفيين البالغة أعمارهم أقل من 25 عاماً، والذين يولون تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون، أولوية ضعيفة فبلغت نسبتهم (60.3%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية تلك القضية أولوية بدرجة ضعيفة بنسبة (55.7%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ضعيفة بنسبة (77.8%)، في حين تبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (80.0%)، ونلاحظ من خلال الجدول أن المراسلين الصحفيين من الفئة العمرية 25-35 هم الفئة الأكثر إهتماماً بتغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون، حيث يولونها أهمية قصوى بنسبة (15.7%)، والفئة العمرية من 45 وأكثر هم الفئة الأقل إهتماماً بتغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء

على المزارعين أثناء قطف الزيتون، ونلاحظ بأن تلك القضية مهمة لما لها أثر على أمن المواطن بغض النظر أنها ليست من قضايا المرأة المباشرة، لكنها تحتاج للمزيد من الاهتمام من قبل المراسلين حيث كانت نسبة المهتمين كأولوية قصوى بتغطية تلك القضية بلغت (10.3%)، ونسبة الذين يولون تلك القضية أولوية ضعيفة (62.05%).

### جدول (43)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
0.058	6	12.181	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون.

$H_a$ : يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.058 وهي تساوي قيمة  $(\alpha=0.05)$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين أثناء قطف الزيتون، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (44)

تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف

#### الأساسية من المدارس

أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس								
المجموع		أولوية ضعيفة		أولوية متوسطة		أولوية قصوى		الفئة العمرية
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	

أقل من 25	10	%17.2	19	%32.8	29	%50.0	58	%100.0
35-25	24	%20.9	37	%32.2	54	%47.0	115	%100.0
45-35	4	%11.1	10	%27.8	22	%61.1	36	%100.0
45 فأعلى	1	%6.7	1	%6.7	13	%86.7	15	%100.0

أوضحت النتائج الواردة في الجدول رقم (44)، فيما يتعلق بمدى تأثير عمر المراسل الصحفي على أولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً منهم من يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية قصوى بنسبة (17.2%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 يولون تغطية هذه القضية أولوية قصوى بنسبة (20.9%)، بينما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 منهم من هم يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (11.1%)، أما نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 يولون تغطية تلك القضية أهمية قصوى بنسبة (6.7%).

وتشير النتائج أيضاً أن من المراسلين الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يهتمون بتغطية تلك القضية كأولوية متوسطة بنسبة (32.8%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس، أولوية متوسطة بنسبة (32.2%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 35-45 يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة بنسبة (27.8%)، وتبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية متوسطة (6.7%)، أما بالنسبة للمراسلين الصحفيين البالغة أعمارهم أقل من 25 عاماً، والذين يولون تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس، أولوية ضعيفة فبلغت نسبتهم (50.0%)، أما المراسلين الصحفيين الواقع أعمارهم بين 25-35 فمنهم من يولون تغطية تلك القضية أولوية بدرجة ضعيفة بنسبة (47.0%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الواقعة أعمارهم بين 35-45 والذين يولون تغطية تلك القضية أهمية ضعيفة بنسبة (61.1%)، في حين تبلغ نسبة المراسلين الصحفيين البالغ أعمارهم من 45 وأكثر والذين يولون

تغطية تلك القضية أهمية ثانوية ضعيفة (86.7%)، ونلاحظ من خلال الجدول أن المراسلين الصحفيين من الفئة العمرية 25-35 هم الفئة الأكثر إهتماماً بتغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس، حيث يولونها أهمية قصوى بنسبة (20.9%)، والفئة العمرية من 45 فأعلى هي الفئة الأقل إهتماماً بتغطية تلك القضية بنسبة بلغت (86.7%).

ونلاحظ من المجاميع الكلية أن العدد الكلي للمبحوثين والذين أجابوا بأنهم على إهتمام بتغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس كأولوية قصوى بلغت نسبتهم (17.0%) فيما بلغت نسبة نسبة المستجيبين الذين يهتمون بتغطية ذات القضية كأولوية ضعيفة 118 من أصل 224، أي بما يساوي (52.5%).

وهذا يعني أن هناك نقص واضح في الإهتمام وقصور في الحرص على التغطية الإعلامية لتلك القضية من قبل المراسلين الصحفيين، وهذا يدعم فرضية الدراسة بأن قضايا المرأة لا تشكل أولوية ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطيني، وهذا ماأوردته نتائج الجدول السابق حيث بينت عدم وجود إهتمام كافة الفئات العمرية لتغطية تلك القضية، وحتى نسب الإهتمام الموجودة في الجدول أعلاه كانت ضئيلة جداً قياساً بنسب عدم الإهتمام، مما يتطلب هذا الموضوع المزيد من البحث والتقصي من قبل المختصين، من أجل رفع مستوى وعي المراسلين الصحفيين بقضايا المرأة لأهميتها.

### جدول (45)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.113	6	10.294	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس.

$H_a$ : يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي (0.113) وهي أكبر من قيمة  $(\alpha=0.05)$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولوية تغطية قضية تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الأساسية من المدارس، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

ويتبين مما سبق: أنه لا يوجد علاقة بين عمر المراسل الصحفي وأولويته لتغطية قضايا تخص المرأة، ونلاحظ بأن الفئة العمرية الواقعة بين 25-35 هي الفئة الأكثر اهتماماً بتغطية القضايا التي تخص المرأة بنسبة (20.9%)، والفئة العمرية من 45 وأعلى هي الأقل اهتماماً بتغطية تلك القضايا بنسبة (86.7%)، لكن هذا الفرق في الاهتمام بهذه المواضيع بين الفئات العمرية غير ملموس إحصائياً.

كما أن المجموع الكلي للمهتمين بتلك القضايا وتغطيتها كأولوية قليل جداً مقارنة بالعدد الكلي للمبجوثين البالغ عددهم (224) مراسل ومراسلة يعملون في وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية، على الرغم من أهمية تلك القضايا التي يغفلون عنها وشدة تأثيرها على المجتمع، وهذا يشير إلى نقص في الوعي، الأمر الذي يتطلب البحث في أهمية رفع مستوى الوعي لدى الصحفيين كما أشرنا سابقاً.

الفرضية: لا تشكل قضايا المرأة أولوية ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطيني.

وهذا ما أكدت عليه النتائج في الجداول السابقة من جدول (34) إلى جدول (45) من صحة الفرضية وبالتالي قبولها.

4- العلاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً، وتأثيرها على معرفته بالصحة الإنجابية والعنف الأسري والمساواة والعدالة الاجتماعية وعمل المرأة والكويتا

تبين الجداول التالية تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً، وتأثيرها على معرفته بالصحة الإنجابية والعنف الأسري والمساواة والعدالة الاجتماعية وعمل المرأة والكويتا:



وهي تجيب عن سؤال الدراسة أيضاً: ما مدى وعي مراسلي وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا المرأة؟ حيث تبين الجداول التالية مدى وعيهم ومعرفتهم بمحاور وقضايا تخص المرأة.

#### جدول (46)

تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً)

تمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً)										
الخبرة	ليس لدي معرفة		معرفة ضئيلة		معرفة متوسطة		معرفة كبيرة		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
أقل من 10 سنوات	5.3%	9	13.6%	23	21.9%	37	59.2%	100	100.0%	169
10-20 سنوات	2.2%	1	4.4%	2	24.4%	11	68.9%	31	100.0%	45
20 فأعلى	0.0%	0	10.0%	1	30.0%	3	60.0%	6	100.0%	10

يتضح من الجدول رقم (46) حول مدى تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً)، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن تمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً) بنسبة (5.3%)، بينما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن تمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً) (2.2%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم لا يعرفون عن تمكين المرأة بنسبة (0.0%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن تمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً) (13.6%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن تمكين المرأة معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (4.4%)، ونسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن تمكين المرأة نسبة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة 20 فأعلى بلغت (10.0%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن قضية تمكين المرأة معرفة متوسطة (21.9%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن تمكين المرأة معرفة متوسطة (24.4%) في حين

نسبة المرسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن تمكين المرأة معرفة متوسطة كانت نسبتهم (30.0%)، بينما بلغت نسبة المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن تمكين المرأة معرفة كبيرة (59.2%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع تمكين المرأة (68.9%)، بينما نسبة المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن تمكين المرأة معرفة كبيرة (60.0%).

ونلاحظ من الأرقام السابقة بأن المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة هم الأكثر معرفة بتمكين المرأة بنسبة (68.9%)، كما من أن فئة الخبرة الأقل من 10 سنوات أعلى نسبة في عدم معرفتهم بهذا الموضوع بنسبة (5.3%)، مقارنة بالفئات الأخرى، و تبين من النتائج السابقة بأن معرفة وإدراك كافة فئات ذوي الخبرات على اختلافها هي معرفة كبيرة في موضوع تمكين المرأة، وهو امر لافت للنظر ويعكس اهتمام المرسلين الصحفيين بهذا الموضوع، أو قد يكون عدم صراحة الإجابة عن تساؤلات الإستبانة أو اخفاء عدم الأهتمام هو ما جعل النسب تسير بهذا النحو.

#### جدول (47)

##### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
0.580	6	4.722	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً).

$H_a$ : يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً). ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.580 وهي أكبر من قيمة ( $\alpha = 0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة

بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً)، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (48)

#### تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالصحة الإيجابية

الصحة الإيجابية										الخبرة
المجموع		معرفة كبيرة		معرفة متوسطة		معرفة ضئيلة		ليس لدي معرفة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	169	%43.8	74	%34.9	59	%16.0	27	%5.3	9	أقل من 10 سنوات
%100.0	45	%66.7	30	%22.2	10	%8.9	4	%2.2	1	20-10
%100.0	10	%60.0	6	%20.0	2	%0.0	0	%20.0	2	20 فأعلى

يبين النتائج الواردة في الجدول رقم (48) مدى تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالصحة الإيجابية، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن الصحة الإيجابية بنسبة (5.3%)، بينما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن الصحة الإيجابية (8.9%)، أما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي فئات الخبرة من 20 فأعلى والذين لا يعرفون عن الصحة الإيجابية تبلغ نسبتهم (20.0%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن الصحة الإيجابية (16.0%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن الصحة الإيجابية معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (34.9%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم لا يعرفون عن الصحة الإيجابية معرفة ضئيلة بنسبة، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن موضوع الصحة الإيجابية معرفة متوسطة (34.9%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن هذا الموضوع معرفة متوسطة (22.2%) في حين نسبة المراسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن الصحة الإيجابية معرفة متوسطة كانت نسبتهم (20.0%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (43.8%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع

الصحة الإيجابية (66.7%)، بينما نسبة المرسلين الصحفيين ذوي الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن الصحة الإيجابية معرفة كبيرة (60.0%)، ونلاحظ بأن هناك معرفة جيدة لمن كانت خبرتهم فوق الـ 10 سنوات، ونقص في المعرفة لدى من هم أقل من ذلك.

#### جدول (49)

##### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.031	6	13.865	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : خبرة المرسل الصحفي مستقلة عن معرفته بالصحة الإيجابية

$H_a$ : خبرة المرسل الصحفي ليست مستقلة عن معرفته بالصحة الإيجابية

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.031 وهي أصغر من قيمة ( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك رفض النظرية الصفرية  $H_0$  مما يعني أن خبرة المرسل الصحفي ليست مستقلة عن معرفته بالصحة الإيجابية، حيث يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالصحة الإيجابية.

#### جدول (50)

##### تأثير خبرة المرسل الصحفي على معرفته بالعنف الأسري

العنف الأسري										الخبرة
المجموع		معرفة كبيرة		معرفة متوسطة		معرفة ضئيلة		ليس لدي معرفة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	169	%63.3	107	%21.9	37	%11.2	19	%3.6	6	أقل من 10 سنوات
%100.0	45	%68.9	31	%22.2	10	%6.7	3	%2.2	1	10-20
%100.0	10	%70.0	7	%20.2	2	%10.0	1	%0.0	0	20 فأعلى

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (50) مدى تأثير خبرة المرسل الصحفي على معرفته بالعنف الأسري، حيث أشارت إلى أن المرسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن العنف الأسري بنسبة (3.6%)، بينما المرسلين الصحفيين

ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن العنف الأسري (2.2%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم لا يعرفون عن العنف الأسري بنسبة (0.0%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن العنف الأسري (11.2%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن العنف الأسري معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (6.7%)، ونسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن هذا الموضوع (10.0%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن موضوع العنف الأسري معرفة متوسطة (21.9%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن هذا الموضوع معرفة متوسطة (22.2%) في حين نسبة المراسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن العنف الأسري معرفة متوسطة كانت نسبتهم (20.2%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (63.3%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع العنف الأسري (68.9%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن العنف الأسري معرفة كبيرة (70.0%)، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين بكافة فئات سنوات الخبرة، كانت معرفتهم مرتفعة بهذا الموضوع فكانت ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من بينهم أكبر نسبة في معرفتهم بالعنف الأسري بنسبة (70.0%)، كما أن الفئة أقل من 10 سنوات من بينهم أيضاً أعلى نسبة في عدم معرفتهم بهذا الموضوع بنسبة (3.6%)، من بين الفئات الأخرى.

### جدول (51)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.960	6	1.487	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بالعنف الأسري.

$H_a$ : يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بالعنف الأسري.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.960 وهي أكبر قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بالعنف الأسري، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

### جدول (52)

#### تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالمساواة الاجتماعية

المساواة الاجتماعية										
المجموع		معرفة كبيرة		معرفة متوسطة		معرفة ضئيلة		ليس لدي معرفة		الخبرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	169	%62.1	105	%21.3	36	%12.4	21	%4.1	7	أقل من 10 سنوات
%100.0	45	%60.0	27	%31.1	14	%6.7	3	%2.2	1	10-20
%100.0	10	%70.0	7	%30.0	3	%0.0	0	%0.0	0	20 فأعلى

أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (52) حول مدى تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالمساواة الاجتماعية، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن المساواة الاجتماعية بنسبة (4.1%)، بينما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن المساواة الاجتماعية (2.2%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم لا يعرفون عن المساواة الاجتماعية بنسبة (0.0%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن المساواة الاجتماعية (12.4%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن المساواة الاجتماعية معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (6.7%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم يعرفون معرفة ضئيلة عن المساواة الاجتماعية بنسبة (0.0%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين

يعرفون عن موضوع المساواة الإجتماعية معرفة متوسطة (21.3%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن هذا الموضوع معرفة متوسطة (31.1%) في حين نسبة المراسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن المساواة الإجتماعية معرفة متوسطة كانت نسبتهم (30.0%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (62.1%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع المساواة الإجتماعية (60.0%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (70.0%)، ونلاحظ من الأرقام المدرجة أعلاه بأن المراسلين الصحفيين من كافة فئات الخبرة هم على دراية بالموضوع، واضحة من خلال ارتفاع نسب المعرفة، وكذلك ارتفاع نسب من هم على معرفة متوسطة بالموضوع، فكانت فئة ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من بينهم أكبر نسبة في معرفتهم بالمساواة الإجتماعية بنسبة (70.0%)، كما أن فئة الأقل من عشرات سنوات خبرة من بينهم أعلى نسبة في عدم معرفتهم بهذا الموضوع بنسبة (4.1%)، من بين الفئات الأخرى.

### جدول (53)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.580	6	4.718	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بالمساواة الاجتماعية.

$H_a$ : يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بالمساواة الاجتماعية.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.580 وهي أكبر قيمة ( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بالمساواة الاجتماعية، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (54)

### تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالعدالة الاجتماعية

		العدالة الاجتماعية								
المجموع		معرفة كبيرة		معرفة متوسطة		معرفة ضئيلة		ليس لدي معرفة		الخبرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	169	%53.8	91	%29.0	49	%11.8	20	%5.3	9	أقل من 10 سنوات
%100.0	45	%71.1	32	%24.4	11	%2.2	1	%2.2	1	10-20
%100.0	10	%80.0	8	%20.0	2	%0.0	0	%0.0	0	20 فأعلى

ويتضح من الجدول رقم (54)، مدى تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالعدالة الاجتماعية، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن العدالة الاجتماعية بنسبة (5.3%)، بينما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن العدالة الاجتماعية (2.2%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم لا يعرفون عن العدالة الاجتماعية بنسبة (0.0%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن العدالة الاجتماعية (11.8%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن العدالة الاجتماعية معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (2.2%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم يعرفون معرفة ضئيلة عن العدالة الاجتماعية، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن موضوع العدالة الاجتماعية معرفة متوسطة (29.0%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن هذا الموضوع معرفة متوسطة (24.4%) في حين نسبة المراسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن العدالة الاجتماعية معرفة متوسطة كانت نسبتهم (20.0%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي



سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (53.8%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع العدالة الإجتماعية (71.1%)، بينما نسبة المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (80.0%)، ونلاحظ بأن المرسلين الصحفيين من كافة فئات الخبرة على معرفة كبيرة بهذا الموضوع من خلال ارتفاع نسب المعرفة الكاملة والمتوسطة، حيث كانت ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من بينهم أكبر نسبة في معرفتهم بالعدالة الاجتماعية بنسبة (80.0%)، كما أن فئة الخبرة من 10 سنوات فأقل من بينهم أعلى نسبة في عدم معرفتهم بهذا الموضوع بنسبة (5.3%)، من بين الفئات الأخرى.

### جدول (55)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.182	6	8.846	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالعدالة الاجتماعية.

$H_a$ : يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالعدالة الاجتماعية.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.182 وهي أكبر من قيمة  $(\alpha=0.05)$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين

خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالعدالة الاجتماعية، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (56)

### تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بعمل المرأة

عمل المرأة										الخبرة
المجموع		معرفة كبيرة		معرفة متوسطة		معرفة ضئيلة		ليس لدي معرفة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	169	%59.8	101	%27.2	46	%8.9	15	%4.1	7	أقل من 10 سنوات
%100.0	45	%80.0	36	%13.3	6	%4.4	2	%2.2	1	20-10
%100.0	10	%80.0	8	%20.0	2	%0.0	0	%0.0	0	20 فأعلى

أوضحت النتائج الواردة في الجدول رقم (56) مدى تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بعمل المرأة والذي نقصد به حقها في العمل بما يتضمنه من مجالات عملها المختلفة، وبينت الأرقام أن المراسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن عمل المرأة بنسبة (4.1%)، بينما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن عمل المرأة (2.2%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم لا يعرفون عن عمل المرأة، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن عمل المرأة (8.9%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن عمل المرأة معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (4.4%)، ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من هم يعرفون معرفة ضئيلة عن عمل المرأة، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن موضوع عمل المرأة معرفة متوسطة (27.2%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن هذا الموضوع معرفة متوسطة (13.3%) في حين نسبة المراسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن عمل المرأة معرفة متوسطة كانت نسبتهم (20.0%)، بينما بلغت

نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (59.8%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع عمل المرأة (80.0%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (80.0%)، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين من كافة فئات الخبرة على معرفة كبيرة بموضوع عمل المرأة، حيث ذوي سنوات الخبرة من 10-20 ومن 20 فأعلى، من بينهم أكبر نسبة في معرفتهم بعمل المرأة بنسبة (80.0%)، كما من بين فئة الأقل من 10 سنوات أعلى نسبة في عدم معرفتهم بهذا الموضوع بنسبة (4.1%)، من بين الفئات الأخرى.

### جدول (57)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.238	6	7.995	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بعمل المرأة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين خبرة المراسل الصحفي ومعرفته بعمل المرأة.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.238 وهي أكبر قيمة ( $\alpha=0.05$ ).

وينتج عن ذلك يعني عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين خبرة

المراسل الصحفي ومعرفته بعمل المرأة، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (58)

### تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالكويت النسائية

الكويت النسائية										
المجموع		معرفة كبيرة		معرفة متوسطة		معرفة ضئيلة		ليس لدي معرفة		الخبرة
المجموع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	169	%53.8	91	%24.4	42	%10.7	18	%10.7	18	أقل من 10 سنوات
%100.0	45	%64.4	29	%24.4	11	%8.9	4	%2.2	1	10-20
%100.0	10	%50.0	5	%20.0	2	%10.0	1	%20.0	2	20 فأعلى

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (58) حول مدى تأثير خبرة المراسل الصحفي على معرفته بالكويت النسائية، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل سنوات خبرتهم عن العشر سنوات، منهم لا يعرفون عن الكويت النسائية بنسبة (10.7%)، بينما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ نسبة من لا يعرفون منهم عن الكويت النسائية (2.2%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من لا يعرفون منهم عن هذا الموضوع (20.0%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات فتبلغ نسبة من لديهم معرفة ضئيلة عن الكويت النسائية (10.7%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين الذين يعرفون عن الكويت النسائية معرفة ضئيلة من ذوي سنوات الخبرة من 10-20 سنة تبلغ (8.9%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من لا يعرفون منهم عن هذا الموضوع (10.0%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن موضوع الكويت النسائية معرفة متوسطة (24.4%)، بينما نسبة المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 10-20 عام بلغت نسبة من يعرفون عن هذا الموضوع معرفة متوسطة (24.4%) في حين نسبة المراسلين الصحفيين من هم ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى والذين يعرفون عن الكويت النسائية معرفة متوسطة كانت نسبتهم (20.0%)، بينما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي

سنوات الخبرة الأقل من 10 سنوات والذين يعرفون عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (53.8%)، في حين بلغت نسبة من هم ذوي سنوات الخبرة من 10-20 والذين هم على دراية كاملة بموضوع الكوتا النسائية (64.4%)، بينما نسبة المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى فبلغت نسبة من يعرفون منهم عن هذا الموضوع معرفة كبيرة (50.0%)، ونلاحظ من النسب السابقة بأن المرسلين الصحفيين من كافة سنوات الخبرة هم على معرفة عالية بالكوتا النسائية ونلاحظ بأن ذوي سنوات الخبرة من 10-20 من بينهم أكبر نسبة في معرفتهم بالكوتا النسائية بنسبة (64.4%)، كما أن فئة المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة من 20 فأعلى من بينهم أعلى نسبة في عدم معرفتهم بهذا الموضوع بنسبة (20.0%)، من بين الفئات الأخرى، وقد تُرجع الباحثة أن هذه النسب هي إخفاء لعدم المعرفة وخاصة في إجابة لدي معرفة متوسطة ولدي معرفة ضئيلة، فمن خلال الميداني قد تعرضت الباحثة لسؤال بكثرة من أغلب المرسلين الصحفيين، عن المقصود بالكوتا النسائية وبعداً لإنهاء من إجابة أسئلة الإستبانة يتم شرح معنى الكوتا النسائية.

### جدول (59)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.553	6	4.931	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالكوتا النسائية.

$H_a$ : يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالكوتا النسائية.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.553 وهي أكبر قيمة  $\alpha = 0.05$ . وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، وذلك يعني انه لا يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالكوتا النسائية، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

ونستنتج مما سبق بأنه لا يوجد تأثير لخبرة المرسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة (اقتصادياً، سياسياً، واجتماعياً)، ولا يوجد لها تأثير على معرفته بالعنف الأسري، والمساواة

والعدالة الاجتماعية، وعمل المرأة والكوتا، عدا الصحة الإيجابية فقد اثبتت الجداول السابقة أنه يوجد علاقة بين خبرة المرسل الصحفي ومعرفته بالصحة الإيجابية.

كما أن المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10-20 ومن 20 فأعلى هم على دراية ومعرفة أكثر بالمواضيع السابقة، لكن هذا الفرق في المعرفة بهذه المواضيع بين المرسلين الصحفيين المختلفة سنوات خبراتهم غير ملموس إحصائياً.

الفرضية: لا يوجد وعي لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة.

ومن خلال الجداول السابقة من جدول (46) إلى جدول (59) وما أظهرته من نسب تبين أنه يوجد لدى أغلبية المرسلين الصحفيين وعي إلى حد ما في بعض الجوانب المتعلقة بقضايا المرأة كالعنف الأسري وتمكين المرأة الإقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومواضيع المساواة الاجتماعية مثلاً، ويوجد نقص في الوعي في جوانب أخرى متعلقة بقضايا المرأة كمواضيع الصحة الإيجابية، وتبين أن هناك فئة من المرسلين الصحفيين على دراية أكثر، حيث أن المرسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10-20 ومن 20 فأعلى هم على دراية ومعرفة أكثر بالمواضيع السابقة.

ونلاحظ من كل الجداول السابقة أن نسبة إجابة المرسلين الصحفيين، تركزت بشكل كبير حول معرفتهم الضئيلة، أو معرفتهم المتوسطة، أو بعدم معرفتهم حول القضايا المطروحة قيد البحث، بغض النظر أنه يوجد لدى أغلبية المرسلين الصحفيين وعي إلى حد ما في بعض الجوانب المتعلقة بقضايا المرأة التي طرحت عليهم كما بينته الجداول السابقة، حيث قد تكون إجاباتهم تلك هي تهرب من من الإجابة بعدم المعرفة، والدليل أن هناك أسئلة مباشرة وغير مباشرة في الإستبانة دلت إجاباتهم عليها على عدم معرفتهم بتلك القضايا التي تخص المرأة وأن هناك جهل واضح بتلك المواضيع، وإذا ماتم جمع تلك النسب مع بعضها البعض والمتعلقة بإجاباتهم بلا أعرف أو اعرف معرفة ضئيلة أو متوسطة أو الى حد ما، فحينئذٍ عدم معرفتهم بتلك القضية تفوق نسبة إجاباتهم بمعرفتهم بها، وبما أننا نبحت عن وعي كامل لدى المرسلين الصحفيين حول قضايا المرأة، تبين لنا مما سبق أن هناك نقص واضح في وعي ومعرفة المرسلين الصحفيين بقضايا المرأة، وهذا ما يدعم صحة نظرية البحث الأصلية والتي تنص على أنه لا يوجد وعي لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة، وبالتالي قبولها.

5- العلاقة بين راتب المراسل الصحفي والإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة، الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني، الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي، الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر، القيام بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة.

#### تبين الجدول التالية تأثير راتب المراسل الصحفي على:

- الإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة.
- الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني.
- الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي.
- الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر.
- القيام بتغطيه إعلامية لقضايا تخص المرأة.

حيث تجيب عن سؤال الدراسة:

1- ما مدى الاهتمام الذي يوليه المراسل الصحفي الفلسطيني بقضايا المرأة؟ حيث تبين الجداول التالية مدى الاهتمام الذي يوليه المراسل الصحفي بقضايا المرأة وآلية تناولها.

#### جدول (60)

تأثير راتب المراسل الصحفي على الإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش

#### قضايا المرأة

المجموع		الإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة						فئة الراتب
		أبدأ		إلى حد ما		إلى حد كبير		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100.0%	66	15.2%	10	47.0%	31	37.9%	25	أقل من 2000
100.0%	131	15.3%	20	48.9%	64	35.9%	47	من 2000-4000
100.0%	26	19.2%	5	45.2%	12	34.6%	9	من 4000-6000
100.0%	1	100.0%	1	0.0%	0	0.0%	0	6000 فأعلى

ويتضح من الجدول رقم (60) مدى تأثير راتب المراسل الصحفي على الاهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل رواتبهم عن 2000 شيكل، منهم من يهتمون بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة إلى حد كبير بنسبة (37.9%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب من 2000-4000 والذين يشاركون بتلك الدورات إلى حد كبير تبلغ نسبتهم (35.9%)، بينما كانت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يهتمون إلى حد كبير بالمشاركة بتلك الدورات من فئة راتب 4000-6000 كانت نسبتهم (34.6%)، أما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى، فلا يوجد منهم من يهتم إلى حد كبير بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة، أما المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 فمنهم من يهتمون بالمشاركة في تلك الدورات والندوات إلى حد ما بنسبة (47.0%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (48.9%)، يهتمون بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة إلى حد ما، في حين نسبة (45.2%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يهتمون بذات الموضوع إلى حد ما، بينما لا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 فأعلى، من هم يهتمون إلى حد ما بهذه الدورات. كما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000، والذين لا يهتمون بالمشاركة في الدورات التي تناقش قضايا المرأة (15.2%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل، والذين لا يهتمون بتلك القضية (15.3%)، بينما كانت نسبة (19.2%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 لا يهتمون بالمشاركة في الدورات التي تناقش قضايا المرأة، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 6000 فأعلى فلا يوجد منهم من لا يهتمون أبداً بالمشاركة بالدورات التي تناقش قضايا المرأة، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب أقل من 2000 شيكل منهم من هم يهتمون بالمشاركة أكثر في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة بنسبة (37.9%)، أما فئة الراتب من 6000 فأكثر فانها فئة لا تهتم بالمشاركة في مثل تلك الدورات بنسبة (100.0%) أكثر من الفئات ذوي الرواتب الأخرى، وهذا لافت للنظر، كما أن المراسلين الصحفيين من كافة فئات الرواتب تكثر نسبة اهتمامهم "إلى حد ما" بالمشاركة بتلك



الدورات والندوات، وقد تكون إجاباتهم مجاملة للباحثة، أو إخفاء لعدم اهتمامهم، وهذا مؤشر واضح على عدم الصدق في الإجابة بدليل عدم إقبالهم بشكل كبير على الدورات، فمثلاً المرسلين الصحفيين لفئة الراتب من 4000-6000 شيكل، يوجد من بينهم من يهتم بالمشاركة في هذه الدورات الى حد كبير بنسبة (34.6%)، بينما تفوقها نسبة اهتمامهم بالمشاركة "الى حد ما" بنسبة (45.2%).

### جدول (61)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.469	6	5.601	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين راتب المرسل الصحفي والإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين راتب المرسل الصحفي والإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.469 وهي أكبر قيمة ( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين راتب المرسل الصحفي والإهتمام بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

جدول (62)

تأثير راتب المراسل الصحفي على الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني  
الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني

المجموع		معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		فئة الراتب
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	66	%7.6	5	%15.2	10	%24.2	16	%37.9	25	%15.2	10	أقل من 2000
%100.0	131	%7.6	10	%27.5	36	%26.0	34	%30.5	40	%8.4	11	-2000 4000
%100.0	26	%11.5	3	%34.6	9	%19.2	5	%30.8	8	%3.8	1	-4000 6000
%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	1	6000 فأعلى

أشارت النتائج الواردة في الجدول (62) حول مدى تأثير راتب المراسل الصحفي على الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيون، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل رواتبهم عن 2000 شيكل، منهم من يوافقون بشدة على أن يقتصر طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني بنسبة (15.2%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب من 2000-4000 والذين يوافقون بشدة على ذلك تبلغ نسبتهم (8.4%)، بينما كانت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يوافقون بشدة من فئة راتب 4000-6000 كانت نسبتهم (3.8%)، أما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى، فلا يوجد منهم من يوافق بشدة على ذلك، أما المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 فمنهم من يوافقون على أن يقتصر طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني بنسبة (37.9%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (30.5%)، يوافقون على ذلك، في حين نسبة (30.8%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يوافقون على ذات الموضوع.

بينما لا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 فأعلى، من هم يوافقون على الإقتصار بطرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيون. كما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000، والذين هم على حياد من هذا الموضوع (24.2%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل، والذين هم

على حياد أيضاً من تلك القضية (26.0%)، بينما كانت نسبة (19.2%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 محايدون برأيهم، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 6000 فأعلى فلا يوجد منهم من هم على حياد من ذلك الموضوع، أما المراسلين الصحفيين الذين يعارضون الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيون من فئة الراتب الأقل من 2000 فكانت نسبتهم (15.2%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (27.5%)، يعارضون ذلك، بينما نسبة (34.6%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يعارضون هذا، بينما لا يوجد من هم يعارضون من فئة الرواتب 6000 فأعلى، أما المراسلين

الصحفيين ذوي الراتب الأقل من 2000 شيكل، منهم نسبة (7.6%) يعارضون بشدة الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيون، بينما نسبة (7.6%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 2000-4000 يعارضون بشدة ذلك، ونسبة (11.5%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يعارضون بشدة الموضوع ذاته، بينما لا يوجد من هم يعارضون بشدة هذا الموضوع من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 شيكل فأعلى، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب 6000 شيكل فأكثر لا يوجد منهم من هم يوافقون بشدة على إقتصار طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني، كما أن فئة المراسلين ذوي الراتب 2000-4000 يعارضون بشدة ذلك الموضوع بنسبة (11.5%) أكثر من الفئات ذوي الرواتب الأخرى، ونرى بأن تشتت الأرقام والنسب التي وردت في هذا الجدول، قد يدل على ارتباك في اجابات المبحوثين، وقد يعني عدم وجود نمط واضح في اتجاهات المراسلين الصحفيين حول القضايا المطروحة قيد البحث ومعرفتهم بها، وكما لاحظنا بأن غالبية المراسلين الصحفيين ذوي فئة الدخل الأقل من 2000، كانوا يقتصرون على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني وكانوا أكثر موافقة على ذلك من ذوي فئات الرواتب الأخرى، أما المراسلين الصحفيين الذين تزيد رواتبهم عن 2000 كانوا أقل موافقة على الإقتصار بطرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني، وكانت نسبة المراسلين الصحفيين من ذوي فئة الراتب 4000-6000 عالية في معارضتهم لإقتصار طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني، والتفاوت في النسب وتشتتها الواضح من خلال إجابة المبحوثين يدل على عدم وجود نهج محدد المعالم وواضح في اتجاهاتهم حول آلية طرح قضايا المرأة إعلامياً، وهذا التفاوت بالنسب لا يؤخذ مبرح كاي بيرسون بعين الإعتبار ولا يظهر ذلك حسب جدول (64) فيميلي، حيث أنه لا يرى معنى في اختلاف النسب بين الفئات فهو يجدها غير ملموسة إحصائياً وليست ذات دلالة إحصائية، حيث اعتبر الفروق في النسب السابقة في اجابات المبحوثين متقاربة والفروق بينها ناتجة عن تغير عشوائي وغير منتظم في إجابات المبحوثين.

### جدول (63)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.139	12	17.279	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والاقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني.

$H_a$ : يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والاقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.139 وهي أكبر قيمة ( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والاقتصار على طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الإذاعي والتلفزيوني، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

جدول (64)

تأثير راتب المراسل الصحفي على الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي

		الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي										فئة الراتب
المجموع		معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	66	%10.6	7	%21.2	14	%22.7	15	%28.8	19	%16.7	11	أقل من 2000
%100.0	131	%5.3	7	%38.9	51	%23.7	31	%26.0	34	%6.1	8	-2000 4000
%100.0	26	%11.5	3	%42.3	11	%23.1	6	%19.2	5	%3.8	1	-4000 6000
%100.0	1	%0.0	0	%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	6000 فأعلى

أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (64) حول مدى تأثير راتب المراسل الصحفي على الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل رواتبهم عن 2000 شيكل، منهم من يوافقون بشدة على أن يقتصر طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي بنسبة (16.7%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب من 2000-4000 والذين يوافقون بشدة على ذلك تبلغ نسبتهم (6.1%)، بينما كانت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يوافقون بشدة من فئة راتب 4000-6000 كانت نسبتهم (3.8%)، أما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى، فلا يوجد منهم من يوافق بشدة على ذلك، أما المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 فمنهم من يوافقون على أن يقتصر طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي بنسبة (28.8%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (26.0%)، يوافقون على ذلك، في حين نسبة (19.2%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يوافقون على ذات الموضوع.

بينما لا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 فأعلى، من هم يوافقون على الإقتصار بطرح قضايا المرأة على المقال الصحفي. كما بلغت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000، والذين هم على حياد من هذا الموضوع (22.7%)، في حين بلغت نسبة المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل، والذين هم على حياد أيضاً من تلك القضية (23.7%)، بينما كانت نسبة (23.1%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 محايدون برأيهم، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 6000 فأعلى فلا يوجد منهم من هم على حياد من ذلك الموضوع، أما المراسلين الصحفيين الذين يعارضون الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي من فئة الراتب الأقل من 2000 فكانت نسبتهم (21.2%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (38.9%)، يعارضون ذلك، بينما نسبة (42.3%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يعارضون هذا، بينما شخص واحد بنسبة (100.0%) يعارض هذا الموضوع، من فئة الرواتب 6000 فأعلى، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب الأقل من 2000 شيكل، منهم نسبة (10.6%) يعارضون بشدة الإقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي، بينما نسبة (5.3%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة

الراتب من 2000-4000 يعارضون بشدة ذلك، ونسبة (11.5%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يعارضون بشدة الموضوع ذاته، بينما لا يوجد من هم يعارضون بشدة هذا الموضوع من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 شيكل فأعلى، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 شيكل هم الأكثر فئة في الموافقة بشدة على إقتصار طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي بنسبة (16.7%) أكثر من الفئات ذوي الرواتب الأخرى، ونلاحظ وتشتت الأرقام السابقة وعدم وجود فوارق كبيرة بينها، ولا يوجد هناك ميول واضحة من المراسلين الصحفيين نحو إجابة محددة.

### جدول (65)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.204	12	15.724	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والاقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي.

$H_a$ : يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والاقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.204 وهي أكبر قيمة ( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والاقتصار على طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.



**جدول (66)**  
تأثير راتب المراسل الصحفي على الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر

المجموع		معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		فئة الراتب
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	66	%7.5	5	%21.2	14	%0.0	0	%36.4	24	%34.8	23	أقل من 2000
%100.0	131	%6.9	9	%35.9	47	%0.0	0	%23.7	31	%32.8	43	4000-2000
%100.0	26	%7.7	2	%38.5	10	%0.0	0	%38.5	10	%15.4	4	6000-4000
%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	1	6000 فأعلى

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (66) في مجال تأثير راتب المراسل الصحفي على الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر، بأن المراسلين الصحفيين الذين نقل رواتبهم عن 2000 شيكل، منهم من يوافقون بشدة على أن يقتصر طرح قضايا المرأة على الخبر بنسبة (34.8%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب من 2000 - 4000 والذين يوافقون بشدة على ذلك تبلغ نسبتهم (32.8%)، بينما كانت نسبة المراسلين الصحفيين الذين يوافقون بشدة من فئة راتب 4000-6000 (15.4%)، أما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى فلا يوجد منهم من يوافق بشدة على ذلك، أما المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 فمنهم من يوافقون على أن يقتصر طرح قضايا المرأة على الخبر بنسبة (36.4%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (23.7%)، يوافقون على ذلك، في حين نسبة (38.5%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يوافقون على ذات الموضوع.

ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 فأعلى، من هم يوافقون على الإقتصار بطرح قضايا المرأة على الخبر. كما لا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 من هم على حياد من هذا الموضوع، ولا من المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل، ولا من الذين تبلغ رواتبهم 4000-6000 ولا من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 فأعلى.

أما من المراسلين الصحفيين الذين يعارضون الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر من فئة الراتب الأقل من 2000 فكانت نسبتهم (21.2%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (35.9%)، يعارضون ذلك، بينما نسبة (38.5%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يعارضون هذا، أما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى فلا يوجد منهم من يعارضون ذلك، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب الأقل من 2000 شيكل، منهم نسبة (7.5%) يعارضون بشدة الإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر، بينما نسبة (6.9%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 2000-4000 يعارضون بشدة ذلك، ونسبة (7.7%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يعارضون بشدة الموضوع ذاته، بينما لا يوجد من هم

يعارضون بشدة هذا الموضوع من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 شيكل فأعلى، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 شيكل هم الأكثر فئة في الموافقة بشدة على إقتصار طرح قضايا المرأة على الخبر بنسبة (34.8%)، وفئة الراتب من 4000-6000 هم أكثر من يعارضون بشدة هذا الموضوع، أكثر من الفئات ذوي الرواتب الأخرى بنسبة (7.7%)، ونلاحظ من الأرقام السابقة انه بالمجمل هناك وضوح في ميل المبحوثين بالمجمل أكثر مما سبق نحو تغطية قضايا المرأة بالخبر سواء الموافقون أو الموافقون بشدة على ذلك.

### جدول (67)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.442	12	12.052	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر.

$H_a$ : يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر. ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.442 وهي أكبر قيمة ( $\alpha=0.05$ ). وينتج عن ذلك عدم رفض للنظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والإقتصار على طرح قضايا المرأة على الخبر، فهما متغيران مستقلان عن بعضهما.

## جدول (68)

### تأثير راتب المراسل الصحفي على القيام بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة

المجموع		القيام بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة						فئة الراتب
		نعم كثيراً		نادراً		لا لم أقم		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100.0	66	%34.8	23	%40.9	27	%24.2	16	أقل من 2000
%100.0	131	%51.1	67	%34.4	45	%14.5	19	من 2000-4000
%100.0	26	%73.1	19	%19.2	5	%7.7	2	من 4000-6000
%100.0	1	%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	6000 فأعلى

ويتضح من الجدول (68) حول مدى تأثير راتب المراسل الصحفي على القيام بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة، بأن المراسلين الصحفيين الذين تقل رواتبهم عن 2000 شيكل، منهم من لم يقوموا أبداً بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة بنسبة (24.2%)، أما المراسلين الصحفيين ذوي الراتب من 2000-4000 بلغت نسبة الذين لم يقوموا بتغطية قضايا تخص المرأة منهم (14.5%)، بينما كانت نسبة المراسلين الصحفيين ذوي فئة راتب 4000-6000 والذين لم يقوموا أبداً بتغطية الإعلامية (7.7%)، بينما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى فلا يوجد منهم من قام بتغطية ذلك أبداً، أما المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب الأقل من 2000 فمنهم نسبة (40.9%) يقومون نادراً بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (34.4%)، يقومون نادراً بتلك التغطية، في حين نسبة (19.2%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 يقومون نادراً بتغطية ذات الموضوع.

ولا يوجد من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 6000 فأعلى، من هم يقومون نادراً بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة، أما من المراسلين الصحفيين الذين يقومون كثيراً بهذه التغطية الإعلامية فئة الراتب الأقل من 2000 فكانت نسبتهم (34.8%)، أما المراسلين الصحفيين الذين تبلغ رواتبهم من 2000-4000 شيكل فنسبة منهم تبلغ (51.1%)، يقومون كثيراً بهذه التغطية الإعلامية، بينما نسبة (73.1%) من المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب

من 4000-6000 يقومون كثيراً بمثل تلك التغطية الإعلامية، أما فئة المراسلين ذوي الراتب من 6000 فأعلى فيوجد من بينهم شخص واحد يقوم كثيراً بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة لكنه لا يحتسب إحصائياً ويتم إهماله لأنه نسبة قليلة جداً، كما ورد سابقاً في الجداول الأخرى، ونلاحظ بأن المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب أقل من 2000 شيكل هم أكثر فئة من بين من هم لم يقوموا بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة أبداً بنسبة (24.2%)، إضافة الى فئة راتب 6000 وأكثر، الذين لم يقوموا أبداً بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة بشكل كبير، وأن المراسلين الصحفيين ذوي فئة الراتب من 4000-6000 من بينهم من هم الأكثر في تغطية قضايا تخص المرأة بشكل كبير بنسبة (73.1%)، ومن تشتت الأرقام والنسب السابقة التي وردت في الجدول، نرى بأنها مؤشراً واضحاً لقلّة إهتمام المراسلين الصحفيين بقضايا المرأة، حيث أنه إذا ماتم جمع نسب لا لم أقم بتغطية لقضايا تخص المرأة مع نسب القيام بتغطية تلك القضايا بشكل نادر، فإن النتيجة كنسبة تفوق نسبة قيامهم بالتغطية بشكل كبير وهذا يدل على عدم اهتمامهم بتغطية مثل تلك المواضيع، كما لاحظنا من خلال الجدول السابق بأن الدخل له أثر في الإهتمام بقضايا المرأة، فنرى بأنه كلما زاد الدخل كلما كان هناك اهتمام أكثر بقضايا المرأة وتغطيتها، كما لاحظنا وورد سابقاً بأن فئة الدخل من 4000-6000 هي الأعلى نسبة في تغطية قضايا المرأة، حيث كانت (73.1%)، فكلما زاد دخل المراسل الصحفي كلما زاد إهتمامه وتغطيته لقضايا تخص المرأة.

### جدول (69)

#### مربع كاي بيرسون

Asymp. Sig. (2-sided)	درجة الحرية	القيمة	
.037	6	13.408	مربع كاي بيرسون

$H_0$ : لا يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والقيام بالتغطية الإعلامية لقضايا تخص المرأة.

$H_a$ : يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والقيام بالتغطية الإعلامية لقضايا تخص المرأة.

ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Significance) تساوي 0.037 وهي أقل من قيمة  $(\alpha=0.05)$ . وينتج عن ذلك عدم قبول النظرية الصفرية  $H_0$ ، حيث أنه يوجد علاقة بين راتب المراسل الصحفي والقيام بالتغطية الإعلامية لقضايا تخص المرأة، فهما متغيران غيرمستقلان عن بعضهما.

ونستنتج مما سبق من مجمل الجداول أنه لا يوجد تأثير لراتب المراسل الصحفي على اهتمامه بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة واقتصاره على طرح تلك القضايا على المقال الصحفي أو الخبر، لكنه يوجد تأثير لراتب المراسل الصحفي على قيامه بالتغطية الإعلامية لقضايا تخص المرأة، حيث أنه كلما زاد دخل المراسل الصحفي كلما زاد اهتمامه بتغطية لتلك القضايا.

الفرضية: لا يوجد اهتمام لدى المراسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة. وبينت الجداول السابقة من جدول (60) إلى جدول (69) صحة الفرضية وبالتالي قبولها، حيث تبين أن المراسلين الصحفيين لا يهتمون بقضايا المرأة، سواء بعدم حرصهم على طرح هذه القضايا بالأشكال الإعلامية المختلفة، أو بعدم القيام بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة، ولا يوجد هناك ميول واضحة من المراسلين الصحفيين نحو إجابة محددة، حيث كان هناك تشتت في النسب الواردة، وهذا التشتت كان مؤشراً واضحاً لقلّة اهتمامهم بالقضايا التي تخص المرأة، وبالقيام بتغطيتها أيضاً فكما ذكرنا سابقاً أنه لو تم جمع نسب عدم اهتمام المراسلين الصحفيين بقضايا المرأة وعدم قيامهم بتغطيتها، مع نسب قيامهم بشكل نادر وضئيل بذلك، لنتجت نسبة تفوق نسبة اهتمامهم بتلك القضايا وقيامهم بتغطيتها إعلامياً، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم اهتمامهم بذلك وهذا يدعم صحة الفرضية الأصلية وهي لا يوجد اهتمام لدى المراسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة، بالتالي قبولها.

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية

## النتائج:

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

أنه ومن خلال نتائج جداول التكرارات الواردة في الدراسة تبين أن عدد المرسلين الصحفيين (الرجال) من عينة الدراسة هو 140 مراسلاً بنسبة (62.5%)، وعدد المراسلات الصحفيات (النساء) هو 84 مراسلة بنسبة (37.5%)، بمجموع كلي بلغ 224، وهم الذين استجابوا لأسئلة البحث من مجموع المرسلين الصحفيين، والذي كان 271 عددهم مراسلاً صحفياً ومراسلة. وكانت الأغلبية منهم من ذو فئة الأعمار الشابة 25-35 سنة، وبلغ عددهم 115 أي بنسبة (51.34%) مقارنة مع فئات الأعمار الأخرى المبحوثة.

وبلغت نسبة المرسلين الصحفيين الذين يعملون في رام الله (46.9%) حيث يتركز وجود الصحفيين فيها كونها مركز لتجمع المؤسسات والأحداث.

وكان المرسلون الصحفيون ذوي فئة الراتب من 2000-4000 هم الأكثر فئة بين العينة المبحوثة بنسبة (58.5%)، وهذا يشير إلى أن معظم المرسلين الصحفيين هم من ذوي فئات الدخل المتوسط. وبينت الجداول أن نسبة كبيرة منهم لا يشاركون في تدريبات النوع الاجتماعي بنسبة (60.3%)، وكانت نسبة كبيرة منهم لا يهتمون بقضايا المرأة.

ومن خلال جداول التكرارات أيضاً تبين أن المرسلين الصحفيين يمتلكون معرفة "إلى حد ما" بمواضيع ومصطلحات ومحاور تخص المرأة، وليسوا معرفة تامة بها، كالتمكين والكويتا النسائية ومصطلح النوع الاجتماعي، وأن أغلب المرسلين الصحفيين تلقوا تدريبهم حول النوع الاجتماعي وقضاياها عن طريق الجامعات بنسبة (49.5%)، ويقومون بتطوير معرفتهم بتلك القضايا عن طريق متابعة وسائل الإعلام بنسبة (48.2%). كما رأى عدد كبير من المرسلين الصحفيين أن المسؤولية في تحديد سياسة تغطية الأخبار والقضايا إعلامياً تقع على عاتق المرسل الصحفي بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية بنسبة (54.5%).

وقد توصلت الدراسة إلى أن المرسلين الصحفيين بالمجمل يمتلكون معرفة ضئيلة جداً بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي تخص المرأة، وكذلك متابعتهم لقضايا المرأة والاهتمام بها، ويوجد لديهم اهتمام ضئيل بتغطيتها إعلامياً، كما يشاركون مشاركة ضئيلة في الدورات التي



تخص النوع الاجتماعي، ولديهم ضعف في معرفتهم للمصطلحات التي تخص قضايا المرأة واهتمام ضئيل بتطوير معرفتهم بقضايا المرأة بشكل عام، كما هو موضح في جداول المعالجات الإحصائية، على الرغم من وجود عدد كبير منهم لا يعرفون بتلك الموثيق الدولية أبداً، ولا يهتمون بقضايا المرأة، أو بطرحها إعلامياً، أو بمتابعتها، أو تطوير معرفتهم بها من خلال الدورات والندوات بشكل مطلق.

كما و ظهر من خلال نتائج جداول التكرارات الإحصائية إثبات الفرضيات الأصلية التي بنيت عليها الدراسة، وهي أنه لا يوجد وعي لدى المرسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة. كما تم نفي الفرضية القائلة بأن المرسل الصحفي لا يسعى لتطوير معرفته بقضايا المرأة، فقد كان (البعض منهم) يهتمون بتطوير معرفتهم بقضايا النوع الاجتماعي الى حد ما .

وتبقى كلمة (الى حد ما) غير قابلة للجزم بتمام معرفة المرسلين بتلك القضايا، أو لتعميم تلك المعرفة على كل المرسلين الصحفيين.

أيضا تم قبول فرضية أن قضايا المرأة لا تشكل أولوية ضمن أجندة مراسلي وسائل الإعلام الفلسطيني، وقبول فرضية بأنه لا يوجد اهتمام لدى المرسلين الصحفيين بقضايا المرأة.

وتعكس النتائج التي توصلت لها الدراسة، وما تم الاطلاع عليه في الدراسات السابقة التي دعمت الدراسة، بأن الأشكال الإعلامية التقليدية في عرض قضايا المرأة قد سيطرت على البرامج من حوار وحديث مباشر بشكل سطحي، على تقديم تلك القضايا في جميع وسائل الإعلام بكافة الدول، في حين تكاد تختفي الأشكال الأكثر تشويقاً وعمقا، مثل التحقيق الصحفي الذي يعتبر شكلاً مهماً في معالجة قضايا المرأة إذا اعتبرنا أن العديد من تلك القضايا مسائل وقضايا خلافية بحاجة إلى عرض وجهات النظر المختلفة. ولوحظ أن التغطية الإخبارية لقضايا المرأة قد غلبت على الأشكال الأخرى في مختلف وسائل الإعلام، فقد تم الاقتصار في طرح تلك القضايا على المقال الصحفي أو الخبر، وإن أغلب ما يقدم عن المرأة من خلال وسائل الاتصال المختلفة، بالإضافة إلى ما تتضمنه الأعمال الفنية والأدبية، يمثل توجهات خاصة تتسم بالتركيز على صورة لها لا تتوافق مع الواقع المعاش.

كما خرجت الدراسة بالعديد من النتائج المهمة، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

1- لا يوجد تأثير لمكان العمل على معرفة المراسل الصحفي بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تخص المرأة (سيداو، كوبنهاجن، نيروبي، وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام 2008)، رغم أن المراسلين الصحفيين العاملين في رام الله والخليل على دراية أكثر بالوثائق السابقة، لكن هذا الفرق في المعرفة بين المحافظات غير ملموس إحصائياً.

2- لا يوجد تأثير للنوع الاجتماعي ومتابعة المراسل الصحفي لقضايا المرأة في المجتمع أو طرحها إعلامياً، ولا يوجد علاقة بين النوع الاجتماعي وحرص المراسل الصحفي على المشاركة في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي، أو تأييده للمعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة، ولا يوجد تأثير لنوع المراسل الصحفي على رأيه بأن إدراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على الطلبة، رغم أن نسبة المراسلات الصحفيات أكبر من نسبة المراسلين الصحفيين في متابعة القضايا التي تخص المرأة، كما ورد في نسب الجداول سابقاً، ويحرصن أكثر على طرح قضايا المرأة إعلامياً، ويشاركن في دورات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي أكثر من المراسلين الصحفيين، ويؤيدن المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة أكثر، لكن هذه الفروق في هذه المواضيع بين النوع الاجتماعي غير ملموسة إحصائياً.

3- كما لا يوجد علاقة بين سن المراسل الصحفي وأولويته لتغطية قضايا تخص المرأة، على الرغم من أن الفئة العمرية الواقعة بين 25-35 هي الفئة الأكثر اهتماماً بتغطية القضايا التي تخص المرأة، لكن هذا الفرق في الاهتمام بهذه المواضيع بين الفئات العمرية غير ملموس إحصائياً.

4- كما بينت النتائج بأنه لا يوجد تأثير لخبرة المراسل الصحفي على معرفته بتمكين المرأة (اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا)، ولا يوجد لها تأثير على معرفته بالعنف الأسري، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وعمل المرأة، والكويتا، لكنها لها تأثير على معرفته بالصحة الإنجابية. كما أن المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة الأقل من 10-20 وذوي سنوات الخبرة الأكثر من 20 هم على دراية ومعرفة أكثر بالمواضيع السابقة، لكن هذا الفرق في المعرفة بهذه المواضيع بين المراسلين الصحفيين ذوي سنوات الخبرة المختلفة غير ملموس إحصائياً.

5- كما أنه لا يوجد تأثير لراتب المراسل الصحفي على اهتمامه بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة واقتصاره على طرح تلك القضايا على المقال الصحفي أو الخبر، لكنه يوجد تأثير لراتب المراسل الصحفي على قيامه بالتغطية بشكل عام لقضايا تخص المرأة.

كما أنه من خلال التقصي والبحث ميدانياً، ومعاصرة واقع المراسلين الصحفيين الفلسطينيين في رام الله ونابلس والخليل، والاستماع لتعليقاتهم عن الوضع القائم فيما يتعلق بقضايا المرأة والتطرق لها إعلامياً، ومدى وعيهم بتلك القضايا، وآلية تناولها وعرضها والتعامل معها، ونظرياً من خلال اطلاع الباحثة على العديد من الأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل غير مباشر من قريب أو من بعيد، خرجت الباحثة بالعديد من النتائج التي لا بد من الإشارة إليها:

- ضعف المعرفة والوعي عند المراسلين الصحفيين بواقع المرأة سواء من حيث حقوقها، مشكلاتها، أو طبيعة حضورها وأدوارها، ومن حيث مكانتها وما تمثله من أهمية مجتمعية، وهو واقع قائم في المجتمع كله، ولما كان الإعلاميون جزءاً من المجتمع فإن هذا الضعف ينعكس في الرسالة الإعلامية التي يقدمونها، كما أوردته الدراسات السابقة كدراسة دويكات (2013) دور الإعلام في قضايا المرأة.

- وكما جاء في الدراسات السابقة التي تطرقت الدراسة لها أن طرح قضايا المرأة إعلامياً يتم بشكل تقليدي بتقديم المعلومات المتعلقة بالمرأة وقضاياها محصورة بعالم الموضة والأزياء والعلاقات الأسرية وتربية الأطفال ومواضيع الجمال واللياقة البدنية والترفيه والفن، وتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام من باب الأسرة والإقتصاد المنزلي والطفل

- وعلى حد علم الباحثة ومن خلال اطلاعها على أرض الواقع الإعلامي الفلسطيني، أثناء الزيارات الميدانية أن هناك ضعفاً في التواصل بين المؤسسات الإعلامية وبين هيئات المجتمع المحلي والهيئات الأكاديمية والبحثية من أجل خدمة قضايا المرأة. وأن الوسائل الإعلامية الفلسطينية، على اختلافها، تقوم بتأدية دور تقليدي في طرح قضايا المرأة إعلامياً، ويقوم هذا الدور بترسيخ المعتقدات والقيم اللصيقة بالمجتمع الأبوي، فضلاً عن التطرق لقضايا المرأة بالعموم دون الخوض في جزئيات العلاقة الغير متكافئة بين الرجال والنساء.

## التوصيات:

"إن الإعلام البديل الذي نتطلع إليه هو الذي يتميز بالطابع التربوي والتعليمي، ويأخذ بالمنظور النقدي، ويستهدف تغيير وجهات النظر التقليدية السائدة حول قضايا المرأة، وي طرح رؤية نقدية تصمد أمام الإعلام التجاري ويكشف مساوئه ودوره في تزييف وعي الجمهور بوضعية المرأة وأدوارها. ومن أجل تحقيق هذا يجب العمل على ضرورة الوعي بوضع استراتيجية للإعلام عن المرأة، تحدد الأولويات والسياسات والبرامج التنفيذية في مجال الإعلام المقروء والمرئي والمسموع تجاه قضايا المرأة، وضرورة التزام القيادات الإعلامية بمراعاة الوظيفة الاجتماعية والثقافية للإعلام وأدواره الحيوية في تشكيل الوعي الصحيح عن الواقع المجتمعي بكل ما يحويه من مورثات ثقافية وتحديات اجتماعية وطموحات إنسانية عادلة" (عواد، 2008، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/126605.html>، ص2).

وبعد استعراض نتائج الدراسة لا بد من الإشارة الى بعض التوصيات، من أجل إحداث تغيير على السياسات الإعلامية القائمة، وإيجاد آليات وسياسات جديدة قادرة على النهوض بمكانة المرأة والسعي وراء تمكينها والمطالبة بحقوقها، من خلال عرض قضاياها في وسائل الإعلام بطريقة ترفع من نسبة وعي الجمهور المتلقي بالصورة الإيجابية عن المرأة ونبذ الصورة التقليدية عنها، ثم رفع مستوى وعي المراسلين الصحفيين بتلك القضايا المطروحة، لتمكينهم من طرحها بالشكل اللائق الذي يحقق المطالب التي تسعى لها المرأة في مسيرتها الحقوقية التي تضمن العدالة الاجتماعية لها. وهذه التوصيات كالاتي:

1- توعية الإعلاميين والإعلاميات بقضايا المرأة وبمفهوم النوع الاجتماعي وكيفية إدماجه في الرسالة الإعلامية عن طريق البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام من قبل متخصصين بهذا الموضوع، وعن طريق الدورات والندوات وورش العمل وتكثيف البرامج التدريبية المهنية داخل المؤسسات الإعلامية بما تحتويها من أساليب توعوية وتنقيفية لتنشيط الصحفيين ورفع مستوى اهتمام الصحفيين بقضايا النوع الاجتماعي.

2- تنظيم دورات تدريبية لتوعية الإعلاميين والإعلاميات بقضايا المرأة وبمفهوم النوع الاجتماعي وكيفية إدماجه في الرسالة الإعلامية.

3- إقامة دورات تدريبية للإعلاميين والإعلاميات من قبل المؤسسات الإعلامية ذاتها، والمراكز والجمعيات النسوية، والجامعات خاصة أقسام دراسات المرأة الموجودة فيها، وتضمين مساقات حول المرأة لطلبة الصحافة والإعلام من أجل زيادة كفاءتهم بالتعامل مع قضايا المرأة المطروحة إعلامياً، ويتم تشجيعهم بالإلتحاق بالدورات عن طريق منحهم شهادات خبرة معتمدة من جهات أجنبية داعمة أو شعارات وأوسمة مهنية أو مكافآت مادية.

4- بناء المعرفة وتعزيز الوعي الثقافي والاجتماعي للمؤسسة الإعلامية بما يخدم تقديم رسالة إعلامية تدعم صورة إيجابية عن المرأة العربية ومكانتها ودورها في المجتمع.

5- على المراسلين والقائمين على وسائل الإعلام والمحطات المحلية تكثيف البرامج التلفزيونية المتعلقة بقضايا المرأة والعمل على استيعاب مضمون هذه البرامج وبنها بوعي كامل بجميع العناصر والأهداف التي تبث هذه المواد من أجلها.

6- تدريب الكوادر الإعلامية لتكون قادرة على الإضطلاع بمهام الملفات الإعلامية المتعلقة بقضايا المرأة.

7- تدريب الناشطات النسويات والمؤسسات النسوية على التعامل مع وسائل الإعلام وخلق أبواب الشراكة والتنسيق فيما بينهم.

8- الإستفادة من إنتاج المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية المعنية في إنتاج مواد إعلامية عن قضايا المرأة.

9- إنتاج مواد إعلامية تسلط الضوء على قضايا المرأة بشكل مخطط له من قبل متخصصين.

10- رصد الصورة الاجتماعية للمرأة في وسائل الإعلام ومتابعتها وتحليلها، والبحث في مواطن الخلل والسعي لرفع مستوى قدرة الصحفيين على تصويبها وطرحها بالشكل المناسب.

11- ضرورة الترويج الإعلامي لأنشطة هيئات المجتمع المدني والحكومي المعنية بقضايا المرأة.

12- خلق كوادر إعلامية قادرة على التعامل مع ملف المرأة الاجتماعي والثقافي وقضاياها إعلامياً بمزيد من الوعي والمعرفة والكفاءة، عن طريق إدخال مواد جامعية تعطي لهم كمساقات إجبارية عن ذلك الموضوع، جنباً إلى جنب مع العمل الميداني وتقديم التدريب المناسب لهم قبل خروجهم إلى ساحة الميدان الوظيفي الإعلامي، بما يضمن تأهيلهم بالشكل المناسب ليكونوا كوادر إعلامية جديرة بتحمل المسؤولية الإعلامية الملقاة على عاتقهم بما يخص هذا الموضوع

13- بناء القدرات الفكرية والمهنية للإعلاميين والإعلاميات من قبل المؤسسة الإعلامية بالتعاون مع المؤسسات النسوية، عن طريق تكثيف التدريبات المهنية وتعزيزها بما ينعكس إيجاباً على تفاعلهم مع قضايا المرأة.

14- تخصيص جائزة سنوية من قبل المؤسسات النسوية لأفضل الأعمال الإعلامية التي تخدم قضايا المرأة.

15- إنشاء شبكة معلومات تضم أرسيفاً علمياً وصفيّاً ومرجعاً إعلامياً وتخصصياً في قضايا المرأة وصورها في وسائل الإعلام.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- الاحصائيون العرب، ثبات الأداة، ([www.arabicstat.com](http://www.arabicstat.com)).
- أحمد، حسين، وآخرون (2007). الإتصال السكاني. فلسطين. قسم الصحافة. كلية الآداب. جامعة النجاح الوطنية.
- بدوي، عبدالرؤوف محمد (2008). التربية ومعاودة إنتاج النوع الاجتماعي. طنطا- مصر. مجلة كلية التربية/ جامعة الامارات العربية المتحدة.
- البطرأوي، بيناز (2004). واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين. رام الله، فلسطين. مكتبة دراسات المرأة. جامعة بيرزيت.
- حافظ، عثمان (1978). تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية. ط3. السعودية، جدة. شركة المدينة للطباعة والنشر.
- حبيب، زينب منصور (2011). الإعلام وقضايا المرأة. ط1. عمان، الأردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- حسين، خالد حسن (2006). المرأة وقضايا معاصرة. طنطا، مصر. دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.
- حلس، موسى، وآخرون (2010). دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني. غزة. مجلة جامعة الأزهر.
- خصيب، خالد (2008). صورة المرأة في برامج الإعلام المرئي المحلي بعيون طلبة جامعة بيرزيت، نموذج برامج تلفزيون فلسطين. رام الله، فلسطين. دائرة الإعلام، كلية الآداب. جامعة بيرزيت.

- خضور، أديب (1997). صورة المرأة في الإعلام العربي. ط1. دمشق سوريا. المكتبة الإعلامية.
- خلف، سهيل شحادة محمد (2005). حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 الى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). نابلس. فلسطين، كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية.
- الدقاق، نهاد (2008). قضايا المرأة في الإعلام المرئي المحلي. رام الله، فلسطين. دائرة الإعلام. كلية الآداب. جامعة بيرزيت.
- الدليمي، عبد الرزاق محمد (2011). الخبر في وسائل الاعلام. عمان، الاردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- دويكات، نبيل (2013). دور الإعلام في قضايا المرأة. قلقيلية، فلسطين، مركز المرأة للإرشاد القانوني.
- رشتي، جيهان أحمد (1978). الأسس العلمية لنظريات الإعلام. القاهرة، مصر. دار الفكر العربي.
- الشاعر، ناصر الدين (2012). البحث العلمي وتطبيقاته. نابلس، فلسطين. جامعة النجاح الوطنية.
- شرابي، هشام (1987). بحث في المجتمع العربي المعاصر البنية البتركية. ط1. بيروت. دار الطلبة للطباعة والنشر.
- الشهاب، موسى علي (2011). علم اجتماع الإعلام. ط1. عمان، الأردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الصقور، صالح خليل (2012). الاعلام والتنشئة الاجتماعية. ط1. عمان، الاردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.



- أبو ضهير، فريد (2015). الإعلام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. في: محسن صالح (2015). السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات التجربة والأداء 1994-2013، (ص603-6035) ط1. بيروت، لبنان. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- عبادة، مديحة أحمد (2011). قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل. ط1. القاهرة، مصر. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، عبد الله (2004). الإعلام (المبادئ والأسس النظرية والمنهجية). الاسكندرية، مصر. دار المعرفة الجامعية.
- عبد السلام، جعفر (2006). صورة المرأة في الإعلام. ط1. القاهرة، مصر. مركز دراسات الأسرة.
- عبد الغفار، عادل (2009). الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية وإستشرافية. ط1. القاهرة، مصر. الدار المصرية اللبنانية.
- العسالي، علياء (2004). صورة المرأة في منهاج التربية المدنية للصف الاول الاساسي وحتى الصف السادس الاساسي. رام الله، فلسطين. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان.
- العلائي، خليل بن كلدي (1997). تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم. ط1. بيروت، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع.
- عمارنة، هاجر (2009). مدى تغطية جريدة الأيام لقضايا المرأة في عام 2008، ومدى تحقيقها للتوازن في النوع الاجتماعي النسوي. رام الله، فلسطين. دائرة الإعلام، كلية الآداب. جامعة بيرزيت.
- العمر، معن خليل (2004). التنشئة الاجتماعية. ط1. عمان، الأردن. دار الشروق للنشر والتوزيع.

- عواد، صلاح الدين (2008). دور الإعلام في خلق وعي حقيقي بقضايا المرأة. فلسطين دنيا الوطن. <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/126605.html>
- أبو عياش، حافظ علي حافظ (2008). دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية (جريدة القدس نموذجاً: 2004-2007م). نابلس. فلسطين، كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية.
- فراج، سهير (2007). الإعلام المحلي المرئي في فلسطين وقضايا النوع الاجتماعي. فلسطين. ملتقى إستراتيجيات لحقوق المرأة في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- فلسطين سؤال وجواب، <http://www.palqa.com>، (2014)، [/http://www.palqa.com](http://www.palqa.com)
- مبارك، فاطمة (2010). الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية. ط1. القاهرة، مصر. منظمة المرأة العربية.
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر (2008). المرأة العربية والاعلام. ط1. بيروت، لبنان. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- المشاقبة، بسام عبد الرحمن (2011). نظريات الإعلام. ط1. عمان، الأردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- المعاينة، رويدا (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة، مصر. منظمة المرأة العربية.
- مفتاح، (2006). مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي. ط1. رام الله، فلسطين. المبادرة الوطنية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" (2000). المرأة والطفل في الإعلام الفلسطيني. رام الله، فلسطين. وزارة الإعلام الفلسطينية ومكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

- ابن منظور (1968). **لسان العرب**. بيروت، لبنان. دار المعارف.
- المهدي، مجدي صلاح طه (2007). **الصحافة وقضايا التعليم**. الاسكندرية، مصر. دارالجامعة الجديدة للنشر.
- نصار، تركي (2004). **وسائل الإعلام وقضايا المجتمع (دراسة نظرية)**. إربد، الأردن. مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- نصر الله، إميلي، وآخرون (2008). **قضايا المرأة العربية، الشريعة، السلطة، الجسد**. دمشق، سوريا. دار الاستشارة الفكرية أدونيس.
- النهر، ناجي نهر (2008). **صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية، دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة الـ mbc1 نموذجاً**. كلية الآداب والتربية. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- أبو وردة، أمين عبد العزيز (2011). **أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي**. ط1. عمان، الأردن. دار الفتح للدراسات والنشر.
- وزارة الاعلام الفلسطيني (2009). **الدليل الاعلامي 2009**. رام الله ، فلسطين.
- وشحة، سهير محمد (2011). **حضور المرأة في الإعلام الفلسطيني، صحيفة القدس وتلفزيون فلسطين نموذجا**. رام الله، فلسطين. دائرة الإعلام، كلية الآداب. جامعة بيرزيت.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة. **مفهوم الصحفي**. (2014)، <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **مفهوم الوعي**، (2014)، <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- يونيفيم (2006). **مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**. ط1. رام الله، فلسطين. منشورات مفتاح (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي).

- Comrie, Margie. et al. (2013). Running on the Spot: NZ's Record in News Media Gender Equity. Pacific Journalism Review, New Zealand.
- Minic, Danica, (2008). What Makes an Issue a Woman's Hour Issue? . Feminist Media Studies, Taylor & Francis.
- Nautiyal, Vandana, et al, (2012). Women Issues in Newspapers of Uttarakhand. Global Media Journal, Indian Edition.

## الملاحق

## ملحق (1)

### أسماء محكمي أداة الدراسة

الاسم	التخصص	الجامعة
د. فريد عبد الفتاح أبوضهير	صحافة واعلام	جامعة النجاح الوطنية
د. علياء العسالي	مناهج وطرق تدريس	جامعة النجاح الوطنية
د. أمين أبو وردة	صحافة واعلام	جامعة النجاح الوطنية
د. عبد الجواد عبد الجابر	صحافة واعلام	جامعة النجاح الوطنية
د. حسين أحمد	جغرافيا	جامعة النجاح الوطنية
د. رولا أبو دحو	دراسات مرأة	جامعة بيرزيت
د. نداء أبو عواد	دراسات مرأة	جامعة بيرزيت

## ملحق (2)

### أداة الدراسة

## مدى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي لدى المرسلين الصحفيين

### الفلسطينيين في الضفة الغربية

استبانة بحث

#### ملاحظة:

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على مدى وعي واهتمام المرسلين الصحفيين العاملين في الوسائل الإعلامية الفلسطينية المختلفة المكتوبة والمقروءة والمرئية والمسموعة والالكترونية بقضايا النوع الاجتماعي. وستعامل المعلومات الواردة في هذه الاستبانة بسرية كاملة وفقاً لمنهجية البحث وتحليل البيانات، وسيكون للمعلومات قيمة كبيرة في توضيح الواقع الحالي لوعي واهتمام المرسلين الصحفيين الفلسطينيين بقضايا المرأة والانشطة الإعلامية الواجب عملها لترقية المام ووعي المرسلين بتلك القضايا. وإنما نقدر عالياً اهتمامكم بإعطاء البيانات الواقعية النابعة من تجربتكم والتي تعكس حقيقة طرح القضية في موادكم وانشطتكم الاعلامية.

#### القسم الاول: معلومات تعريف عامة

##### 1. النوع الاجتماعي:

1- رجل

2- امرأة

##### 3.العمر: (..... سنة)

##### 4.الحالة الاجتماعية:

1- متزوج /ة

2- أعزب/عزباء

3- مطلق/ة

4- أرمل/ة

5- منفصل/ة

##### 5. مكان السكن:

1- محافظات الشمال

2- محافظات الوسط

3- محافظات الجنوب

##### 6. مكان العمل:

1- محافظة نابلس

2-محافظة رام الله

3- محافظة الخليل

7. المؤهل العلمي:

1- ثانوية عامة فأقل

2- كلية متوسطة

3- جامعي

4- دراسات عليا

8. التخصص الدقيق:

1- صحافة مكتوبة

2- صحافة الكترونية

3- راديو

4- تلفزيون

5- علاقات عامة

6- غير ذلك حدد.....

9. الخبرة العملية في مجال الاعلام: (..... سنة)

10. مجال العمل الاعلامي الرئيسي:

1- صحافة مقروءة (صحف + مجلات)

2- صحافة مسموعة (راديو)

3- صحافة مرئية (تلفزة)

4- صحافة الكترونية و اعلام اجتماعي (صحف الكترونية، فيسبوك، مدونات، الخ)

5- اخرى: حدد.....

11. الدخل: (..... شيكل)

12. نوع المؤسسة

1- خاصة

2- حكومية

القسم الثاني: مدى إلمام المراسلين الصحفيين بالاتفاقيات المتعلقة بقضايا المرأة

يهدف هذا الجزء للتعرف على مدى إطلاع المراسلين الصحفيين على الاتفاقيات المتعلقة

بقضايا المرأة.



## 1.الرجاء تحديد مدى إطلاعكم ومعرفتكم الحالية بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التالية:

-	الاتفاقية	لأعرف	أعرف إلى حد ما	أعرف
1	وثيقة مؤتمر الامم المتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلام نيويورك 2000م			
2	الاعلان العالمي لحقوق الانسان			
3	اتفاقية سيداو عام 1979م			
4	وثيقة المؤتمر العالمي للمرأة -كوبنهاجن 1980م			
5	وثيقة المؤتمر العالمي للمرأة نيروبي 1985م			
6	وثيقة مؤتمر السكان والتنمية القاهرة 1994م			
7	وثيقة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بكين 1995			
8	وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية - 2008			

### القسم الثالث: مدى إلمام المرسلين بقضايا المرأة الاجتماعية/ الاقتصادية/ الثقافية/ السياسية

#### 1. يهدف هذا الجزء للتعرف على مدى اهتمام ومعرفة المرسلين الصحفيين بقضايا المرأة وحقوقها

-	العبرة	الى حد كبير	الى حد ما	أبدأ
1	أتابع قضايا المرأة في المجتمع			
2	أحرص على طرح قضايا المرأة إعلامياً			
3	شاركت في دورة تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي			
4	لدي معرفة بالمواد المتعلقة بقانون الاحوال الشخصية			
5	أؤيد المعاهدات الدولية التي نصت على حرية المرأة			
6	أهتم بالمشاركة في الدورات والندوات التي تناقش قضايا المرأة			
7	أرى ضرورة تنفيذ تدريب وتطوير معرفي عملي للمرسلين الصحفيين على البات التعاطي مع قضايا المرأة			
8	ادراج قضايا المرأة في المنهاج الدراسي يؤثر سلباً على			

			الطلبة
			9 أهتم مواكبة التطورات المتعلقة بقضايا المرأة عالمياً
			10 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في العمل
			11 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في الزواج والإنجاب
			12 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في المشاركة السياسية
			13 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في المساواة
			14 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بما يسمى بالشرف
			15 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بالإضطهاد والعنف بأنواعه
			16 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في تقرير المصير الشخصي
			17 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في التعليم
			18 أهتم بقضايا المرأة التي تتعلق بحقوقها في الميراث

## 2. الرجاء تحديد الشكل الذي تتخذه في طرحك الشخصي لقضايا المرأة اعلامياً:

-	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	يقتصر طرح قضايا المرأة اعلامياً على التقارير الاخبارية					
2	يقتصر طرح قضايا المرأة اعلامياً على البرامج الاجتماعية					
3	يقتصر طرح قضايا المرأة على الريبورتاج الاذاعي والتلفزيوني					
4	يقتصر طرح قضايا المرأة على المقال الصحفي					
5	يقتصر طرح قضايا المرأة على الخبر					
6	يقتصر طرح قضايا المرأة على التحقيق الصحفي					

					7	يقتصر طرح قضايا المرأة على الصورة الصحفية
					8	يقتصر طرح قضايا المرأة على المقابلة الصحفية
					9	يقتصر طرح قضايا المرأة على البرامج الحوارية بالاذاعة
					10	يقتصر طرح قضايا المرأة على البرامج الحوارية بالتلفزيون

اخرى حدد:.....

3. الرجاء تحديد مصدر الخبر في طرح قضايا المرأة اعلامياً:

-	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	يلجأ المراسلون الصحفيون الى السياسيين في طرح قضايا المرأة					
2	يلجأ المراسلون الصحفيون الى الناشطات النسويات في طرح قضايا المرأة					
3	يلجأ المراسلون الصحفيون الى اهل الخبرة والاختصاص في طرح قضايا المرأة					
4	يلجأ المراسلون الصحفيون الى الرجال في طرح قضايا المرأة					
5	يلجأ المراسلون الصحفيون الى القضية نفسها وتناولها من أكثر من طرف					
6	يلجأ المراسلون الصحفيون الى النساء أنفسهن صاحبات القضية المطروحة					

4. لديك القضايا | الاخبار التالية يرجى تحديد الاولويات حسب الاهمية (1-10) حسب رغبتك بتغطية الخبر:

أعط علامة من عشرة	الخبر / الحالة	
	قتل فتاة على خلفية جرائم على يد احد اقاربها في ظروف غامضة	1
	مسيرة للاحزاب السياسية للمطالبة بانهاء الانقسام وتفعيل تفاهات حكومة الوحدة	2
	تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في احد المؤسسات الحكومية	3
	تولي امرأة منصب رئاسة الوزراء لأول مرة في تاريخ البلدان العربية	4
	مظاهرات متوجهة للجدار الفاصل للاحتجاج على الاعتداء على المزارعين اثناء قطف الزيتون	5
	تزايد ظاهرة تسرب الفتيات بالصفوف الاساسية من المدارس	6

5. سبق وقمت بتغطية إعلامية لقضايا تخص المرأة ؟

1- لا لم أقم

2- نادراً

3- نعم كثيراً

6. إذا كانت الاجابة بنعم ماهي القضية التي تم تغطيتها.....

7. بالنسبة لك النوع الاجتماعي يعني :

1-الجنس

2-مكانة وأدوار المرأة والرجل في المجتمع

3- التنشئة الاجتماعية

4- لا أعرف

8. لدي معرفة عن محاور قضايا المرأة التالية، أعط علامة من عشرة:

1-تمكين المرأة (اقتصادي/سياسي/اجتماعي)

2-الصحة الانجابية

3-العنف الاسري

4-المساواة الاجتماعية

5-العدالة الاجتماعية

6-عمل المرأة

7- الكوتا

8- لا أعرف عن المحاور السابقة

9. سبق وان تلقيت تدريباً حول مفاهيم (الجندر) النوع الاجتماعي؟

1-نعم

2-لا

10. إذا كانت الاجابة بـ نعم: الرجاء تحديد طبيعة التدريب

1-تدريب جامعي

2-دورات وورشات عمل

3-تدريب داخل المؤسسة الاعلامية

4-اخرى: حدد...

**11. إذا كان الجواب لا، الرجاء تحديد السبب:**

- 1- ليس لدي وقت للتدريب.
- 2- لست مهتما بالتدريب في هذا المجال.
- 3- لم أعرف عن دورات في هذا المجال.
- 4- المؤسسة التي أعمل بها ليست مهتمة بهذا المجال، ولا تشجعني عليه.
- 5- الدورات التي سمعت عنها في هذا المجال ليست مهمة، ولا تتناول جوانب يمكن أن أستفيد منها.
- 6- لا يوجد دورات في هذه المجالات في فلسطين.
- 7- أخرى حدد.....

**12. أهتم بتطوير معرفتي بقضايا المرأة من خلال:**

- 1- القراءة الذاتية
- 2- متابعة وسائل الاعلام
- 3- الندوات والدورات التدريبية
- 4- أخرى حدد.....

**13. من يحدد سياسة تغطية الأخبار والقضايا ونوعها برأيك:**

- 1- المراسل نفسه
- 2- المؤسسة الإعلامية
- 3- أجنحة خارجية
- 4- المراسل الصحفي بالإضافة الى المؤسسة الاعلامية

**An-Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**Palestinian Journalists' Consciousness in The  
West Bank Of Women's Issues**

**By  
Amal Azzat Othman Qwareq**

**Supervision**

**Dr. Farid Abu Dheir**

**This Thesis Is Submitted in Partial Fulfillment of the  
Requirements for the Degree of Master of Study of Women in the  
Faculty of Graduate Studies, An-Najah Nablus , Palestine.**

**2015**

# **Palestinian Journalists' Consciousness in The West Bank Of Women's Issues**

**By**

**Amal Azzat Othman Qwareq**

**Supervision**

**Dr. Farid Abu Dheir**

## **Abstract**

The study aimed at identifying the extent of awareness of women's issues among Palestinian journalists who work as correspondents in the West Bank, and the extent of their interest in these issues and familiarity with axes related. The study population in terms of media all Palestinian correspondents working in the Palestinian media within Nablus, Ramallah and Hebron areas, totaling (271) correspondent, was appointed researcher in a comprehensive study of each chosen correspondents,

an intentional sample covers areas that have been selected, To achieve the objective of the study, the researcher prepared a questionnaire depending on scientific standards, have been confirmed the veracity of the questionnaire during the presentation to the committee of arbitrators, Reliability coefficient was extracted by Cronbach's alpha equation, reaching reliability coefficient (%72), data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) through Sky square test, The study found the following results as the following:

In total reporters have very little knowledge of treaties and international Conventions pertaining to women, As well as follow-up of women's issues And the interest in it also there they have little interest in the media Coverage, They are also involved minimal participation in courses pertaining to gender ,And they have a weakness in terms of knowledge pertaining to women's issues, little interest in developing their knowledge of women's issues in general, As shown in the tables statistical treatments, despite the presence of a large number of them do not know that

international conventions never, and do not care about women's issues, or display it in the media, or follow-up it, or the development of their knowledge of them through courses and seminars in absolute terms.

There is no impact to the place of business reporter on his knowledge of international conventions and treaties related to women, (CEDAW, Copenhagen, Nairobi, and document the Palestinian women's rights for 2008), It also does not have the effect of gender and follow-up reporter to the issues of women in society Or raised in the media , also There is no effect of gender and journalist keen to participate in training courses on gender issues reporter or Support international treaties which provided for freedom of women, Nor on his opinion on the inclusion of women's issues in the curriculum adversely affect students, There is also no relationship between age and priorities reporter to cover issues related to women, Results also showed no effect of experience on the press reporter knowledge empowerment of women (Economically, politically, and socially). and There is an impact on the knowledge of domestic violence, and equality and social justice, and women's work and Women's quota, but there is impact and relationship between age and the knowledge of reproductive health, in there result also has no effect on the salary Reporter interest in participating in the courses and seminars that discuss women's issues, And confined to put those issues on the journalist or news article, But there is impact of his salary on media coverage of issues related to women.

We can explain that influence the level of income to do media coverage of women's issues, That the higher the income of the Palestinian reporter increased coverage of women's issues and vice true, This is due to several reasons, including the cost of labor, as any coverage of gender issues, followed by the cost of material, This cost is deducted from the employee's salary, If Reporter they was Low income so will avoid cover such issues, If



his salary is high it does not affect about covered that, also if the work was special it is less coverage , and the Reporter work under the framework of a particular institution is a higher coverage.

Another explanation is also That psychological comfort for the press reporter coming from the economic well-being make him looking for deep things such as gender issues, The reporters with higher salary They are the owners of fame So them are targeted by other institutions To invite them to cover through media Away from low-income reporters who are novices to work and are not the owners of fame in the media field.

In addition to another interpretation is that reporters they may avoid any media coverage of gender issues ,or for Events belonging to the feminist women's organizations, The reporter is exploits in the additional work of it at no charge , This exhausted them in physically , time and effort also.

These explanations as stated in the words of reporters, When asked them about the interpretation, Behind the coverage of women's issues from reporters with high incomes by more than others.

And also study found that the Women issues raised in the media it is of a social nature, It is taken from the door of the family and health and others.